رؤية استراتيجية مندمجة

للنهوض بالاقتصاد الوطني

دراسة أنجزها مكتب الدراسات "ريجيس" لفائدة فريق العدالة والتنمية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 1 06/10/2015 15:29:17

الفهرس

I. الإطار العام 6

منهجية إعداد الدراسة 9

أهداف الدراسة 9
إشكالية الدراسة 10
منطلقات الدراسة 12
فرضيات الدراسة 13
الأدوات المنهجية للدراسة 14
مراحل إنجاز الدراسة 15

II. مسار تطور أداء الاقتصاد الوطني ومعيقات النمو 16

عناصر منهجية التشخيص 17

أهداف التشخيص 17
إشكالية التشخيص 17
فرضيات ومنطلقات التشخيص 18
مقاربات التشخيص 19

معالم تطور الاقتصاد الوطني 23

المراحل الانعطافية في تطور الاقتصاد الوطني 25
دروس من التجارب الفضلى 30

مسائلة أداء النمو الاقتصادي 33

ما مدى كفاية النمو المسجل؟ 33
ما مدى استقلالية وانتظامية النمو ؟ 38
ما مدى استدامة النمو ؟ 41
ما مدى ادماجية النمو ؟ 53
ما مدى عدالة النمو ؟ 57

مكونات النمو الاقتصادي 62

ماهي مساهمة مكونات ن.د.إ في النمو ؟ 62
هل هناك انزلاق نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية 68

النمو الاقتصادي وسؤال الإنتاجية 82

مسار النمو في المغرب : دراسة مقارنة 83
تراكم عوامل الإنتاج 87

الإنتاجية الجزئية للعمل ولرأس المال 90
محددات الإنتاجية 93

النمو الاقتصادي وسؤال التنافسية 99
ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الوطني ؟ 100
ما مدى نجاعة الحوافز التنافسية في تحسين مناخ الأعمال ؟ 114

III. التوجهات الكبرى لاستشراف رؤية استراتيجية مندمجة لتطوير الاقتصاد الوطني 128

تذكير بأهداف المرحلة الثالثة من الدراسة 129
مقاربة رسم التوجهات 129
مخرجات تشخيص أداء النمو الاقتصادي 129
مخرجات تشخيص مكونات النمو الاقتصادي 130
مخرجات تشخيص الانتاجية 132
مخرجات تشخيص مسألة التنافسية 134
منطلق التوجهات 135

توجهات من أجل تمويل أمثل للاقتصاد 136
تنمية حجم و بنية الادخار الوطني 137
الرفع من فعالية الوساطة البنكية 139
تحسين ولوج و شروط ولوج الفاعلين الى التمويل الداخلي 142
تنويع آليات التمويل 148
تحسين ولوج و شروط ولوج الفاعلين الى التمويل الخارجي 153
توصيات لتحسين ظروف التمويل 158

توجهات من أجل سياسة أفقية متوجهة نحو تحسين الإنتاجية 162
وضع استراتيجية التحسين المستمر للإنتاجية 163
رفع إنتاجية العوامل والإنتاجية الكلية في كل الهياكل الإنتاجية 165
الرفع من إنتاجية القطاعات بترحيل الموارد من القطاعات المتدنية الإنتاجية إلى القطاعات العالية الإنتاجية 166
رفع إنتاجية المقاولات خصوصا الصغرى والمتوسطة 166
رفع الإنتاجية في القطاع العام 167
تثمين محفزات الاقتصاد غير المادي لدعم الانتاجية 168

IV. خطة عمل لتطوير معدلات النمو الوطني وبناء اقتصاد قوي ومتضامن 172

تدابير من أجل التحكم في تكلفة التمويل 173

تنمية الادخار و تكييف بنيته مع متطلبات الاستثمار 173
تحويلا ت المغاربة بالخارج 175
الاستثمارات الأجنبية المباشرة 177
توسيع ولوجية التمويل و تيسير شروطه 178
اصلاح البورصة (تنظيم يوم دراسي حول إصلاح البورصة) 179
اصلاح نظام الضمان 180

تدابير من أجل تعزيز التنافسية والرفع من الانتاجية 181

تعزيز العوامل الظرفية للتنافسية 181
تعزيز العوامل المستديمة للتنافسية 183

إجراءات لزيادة إنتاجية استعمال الموارد في الاقتصاد المغربي 184

إعداد كتاب مرجعي حول الإنتاجية 184
توضيح محددات السياسة الصناعية المغربية 185
تشجيع القطاع الخاص على توظيف الكفاءات العالية القدرة على التطوير والتجديد 185
تسهيل انتقال الموارد بين القطاعات استجابة لتغيرات المردودية 185
محاربة الريع عبر معدلات جباية مدروسة 185
إدارة معدل الصرف 186
تحسين توجيه الموارد في القطاعات العمومية 186
ضبط أثمان مدخلات الإنتاج 186
معالجة مستوى الإنتاجية المتدني في القطاع غير المهيكل بعيدا عن المقاربة القانونية 186
خلق مجلس وطني للتنافسية 187
ربط الإنتاجية بالتمويل 187
تمكين المقاولات من شروط وحوافز تجديد سلة منتجاتها خصوصا الموجهة نحو التصدير 187
مواصلة إصلاح القطاعات الأفقية 188
تقاسم ثمار تحسين الإنتاجية بين العمال وأصحاب رأس المال 188
تشجيع المنافسة 188

ا. الإطار العام

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 6 06/10/2015 15:29:20

يتحدد موضوع الدراسة في بلورة "رؤية استراتيجية مندمجة للنهوض بالاقتصاد الوطني" لفائدة فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب برسم الفترة الانتدابية 2011-2016 في إطار مساعي الفريق للتوفر على تصور نهضوي للاقتصاد الوطني يتسم بالعلمية والفاعلية. كما يعمل على استشراف حلول خلاقة في أفق ترجمتها على شكل مقترحات عملية ذات طابع تشريعي ورقابي وتنظيمي طبقا للآليات الدستورية المتاحة لمجلس النواب.

وتأتي هذه البادرة في خضم تكريس الوعي القائم والمتقاسم مع الحكومة بأهمية الاستمرار في الاشتغال على جيل جديد من الإصلاحات لبناء اقتصاد قوي ومتضامن، كفيل بالتقليص من الفوراق الاجتماعية وذلك في أفق رفع مختلف التحديات التي تطرحها عليه ضرورة النجاح في مسلسل التحديث الداخلي والانفتاح الخارجي في ظل عولمة جارفة. هذا دون المساس بالتوازنات الماكرو-اقتصادية والالتزامات الدولية للمغرب في افق بناء نموذج تنموي مسؤول يستجيب لانتظارات وتطلعات مواطنيه.

فبالرغم من الاستقرار السياسي الذي يتمتع به المغرب في ظل مناخ اقليمي مضطرب، وبالرغم من التغييرات التي حصلت على صعيد الاقتصاد الوطني، نتيجة الاوراش الكبرى المهيكلة، والانخراط في مهن عالمية جديدة، فإن هذا الأخير لازال يعاني من عدة عراقيل تقف حاجزا أمام إقلاعه الحقيقي، وتجعل بعض مكوناته هشة، وعلى رأسها القطاع الفلاحي الذي لازال دون المستوى رغم الإمكانات التي يتوفر عليها المغرب ؛ واعتماد المغرب على سياسة تصدير للمواد اولية وصناعية تحويلية، ذات قيمة مضافة ضعيفة. بالإضافة الى ضعف الاستهلاك الداخلي وضعف الاستثمار الخاص مما دفع الدولة الى الاعتماد على العائدات السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تبقى رهينة التقلبات الدولية، وكذا اللجوء الى الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي.

و من أجل تجاوز هذه الإكراهات، يجمع جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين على ضرورة اعادة النظر في النموذج التنموي الذي ينهجه المغرب، واقتراح رؤية بديلة قادرة على تحقيق التنمية المنشودة لتجنب المغرب أي نوع من الاضطرابات.

كما أن الدراسة تندرج في سياق إغناء قدرات أعضاء الفريق النيابي بما تقتضيه المعرفة الاقتصادية - في حدودها الدنيا - لمباشرة الملفات الاقتصادية بالمهنية و النزاهة العلمية اللازمتين لذلك، بعيدا عن التصريف السياسي غير المتوازن و الشعارات الجاهزة. خصوصا وأن المغرب يعيش على إيقاع تقلبات ومبادرات إصلاحية تهم جوانب اقتصادية مهمة : إصلاح صندوق المقاصة، إصلاح أنظمة التعاقد، إصلاح سوق الرساميل، الخ.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 7 06/10/2015 15:29:21

كما أن هيمنة الأنموذج الفرنكفوني على التحاليل الاقتصادية ومقترحات التشريع وطرق تشكيل وتنظيم المؤسسات الاقتصادية، قد قلص من هامش الانفتاح على تجارب أخرى قد تكون مفيدة أكثر للحالة المغربية. أضف إلى ذلك أن حصر الإعلام الاقتصادي "المتخصص" في المنابر الاقتصادية الصادرة بالفرنسية، أدى إلى نوع من غلبة القراءات الاقتصادية التي تركز عادة على الجانب المالي من الاقتصاد دون تقديم تفسيرات عميقة للإخلالات الهيكلية التي تميزه وتعوق نموه.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 8 06/10/2015 15:29:21

منهجية إعداد الدراسة

أهداف الدراسة

إن بلورة «رؤية استراتيجية مندمجة للنهوض بالاقتصاد الوطني» كمسار تنموي أو إطار عام لخطة تنموية ترمي إلى تحقيق ثلاث أهداف مندمجة وهي :

1. الرفع من معدل الدخل القومي الإجمالي للفرد (PIB/habitant) الذي لا يتعدى اليوم 2902 دولار في السنة، حيث يحتل المغرب المرتبة 138 من بين 213 دولة، في أفق الاقتراب التدريجي لهذا المعدل من معدلات الدول المصنفة ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (من4086 دولارا إلى 12615 دولارا) والتي تتشابه إلى حد ما مع المغرب في مؤهلاته البشرية وموارده الطبيعية (أنكولا، لبنان، تركيا، الأردن، أوروغواي، الخ) [1].
2. تحسين مؤشر التنمية البشرية للمغرب، حيث لا زال يصنف هذا الأخير ضمن مستوى البلدان ذات مستوى التنمية المتوسط، بمؤشر 0,59 محتلا بذلك الرتبة 130 من بين 187 دولة في أفق تحقيق مستوى عالي من التنمية البشرية يصل إلى 0,84 فأكثر [2].
3. تحقيق التنمية المندمجة في إطار «الحكامة الديمقراطية للاقتصاد الوطني» وليس فقط «الحكامة الجيدة». هذا يعني ألا نشق طريق التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية السياسية و ذلك بإيلاء الأهمية اللازمة إلى الطريقة والمسار (processus et trajectoire) التي تبنى بها القرارات والسياسات الاقتصادية وليس الاهتمام فقط بمضامينها، في إطار التكامل بين «الديمقراطية التمثيلية» و«الديمقراطية التشاركية» في وضع وتنفيذ وتقييم هذه القرارات والسياسات، كما أقر الدستور الجديد بذلك (لاسيما المواد 1 و 12 و13)

1: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.PCAP.CD
2: PNUD, Rapport sur le développement humain, « L'essor du Sud : le progrès humain dans un monde diversifié », 2013

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 9 06/10/2015 15:29:21

إشكالية الدراسة

إن استشراف أي رؤية اقتصادية يستوجب من جهة استيعابا عميقا للصيرورة التاريخية لتطور الاقتصاد المغربي منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم. على اعتبار أن الحالة الراهنة ماهي إلى نتاج لتراكم الاخفاقات أو المكتسبات التي حققها الاقتصاد الوطني عبر السنون. من جهة أخرى يتطلب إدراكا نسقيا (raisonnement systémique) للواقع الاقتصادي المغربي والملامح الأساسية التي تطبعه، والذي يتداخل فيه عدة عوامل تتجاوز البعد الاقتصادي الصرف.

و من هنا تتمثل إشكالية الدراسة التي يمكن تفكيكها من خلال التساؤلات التالية :

هل توفر المغرب فعلا، منذ حصوله على استقلاله إلى اليوم، على رؤية (أو رؤى) اقتصادية مستقلة تنضبط إلى تصور معلن لاقتصاده السياسي ؟ حيث من خلال هذا التصور انبثقت استراتيجياته التنموية المتعاقبة عبر العقود الماضية : المخطط الخماسي في الستينات ؛ مشروع المغربة وتثمين المعادن المغربية في السبعينيات ؛ برنامج التقويم الهيكلي في الثمانينات؛ الإصلاحات التي همت النظام المالي والنقدي المقترنة بسياسة الخوصصة في التسعينيات ؛ مسلسل الاستراتيجيات القطاعية منذ بداية الألفية الثانية (استراتيجية الماء والبيئة في أفق 2030، استراتيجية المغرب المصدر في أفق 2015، مخطط المغرب الأخضر للنهوض بقطاع الفلاحة في أفق 2020، الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية في أفق 2015، المخطط الطاقي في أفق 2020، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في أفق 2015، استراتيجية تنمية القطاع السياحي رؤية 2020، الخ). يبقى هذا التساؤل مركزيا لأهمية التنسيق بين هذه الاستراتيجيات من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي في ظل نمو ديمغرافي متزايد، وفى إيجاد فرص الشغل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في استقرار للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى الداخل والخارج.

«استشراف رؤية استراتيجية لتطوير الاقتصاد الوطني» يحيلنا بالضرورة أيضا إلى سؤال مرتبط بسابقه : ماهي معالم عملية صناعة القرار الاقتصادي (الخاص والعام) بالمغرب التي وجهت هذه الاستراتيجيات وكيف يتم توزيع السلطات الاقتصادية بين الفاعلين المحتملين ؟ ويجد هذا السؤال مشروعيته في أن الطرح الاقتصادي لا يقل أهمية عن الطرح السياسي. فضلا على أن طبيعة عملية اتخاذ القرار الاقتصادي هي من

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 10 06/10/2015 15:29:21

تفسر تضييق أو توسيع المساحات اللازمة للتوافق والعمل المشترك في تحديد الأولويات الاقتصادية والعمل عليها.

ماهي الأسباب العميقة الكامنة وراء بطء تطور الأداء الاقتصادي، وعدم تمكنه من الاقتراب أكثر من تحقيق الأهداف الأربع الأساسية للمربع السحري للاستقرار الاقتصاد كما نظر له الخبير الاقتصادي، الكينيزي المذهب، نيكولاس كالدور [3](Carré magique de Kaldor): النمو والتشغيل والتضخم والتوازنات المالية الخارجية مقارنة مع بعض الدول التي كانت لها نفس المقومات (أو الإكراهات) وحققت تطورا ملموسا (تركيا، الصين، البرازيل، الخ)، رغم توفر المغرب على مؤهلات بشرية مهمة و قدرات إنتاج معتبرة و استقرار سياسي مميز؟

من المعلوم أن هناك الكثير من الأدبيات التي حاولت فك «لغز» النمو الاقتصادي : النماذج النظرية على اختلاف مقارباتها (نموذج هارود - دومار (1947)، نموذج سولو (1956)، نموذج رومر (1986)، نموذج لوكا (1988) الخ)[4] أو الدراسات التي قام بها البنك الدولي (2005)[5] والتي اقترح فيها إطارا جديدا لتشخيص النمو استنادا إلى اجتهادات داني رودريك ريكاردو هوسمان وسيزار هيدالكو[6] أو مقاربة «إزاحة معوقات النمو» التي تمخضت عن الدراسة التي قام بها كل من مارتان نيل بايلي و ديانا فاريل[7] كرد فعل عن إخفاق أطروحات ما كان يسمى ب»توافق آراء واشنطن» التي طبقت على اقتصاديات الانتقال الاقتصادي (Economies de transition) والتي حاولت تحديد أولويات للإصلاح استنادا إلى حجم تأثيراتها المباشرة على النمو الاقتصادي (استقرار الاقتصاد الكلي، الخوصصة، الاندماج في الاقتصاد العالمي وخلق مناخ أعمال سليم)[8]. كما يمكن أن نشير إلى «مقاربة النمو المستديم» الذي أعدتها لجنة النمو والتنمية بالبنك الدولي والتي تدعو الاقتصاديات إلى تحقيق معدل لنمو لا يقل عن 7 % لمدة تزيد عن 25 سنة كشرط ضروري لمكافحة الهشاشة والفقر، وإتاحة فرص الشغل، وزيادة الدخل الفردي والمساهمة في توفير المرافق العمومية كالتعليم والصحة[9]. تأسيسا على هذا

3: Word Bank, Economic Growth in the 1990, Learning from a decade of reform, Washington.DC , 2005

4: Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, Traduit par : Jean Houard, 3eme édition, de boeck, Paris, 2003 ; Ulrich Kohli, Analyse macroéconomique, de boeck université, Bruxelles

5: Word Bank, Economic Growth in the 1990, Learning from a decade of reform, Washington.DC , 2005.

6: Ricardo Hausmann, Dani Rodrik et Andrés Velasco, Établir le bon diagnostic, in Revue Finances & Développement, Ed FMI, mars 2006, Vol.43, p.13

7: Martin Neil Baily et Diana Farrell, Comment éliminer les obstacles à la croissance, in Revue Finances & Développement, Ed FMI, mars 2006, Vol.43, p.23

8: Alain Faujas, « Le démantèlement progressif du «consensus de Washington» », Le Monde Économie, 7 avril 2010, p

9: Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The Word Bank, Washington, 2008, p 1

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 11 06/10/2015 15:29:22

الحراك الفكري حول تفسير «النمو الاقتصادي» لا بد من التساؤل عن أهم العوامل التي تؤثر هيكليا في تطور معدل النمو الاقتصادي المرتبط أساسا بهيكلة المنتوج الداخلي الخام (structure du PIB) ولاسيما أن الاقتصاد الوطني يعرف حجم المعاملات «ذات طابع اقتصادي» والتي تظل خارج دائرة القرار الاقتصادي الرسمي في حصرها وتدبيرها : الاقتصاد غير المهيكل، الآثار الاقتصادية السلبية منها والإجابية (externalités positives et négatives) ؟

ما علاقة النمو الاقتصادي المسجل بالتنمية المنشودة في ظل استحضار مؤشرات مركبة للتنمية التي تستخدم أساسا لقياس أثر السياسات الاقتصادية على جودة المعيشة، من قبيل المؤشر المحدث من طرف الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا سن في بداية التسعينيات ؟

كيف يتفاعل نظام العلاقات الاقتصادية مع مجالات المجتمع الأخرى خاصة في المجال الاجتماعي والسياسي؟

منطلقات الدراسة

المنطلق الأول : إن الحكم على أداء الاقتصاد المغربي ، كيفما كان هذا الحكم، هو فرع من تصوره. لهذا فإن أي جهد يهدف إلى بلورة رؤية لاستراتيجية اقتصادية مندمجة يجب أن ينطلق من تشخيص كاف و متوازن للمشاكل والمعيقات المتراكمة للاقتصاد الوطني. لكن هذا المتطلب لا يعني الإسهاب في سرد كل إكراهات و إنجازات الاقتصاد الوطني ونقاط ضعفه وقوته ؛ فهي كثيرة ومتشعبة و قد نحتاج إلى مئات الصفحات، بل الآلاف لمناقشتها بشكل مستفيض. لذلك فالدراسة ستنطلق من تشخيص انتقائي (analyse sélective) لاعتبارين اثنين : أولهما أن الدراسة الوثائقية أثبتت وجود عدة إنتاجات تشخيصية للاقتصاد الوطني سواء على المستوى الدولي أو الوطني نعتبرها كافية لاستقراء مدى الإخلالات الهيكلية والظرفية المؤثرة في الاقتصاد الوطني (انظر المراجع). أما الاعتبار الثاني فهو أنه لابد من التمييز بين الأسباب (causes) و التمظهرات (manifestations) في عملية تقييم اختلالات الاقتصاد المغربي، من خلال قراءة لشجرة المشاكل الاقتصادية (arborescence des problèmes économiques) والتركيز على ما يمكن أن نطلق عليه المشاكل الكبرى المسؤولة عن ضعف أداء الاقتصاد المغربي (méta-problèmes)

المنطلق الثاني : إن تشخيص معالم الاقتصاد المغربي في أفق بلورة تصور مستقبلي متوازن يجب أن ينطلق من مصادر موثوقة ونزيهة و من مقارنات مقبولة، حتى يكون التحليل رزينا، وغير متأثر، بشكل مسبق،بالأيديولوجيات الفكرية المتواجدة، مع مراعاة الانفتاح على التجارب الرائدة والناجحة لاستخلاص العبر والدروس منها.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 12 06/10/2015 15:29:22

المنطلق الثالث : إن بلورة استراتيجية تنموية مندمجة، كهدف لهذه الدراسة، يستلزم العمل على مزيج من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (policy-mix)[10] لإظهار مدى التكامل والتناسق بين هذه السياسات، لأن هذا التكامل يمثل فيما بينها منظومة تتناسق عناصرها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل سياسة وتتأثر بالسياسات الأخرى على نحو متجانس ومتوازن من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

المنطلق الرابع : إن الأبحاث الاقتصادية المعاصرة المميزة برهنت، في إطار سعيها الحثيث لحل لغز «النمو الاقتصادي» أنه لا وجود لما يسمى «بالوصفات الاقتصادية الجاهزة» (standardi-sation des modèles économiques) حيث أن كل وصفة تتطلب مقاربة نسقية تأخذ بعين الاعتبار النظام الاقتصادي القائم و نسق المؤسسات المدبرة لهذا النظام.

المنطلق الخامس : بالنظر إلى أهداف الدراسة من جهة، وإلى انتكاسات الاقتصاد الوطني من جهة أجرى بفعل ضبابية (أو لا ديمقراطية) القرار الاقتصادي بالمغرب لا يمكن التسليم بـ «فرضية لي كوان يو» الرئيس السنغافوري الأسبق على أن تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع في سنغافورة أو الصين أو أندونيسيا مرده بالأساس إلى الاسلوب «التكنقراطي-التسلطي» في تدبير الاقتصاد. فمن منظور أمارتيا سن (جائزة نوبل لسنة 1998) عندما تجري الأمور بيسر ولا توجد محاذير تهدد الاقتصاد فإن دور الديمقراطية كأداة قد لا يبدو ملحوظاً بوضوح. لكن عندما تتعقد الأمور، لسبب أو لآخر، فإن الحوافز السياسية التي يقدمها الحكم الديمقراطي تكتسب قيمة عملية كبيرة. فلا بد لنا من أن نتجاوز الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي لنمحص المتطلبات الأوسع للتنمية المندمجة، بما ذلك الحاجة إلى الأمن الاقتصادي والسياسي.

فرضيات الدراسة

يمكن بناء الدراسة على عدة فرضيات مسبقة بغية تأكيدها أو تفنيدها عند استخلاص نتائج الدراسة:

الفرضية الأولى : إن وجود استراتيجيات قطاعية و مشاريع مهيكلة ذات قيمة مضافة عالية لا يعني وجود رؤية اقتصادية منسجمة وواضحة لدى متخذي القرار السياسي من شأنها تحقيق التنمية المندمجة أو تحقيق نمو مستديم.

الفرضية الثانية : إن تحقيق المغرب لطفرات اقتصادية في بعض الفترات (1999-2007) مرده إلى عوامل خارجية (خصوصا التساقطات المطرية فضلا عن انتعاش المناخ الاقتصادي الدولي) ولا يؤشر بالضرورة إلى إعادة تشكيل هيكلي للاقتصاد الوطني، علما أن هذا الأخير ما فتئ يعود إلى انتكاسته بمجرد تؤثره بالوضع السلبي لنفس العوامل الخارجية.

10: Desquilbet J.B.et Villieu P.(1998), «La théorie du policy-mix : un bilan critique», Problèmes Economiques, n°2576, 15 juillet, pp.1321-, ou Revue d'Economie Financière, n°45, janvier 1998

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 13 06/10/2015 15:29:23

الفرضية الثالثة : سلطات القرار الاقتصادي بقيت حبيسة «الأنموذج الفرنسي» في صياغة التشريعات الاقتصادية وتنظيم المؤسسات الاقتصادية، مما ضيع الفرصة على الانفتاح على تجارب أخرى قد تبدو أكثر أهمية.

الفرضية الرابعة : تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة من شأنها أن تعطي نفسا جديدا في إرساء معالم نظام اقتصادي قوي و قائم على الحكامة الديمقراطية. لاسيما فيما يتعلق بربط «جميع» مواقع المسؤولية في اتخاذ القرار الاقتصادي بقاعدة «المسائلة والمحاسبة» وخلق الأليات تعاقدية جديدة بين السلطات والفاعلين الاقتصاديين الآخرين قائمة على أساس التنسيق المشترك والتدبير التشاركي.

الفرضية الخامسة : لا يجدر أن يقرأ في «الاستراتيجية المندمجة للاقتصاد الو طني» باعتبارها رؤية اقتصادية مقتصرة على دلالاتها الاقتصادية عبر المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، بل هذه الرؤية يجب أن تنصرف إلى استحضار الدلالات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والنفسية والسياسية.

الأدوات المنهجية للدراسة

الدراسة الوثائقية : ستعتمد هذه الدراسة على استغلال معطيات المحيط الاقتصادي الدولي وعلى النتائج المحينة للحسابات الوطنية، وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها عدة منابع للمعلومات (المندوبية السامية للتخطيط، وزارة المالية، بنك المغرب، الخ.).

التحليل وفق نموذج المدخلات / المخرجات (Modèle d'analyse input-output) وهو عبارة عن أسلوب اقتصادي كمي يسمح بتمثيل الترابط بين الفروع المختلفة للاقتصاد الوطني. ونظرًا لأن نموذج المدخلات - المخرجات يتسم بالخطية بشكل جوهري في طبيعته، فإنه سيفسح المجال للحساب السريع بالإضافة إلى المرونة في حساب تأثيرات التغييرات الحادثة في الطلب. كما يمكن استخدام نماذج المدخلات - المخرجات لحساب عدة مظاهر منها مستوى تبعية الاقتصاد الوطني للواردات، والأثر الذي يمكن أن ينتج عن حفز اقتصادي عن طريق إنعاش الصادرات. كما يمكن هذا النموذج من ترتيب القطاعات المنتجة حسب قدرتها على التشغيل وعلى توزيع القيمة المضافة والمداخيل.

تطبيق منهجية المقارنة المعيارية (Benchmarking) من خلال دراسة مكونات الاستراتيجيات والسياسات وكذا تحليل التركيبة المؤسساتية لبعض الاقتصاديات التي ساهمت في إنجاح تجارب تنموية في باقي العالم ولاسيما في الدول النامية بحثا عن التجارب الفضلى ومدى إمكانية نقلها إلى المغرب. هذه المقاربة ستركز أساسا على استكشاف العناصر التي لعبت

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 14 06/10/2015 15:29:23

دورا إيجابيا أو تلك التي لعبت دورا سلبيا لتقوية الأولى والحرص على تجنب الثانية.

التحليل الاقتصادي القياسي (analyses économétriques) من خلال دراسة السلاسل الزمنية للاقتصاد الوطني (analyse des séries temporelles de l'économie nationale) وذلك لاستكشاف آليات اشتغال هذا الاقتصاد عبر تحديد العلاقات بين المتغيرات وتباثها/أو تغيرها عبر الزمن.

مراحل إنجاز الدراسة

إن طبيعة الخدمة المطلوبة تقتضي القيام بهذه الدراسة العلمية على أربع مراحل :

المرحلة الاولى : تقديم مذكرة منهجية (Note Méthodologique) لتوضيح خطة العمل التي سيتم اعتمادها للقيام بالدراسة قصد المصادقة عليها من طرف «لجنة القيادة» المشكلة من طرف الفريق.

المرحلة الثانية : تقديم تشخيص واف للنموذج الاقتصادي المغربي بواسطة نماذج تحليلية علمية كفيلة بتقديم صورة واضحة لنقط الضعف، ونقط القوة للاقتصاد المغربي وكذا المخاطر والفرص.

المرحلة الثالثة : تقديم تقرير مفصل حول النتائج المتوصل اليها وكذا السيناريوهات المحتملة للنهوض بالاقتصاد الوطني

المرحلة الرابعة : تقديم خريطة طريق على شكل مقترحات تشريعية ورقابية وتنظيمية وفقا للسيناريوهات المعتمدة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 15 06/10/2015 15:29:23

II. مسار تطور أداء الاقتصاد الوطني ومعيقات النمو

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 16 06/10/2015 15:29:23

عناصر منهجية التشخيص

أهداف التشخيص

تعتبر مرحلة التشخيص محددة لمخرجات الدراسة لأنها تمكن من رصد تحديات التغيير في قضايا التنمية والتصورات والسيناريوهات التي سيتم اقتراحها في مرحلة لاحقة. لذلك فعملية التشخيص تستهدف تحقيق بعض المقاصد المرحلية:

- تقييم أداء الاقتصاد الوطني من زوايا متعددة تتكامل فيما بينها : الزاوية التاريخية التي تسعى إلى وضع الحالة الراهنة في سياقها التاريخي ؛ الزاوية الكمية التي ترصد معالم الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتحكمة في دواليبه ؛ الزاوية النوعية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل غير الكمية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي.
- وضع الأصبع على المعوقات العميقة للاقتصاد الوطني، والتي تعتبر في حكم الأسباب الرئيسية المسؤولة عن التمظهرات السلبية التي يعاني منها هذا الاقتصاد، ولاسيما على مستوى النمو.
- استخراج الخلاصات الرئيسة التي من شأنها أن تأطر التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء الاقتصادي، وبالتالي تحقيق النموذج التنموي المتوخى.

إشكالية التشخيص

إذا كان مطمح تحقيق نموذج تنموي مندمج يرمي إلى إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في جسم الاقتصاد الوطني بغية الزيادة في الدخل الوطني وتقليل الفجوات في توزيعه وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعمل المستمر في توسيع الهياكل الإنتاجية كماً وكيفا، فهذا المطمح يبقى، من الناحيتين النظرية والعملية، رهينا بمدى تحقيق معدل نمو اقتصادي يقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج، التشغيل، الحد من الفقر، الخ). وبالتالي فتشخيصنا للواقع الاقتصادي المغربي ينصرف إلى طرح أسئلة - قد تبدو بسيطة في ظاهرها لكنها عميقة في خلفياتها - من شأنها أن تساهم في فهم الإكراهات الكبرى المسؤولة عن الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني، ولاسيما على مستوى معدلات النمو الاقتصادي :

- **التساؤل الأول** : هل طبيعة تطور معدلات النمو المحققة عبر الزمن هي مرتبطة فقط بظروف ظرفية أم هي نتاج تراكمات أخذت طابعا بنيويا مع مرور الزمن ؟

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 17 06/10/2015 15:29:24

- **التساؤل الثاني** : كيف هو أداء (بروفايل) النمو الاقتصادي بالمغرب ؟ هذا السؤال يفرض نفسه من الناحية العلمية والسياسية (من السياسات العمومية) بالنظر إلى التضاربات في وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وحتى المحللين الاقتصاديين. تتشعب عن هذا السؤال أسئلة ثانوية أخرى : هل المعدلات المحققة في النمو كافية ؟ مامدى انتظامية معدلات النمو المحققة على المدى المتوسط والطويل؟ مامدى استقلالية النمو المحقق؟ هل يتسم النمو بالاستدامة (soutenabilité) ؟ وبالاندماجية (inclusivité) ؟ هل يستجيب لمطلب المساواة في الاستفادة من نتائجه ؟

- **التساؤل الثالث** : ماهي مكونات و مصادر النمو ومحدداته في الاقتصاد الوطني؟ يبقى هذا التساؤل محوريا لأنه من الثابت أن الإجابة عليه هي التي تفسر لماذا تحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترات زمنية طويلة مقارنة بدول أخرى ؟ الإجابة على هذا التساؤل تتطلب بداية استبيان درجة مساهمة مكونات الناتج الداخلي الخام (ن.د.إ) في معدل النمو الاقتصادي. كما تستوجب تحليل دقيق للبنية الانتاجية الوطنية من أجل الوقوف على قدرة الاقتصاد الوطني على التوجه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. كما تقتضي الإجابة على التساؤل المذكور تحديد مصادر النمو وخاصة مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل (Productivité Totale (ou globale) des Facteurs)، علما أن هذه الأخيرة تمثل، في الأجل الطويل، المصدر الحقيقي للنمو والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد.

- **التساؤل الرابع** : ماهي مساهمة الطلب الخارجي في نمو الاقتصاد المغربي وكيف يتموقع هذا الأخير على المستوى الدولي في تعمق تجزء سلسلة الانتاج وصعود قوى جديدة والتوجه التدريجي نحو المناطق المستقلة للنمو؟ وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل القيام بتحليل دقيق لتنافسية الاقتصاد المغربي وتقييم نتائج خيار الانفتاح المتبع من طرف المغرب؟

فرضيات ومنطلقات التشخيص

إن عملية تشخيص الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني في أفق رسم تصور أكثر فعالية وواقعية للنموذج التنموي المنشود تنطلق من ثلاث فرضيات:

أولا، الإشكال التنموي بالمغرب ومطمح تحقيق السلم الاجتماعي والرفاهية (bien-être) مرتبطان شرطيا بسؤال النمو الاقتصادي. حيث أن هذا المؤشر الإجمالي يبقى، رغم طابعه الكمي، المحدد الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من عدمها؛

ثانيا، اعتبار الحالة الراهنة نتاجا لتراكم الاخفاقات أو المكتسبات التي حققها الاقتصاد

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 18 06/10/2015 15:29:24

الوطني عبر السنون. فضلا عن الإدراك النسقي للواقع الاقتصادي المغربي والملامح الأساسية التي تطبعه، والذي تتداخل فيها عدة عوامل تتجاوز البعد الاقتصادي الصرف. فلا يمكن تصور أي رؤية اقتصادية دون استيعاب عميق للصيرورة التاريخية لتطور الاقتصاد المغربي منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم.

ثالثا، إن الحكم على أداء الاقتصاد المغربي، كيفما كان هذا الحكم، هو فرع من تصوره. لهذا فإن أي جهد يهدف إلى بلورة رؤية لاستراتيجية اقتصادية مندمجة يجب أن ينطلق من تشخيص كاف ومتوازن للمشاكل والمعيقات المتراكمة للاقتصاد الوطني. لذلك لابد من التمييز بين الأسباب (causes) والتمظهرات (manifestations) من أجل فهم أفضل لاختلالات الاقتصاد المغربي.

مقاربات التشخيص

استحضار الخلفيات النظرية للتشخيص

إن معرفة مصادر النمو من أكثر الإشكاليات التي أثيرت بشأنها خلفيات نظرية متضاربة على فترات زمنية ممتدة. فنجد أن التركيز على النمو طويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين المتؤثرين بالنظريات نيو كلاسيكية في فترة الخمسينيات (Solow, 1956)[11] و(Swan, 1956)[12] واللذين يعتبران من مؤسسي نظرية النمو النيوكلاسيكية.

وبالرجوع إلى بعض الدراسات التي حاولت استكشاف مصادر النمو (Bosworth & Collins, 1998)[13] والتي شملت 88 دولة خلال أربع فترات غطت المرحلة 1960-1986، أوضحت النتائج أن المعجزة التي حققتها دول شرق آسيا خلال الفترة 1970-1980 و1980-1986 ترجع أساسا إلى تزايد معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي، وهو مايتعارض مع الخلفية النظرية التي ترى أن التقدم التكنولوجي يلعب الدور الأساسي و المحدد للنمو الاقتصادي. ولكن في الأجل الطويل، نجد أن الدول لو استمرت في نهجها بالتركيز على التراكم الرأسمالي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فإن قانون تناقص الغلة (loi de la croissance décroisante) سيبدأ عمله و تأثيره لا محالة، وسيتناقص معدل النمو حتى يتلاشى تماما (Young, 1995)[14].

من جهة أخرى، نجد أن بعض الدول مثل سنغافورة حققت متوسط نمو بلغ 7,4 بالمائة بين عامي 1986-1992، ويلاحظ أن 2,6 بالمائة فقط من هذا النمو يرجع للتراكم الرأسمالي، و0,6 بالمائة للتعليم أما الباقي فيرجع إلى زيادة التكنولوجيا. ولذا نجد أنه

11: Solow, (R.M.), A Contribution to the Teory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 70, 65.94 1956

12: Swan, (T.W.), Economic Growth and Capital Accumulation, Economic Record, 32, 334.61, 1956

13: Bosworth (B.) & Collins (S.), Accounting for Economic Growoth,(Washington, D.C. : Brookings Institute), 1998.

14: Young (A.), Tyranny of Numbers : Confronting the Statistical Realities of teh Esat Asian Growth Experience, Quarterly Journal of Economics, 110, 964- 73, 1995

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 19 06/10/2015 15:29:24

في الأجل المتوسط، أن انخفاض أو تراجع معدلات النمو كانت غالبا مصحوبة بتراجع معدلات التقدم التكنولوجي [15](Felipe, 1999). وفي دراسة أخرى همت 100 دولة تم الوصول إلى استنتاج مفاده أن هناك العديد من التغيرات ذات التأثير الهام على معدل النمو في الأجل الطويل مثل مستوى التعليم، نسبة الاستثمار، الاستقرار السياسي، والمستوى الابتدائي للدخل [16](Barro, 1991).

كما أن هناك من ذهب إلى أن هناك عوامل أخرى لها تأثير قوي على معدل النمو كجودة الحكامة، الاحتكام إلى دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوق الملكية، فضلا عن العوامل المتعلقة بنمو الاستثمار، واعتماد الدولة على المواد الخام في عملية التصدير، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، والمستوى التعليمي في الدولة مع مدى توافر ثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى التضخم، وتذبذبات أسعار الصرف، وعجز الميزانية [17](Sala-i-Martin, 1997).

التشخيص القائم على تحديد "شجرة الإكراهات" الأساسية أو المحددات القادحة

لقد أثبتت بعض الدراسات [18](Hausmann, Rodrik et Velasco, 2006) أن الدول النامية التي تبنت ما يُعرف بـ «توافق واشنطن»[19] بهدف إصلاح أوضاعها الاقتصادية والمالية وتصحيحها وتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار في الأجل البعيد و رفع مستويات معيشة السكان، حققت نتائج دون التوقعات بل مخيبة للآمال. وقد عزى الخبراء الاقتصاديون غياب "النجاعة الاقتصادية" من خلال حدوث إخلالات (distorsions) في نظام السوق، سواء تلك المرتبطة بتدخل الدولة أو المتأصلة في بعض الأسواق، والتي تحول دون الاستخدام الأمثل الموارد، مما يعوق تحسين الإنتاجية.

للتصدي إلى هذه الإخلالات يمكن تصنيف مقاربات الدول التي تبنت توصيات «توافق واشنطن» إلى صنفين : المقاربة الأولى، هي طموحة بطبيعتها، ما يطلق عليها بـ"الاصلاحات الاقتصادية الشمولية" والتي تهدف إلى التصدي إلى كل الإخلالات جملة واحدة، سواء كانت رئيسية أو ثانوية. حقيقة أنه من الناحية التقنية والنظرية تبقى هذه المقاربة صحيحة إذا ما تم القيام برصد مفصل لكل الإخلالات، لكنها بمثابة استراتيجية غير قابلة للتفعيل على مستوى الواقع. أما المقاربة الثانية، وهي الأكثر براكماتية، والأكثر انتشارا في الاقتصاديات

15: Felipe (J.), Total Factor Productivity Growth in East Asia : A Critical Survey, The Journal of Development Studies, 35(4), 1- 41, 1999

16: Barro (R.), Economic Growth in a Cross section of Countries, Quarterly Journal of Economics, 106, 407 -43,1991

17: Sala-i-Martin (X.), I just Ran Two Million Regressions, American Economic Review, 87(2), 178 -83,1997 **18 :** Hausmann (R.), Rodrik (D.) et Velasco (A.), Etablir un bon diagnostic : une nouvelle approche de réforme économique, in Finances & Développement, 43, mars 2006, 12- 15

19 : «توافق واشنطن» هوحزمة من السياسات والإجراءات التي وضعها صندوق النقد ودعمتها وزارة المالية الأميركية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والمالية في دول أميركا اللاتينية في أعقاب أزمة المديونية الخارجية العالمية التي فجرتها المكسيك عام 1982 بإعلانها عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.والتي تندرج تحت ثلاثة مبادئ أساسية هي استقرار الاقتصاد الكلي، وتنافس في الأسواق، وانفتاح التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 20 06/10/2015 15:29:24

النامية تهدف إلى "إصلاح كل ما يمكن إصلاحه"، من خلال مباشرة كل الإصلاحات الجزئية والتي من الممكن إعمالها على المستوى السياسي والعملي، عملا بالاعتقاد السائد أن كلما أصلحنا القطاعات كلما تحسنت الأوضاع. لكن هذه المقاربة تجانب الصواب في العمق، على اعتبار أن المراهنة على إصلاحات قطاعية معينة لا يؤدي بالضرورة إلى خلق الرفاهية وتحسين مستوى العيش بالنسبة المواطنين، لاسيما أن عملية إصلاح قطاع معين يمكن أن تكون لها آثار جانبية سلبية (externalités négatives) على قطاعات أخرى و على نظام السوق قد لا ينتبه إليها بالشكل المطلوب. فرغم محاولات تجويد هذه المقاربة من خلال القيام بـ "إصلاحات بأقل الآثار السلبية وأحسن الآثار الثانوية"، فهذه المقاربة لازالت تحتمل سلبيتين اثنين. من ناحية، تفعيل المقاربة يتطلب القيام برصد دقيق لكل الآثار الثانوية أو الجانبية، من ناحية أخرى، فهذه المقاربة لا تضمن أن الإصلاحات التي لها أثر كبير على النمو وعلى رفاهية المواطنين هي التي ستعطى لها الأولوية عند مباشرة عملية الإصلاح. فإيجابيات هذه المقاربة ليست مضمونة، خصوصا على الأمد القصير. في ظل هذه المقاربة ينتاب المواطن إنطباع يصل إلى حد القناعة أن "هناك كثير من مبادرات الإصلاح والقليل من النتائج".

بين المقاربتين، سننهج من خلال هذه الدراسة مقاربة مغايرة تعتمد على قاعدة "الإصلاح القائم على الأولويات الكبرى"، على أساس تقدير فوائدها المباشرة، انطلاقا من فرضية معقوبة بل استحالة تحقيق كل الإصلاحات الضرورية أو رصد جميع آثارها الثانوية (Ef-fets de second rang) في الأسواق بشكل دقيق ومفصل. وبالتالي فقناعتنا تذهب إلى القيام بتشخيص يهدف إلى تحديد الإكراهات الكبرى ومسالك الإصلاح التي من شأنها أن يكون لها آثار مباشرة إيجابية و محسوسة على الاقتصاد الوطني.

لشرح هذه المقاربة سنستعمل ما يسمى بـ" شجرة الإكراهات"، والتي من شأنها وضع الأصبع على الإكراهات الكبرى التي تعيق تحقيق نمو اقتصادي أفضل بالمغرب. هذه المقاربة تفترض أن مرد ضعف النمو إلى ضعف الاستثمار الذي يعود إلى عنصرين لا ثالث لهما: من ناحية، ضعف مردودية الاستثمار ومن ناحية ثانية الكلفة المرتفعة لتمويل هذا الاستثمار (انظر الرسم التوضيحي رقم1-1).

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 21 06/10/2015 15:29:25

رسم توضيحي 11 - 1 : شجرة إكراهات الاقتصاد الوطني

المزاوجة بين المقاربة الوصفية والمقاربة المعيارية

من المعلوم أن الأدبيات الاقتصادية توفر مقاربات متعددة ومناهج مختلفة تسمح برصد مكامن قوة ومكامن ضعف كل أداء اقتصادي (أو نظام إنتاجي). لكن، حتى نتمكن من القيام بتشخيص دقيق واستشرافي للاقتصاد الوطني يساعد في بلورة رؤية استراتيجية للسياسة الاقتصادية للبلاد، مستجيبا بذلك إلى الإشكالية المطروحة والنتائج المنتظرة ارتأينا المزاوجة بين المقاربة الوضعية (approche positive) التي نحاول من خلالها تفكيك شجرة الاكراهات التي تعوق الاقتصاد الوطني من جهة، والمقاربة المعيارية (approche normative) الرامية إلى استجلاء النواميس التي تتحكم في تطور الاقتصاد الوطني من عدمه. وتأسيسا على ذلك، فإن رصد أداء النمو الاقتصادي ينصرف إلى وضعه بين حدي "الكائن" و"الممكن"، وذلك من خلال رصد وتحليل المؤشرات الرئيسة المرتبطة بصيرورة تطور نمو الاقتصاد الوطني. ولهذه الغاية فالعملية التشخيصية تعمل على إخضاع المؤشرات الى المعايير الكمية والنظرية المتعارف عليها، وذلك في أفق إبراز مكامن الاختلالات التي تعيق نمو الاقتصاد الوطني، وكذا مواطن القوة التي تساهم في تقدمه.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 22 06/10/2015 15:29:25

معالم تطور الاقتصاد الوطني

الاقتصاد بطبيعته هو منظومة معقدة من الفاعلين والتعاملات التي تتأثر بالسياسات المستجدة وبالظروف الابتدائية[20]. سلوكات الفاعلين تحدد حجم الثروة التي يخلقها هذا الاقتصاد. هذه السلوكيات تتحدد بدورها بعوامل لا يزول أثرها بسرعة لأنها تتحكم في حوافز الفاعلين لمدد طويلة. السياسات والعادات والخلفيات الاجتماعية تحدد المؤسسات التي بدورها تحدد الحوافز التي تتحكم في نوع القرارات الاقتصادية التي يتخذها الفاعلون. الخطاطة التالية ننمذج هذه الوضعية.

رسم توضيحي 2-1 : خطاطة التحليل

حينما نرصد سيرورة تطور النمو الاقتصادي نجد أن هناك استعمال لمدخلات من أجل الحصول على مخرجات هي مجمعة تمثل ن.د.إ. كلما كانت المخرجات عالية وتزداد بوتائر عالية كلما تحسن الرفاه. التحليل العميق يظهر أن العملية الاقتصادية باعتبارها استعمالا للمدخلات من أجل الحصول على مخرجات تتأثر بعوامل خارجية أساسية تحدد مدى فعاليتها. من هذه العوامل الخارجية السياسات العامة، الظروف الابتدائية، القدرات التكنولوجية، بيئة الأعمال...الخ, كل هذه العناصر تؤثر بشكل غير مباشر على كفاءة الاقتصاد ومردوديته. كل فهم جيد لتطور الاقتصاد يفترض استعراضا لهذه العناصر ولتفاعلاتها ولكيفية تأثيرها على العملية الاقتصادية.

20 : الظروف الابتدائية هي ملخص للوسائل والموارد التي تتوفر لاقتصاد ما في بداية المرحلة التي ندرسه فيها.من هذه الوسائل والموارد الرأس المال البشري والمادي والموارد الطبيعية.الدخل الفردي هومؤشر جيد عن الوضع الابتدائي.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 23 06/10/2015 15:29:26

سنحاول في مايلي أن نستعرض الظروف الابتدائية للاقتصاد المغربي في بداية الستينات ونلخص الخيارات التي اتبعت والتي نحتت الحوافز التي تطورت فيها استراتيجيات الفاعلين. سيتم كذالك استعراض المراحل الكبرى لتطور الاقتصاد المغربي مع التركيز على الخيارات الأساسية التي ميزت كل مرحلة. الهدف هو استخلاص الدروس التي يمكن أن يستفيد منها صناع الاستراتيجيات الاقتصادية.

منهجيا سنميز بين خمس مراحل للإقتصاد المغربي[21]. المرحلة الأولى تمتد من بداية الستينات إلى حدود 1974 مع ارتفاع أسعار البترول والذي تزامن مع ارتفاع أسعار الفوسفاط. المرحلة الثانية تمتد من 1974 إلى 1982 مع بداية سياسات التثبيت والتقويم الهيكلي. المرحلة الثالثة تمتد من 1983 إلى 1993 حيث انتهج المغرب إصلاحات هيكلية في سياق سياسة الجدولة والتهييئ لمرحلة الانفتاح. المرحلة الرابعة امتدت من 1993 إلى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين. تميزت هذه المرحلة بمزيد من الانفتاح وبالتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. المرحلة الخامسة تمتد من 2000 إل الآن والتي تميزت بانفتاح سياسي وبدورة اقتصادية متغيرة نسبيا على الدورات السابقة، خاصة على مستوى انتظام معدل النمو. لا يغيب على القارئ أن الهدف من التمييز بين هذه المراحل الخمس هو فقط منهجي وهو جزئيا اعتباطي. رغم ذلك فإن تقارب الاختيارات ومعدلات النمو وتشابه التحديات التي واجهها صانع القرار تمثل عوامل تدفع إلى قبول مقاربة الاقتصاد المغربي عبر المراحل التي ذكرت آنفا. الجدول التالي يقدم بعض المؤشرات التي تميز المراحل الخمس. الرسم المبياني الذي يأتي بعده يلخص نمط النمو الذي عرفه المغرب في المرحلة من 1960 إلى 2012.

رسم مبياني 2-1 : معطيات حول المرحلة 1961-2012

	1961 - 1973	1974 - 1982	1983 - 1993	1994 - 2000	2001 - 2012	1960 - 2012
معدل النمو بالمائة	4.71	5.28	3.31	3.36	4.94	4.35
القطاع الفلاحي بالمائة	4.35	3.05	3.27	10.05	6.82	5.33
تذبذب النمو	4.52	4.06	4.7.	6.91	1.96	4.32
معدل التضخم بالمائة	2.68	10.78	6.28	2.94	1.68	4.65
النموالسكاني بالمائة	2.48	2.09	2.06	1.42	1.04	1.88
معدل الاستثمار بالمائة	13.30	26.22	23.31	22.67	31.6	22.89
ملاحظة: تم قياس تذبذب النمو بواسطة "الانحراف الطرازي" لمعدل النمو السنوي في المرحلة. كلما ازداد الانحراف الطرازي كلما كان النمو خارج السيطرة. هذا يعني صعوبة حفز النمو عبر آليات السياسة الاقتصادية.						

21 - يمكن إدراج المرحلة من 1958 إلى 1966 التي تميزت بما سماه رودريك وبريتشيت وهاوسمان تسارع النمو. تجدر الإشارة إلى أن هذه الحقبة هي الوحيدة التي عرفت تسارعا للنمو في الاقتصاد المغربي. للتذكير فإن حقبة تسارع النموتعرف من طرف الباحثين الثلاثة باعتبارها تتميز ب: ا.نمو يتجاوز 3.5 بالمائة، ب.نموتجاوز النموالسابق على الأقل بنقطتين مؤوتين في المرحلة ما بعد التسارع يظل ن.د.إ أعلى من ن.د.إ السابق.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 24 06/10/2015 15:29:27

رسم مبياني2 1: معدل تطور ن.د.إ

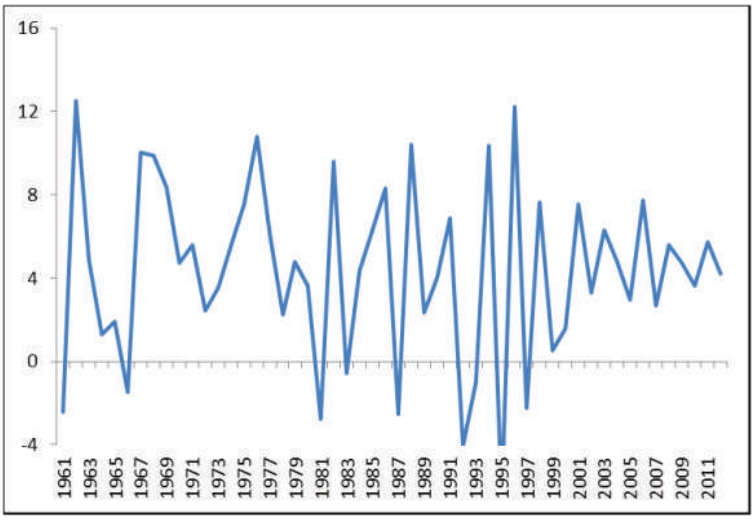

المصدر: World Developement Indicator, 2013

في هذا السياق، سنناقش كل مرحلة مع التركيز على استعراض الخيارات الأساسية للسلطات العمومية من ناحية السياسة الاقتصادية. نعتبر أن السياسات تحدد جزئيا الإطار المؤسسي للاقتصاد[22]. سنناقش كذلك التحول الذي طرأ على بيئة الأعمال سواء كان سببه داخليا أو خارجيا. في الأخير نجرد أداء الاقتصاد المغربي مع التركيز على المؤشرات الأساسية. سنخصص المقطع الأخير لمقارنة مسار الاقتصاد المغربي مع اقتصاد كوريا الجنوبية باعتبارها كانت في نفس مستوى المغرب في خمسينيات القرن العشرين وأصبحت حاليا من أقوى الاقتصادات.

المراحل الانعطافية في تطور الاقتصاد الوطني

الظروف الابتدائية للإقتصاد المغربي مع بداية الستينات

مع بداية الستينات كانت قد مرت على استقلال المغرب 5 سنوات. لقد ترك الاستعمار بلدا ممزقا بتباينات جغرافية واجتماعية شديدة ودون رأسمال بشري حقيقي. إضافة إلى هذا تم ربط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الفرنسي عبر آليات متعددة صممت لجعل الاقتصاد المغربي مصدرا للموارد االضرورية للإقتصاد الفرنسي ومنفذا لمصنعاته.

22 : المؤسسة هي كل قاعدة، معيار أوعادة يحدد سلوك الفاعلين في الاقتصاد.قد تكون هذه المؤسسة ذات مصدر اجتماعي (الثقة) أوديني (الأمانة) كما قد تكون ذات مصدر قانوني كآليات حماية الملكية الفكرية.تعتبر المؤسسات الوعاء الذي تنجز فيه كل العمليات والمحدد الأساسي للجوافز.انظر مساهمات د.نورث وكتاب أسموكلوروبنسن.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 25 06/10/2015 15:29:27

من الناحية الإيجابية تميزت السنوات الأولى للاستقلال بخطوات واضحة لبناء اقتصاد عصري من قبيل تاسيس مؤسسات مؤطرة مثل صندوق الإيداع والتدبير والبنك الوطني للنماء الاقتصادي والشركة الوطنية للإستثمار.

كانت المرحلة تتميز بصراعات عميقة حول السلطة ووجود رغبة لدى النخبة من أجل تنظيم عملية الالتحاق والتنمية. من جهة أخرى كانت الوضعية العامة تتميز بنقط ضعف متعددة من قبيل قلة الأطر و قلة فئة المقاولين الخبيرين بسلاسل الإنتاج المعقدة التي يحتاجها التكامل الاستراتيجي مع الاقتصاد العالمي. ضياع الفرصة للمغرب يصبح أكثر إشكالا لأن الوضع الاقتصادي كان يمنح فرصا هائلة للإلتحاق خصوصا أن الاقتصاد العالمي كان يعيش ما يعرف بالثلاثين المجيدة وهي الحقبة التي امتدت من 1945 إلى 1974 وعرفت معدلات نمو عالية ومستقرة للاقتصادات العالمية. في هذه المرحلة كذلك أصبحت اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

يتطور كل اقتصاد بتأطير من سياسات وبتطبيق لقوانين ضمن استراتيجيات تبحث عن تحسين ظروف إنتاج الثروة. ولأن القرارات الاقتصادية من استثمار وتطوير للتكنولوجيات وفتح للأسواق هي قرارات تمتد في الزمن فإن السياسات والقوانين والاستراتيجيات التي تتغير بسرعة وباعتباطية تأثر سلبيا و بشكل كبير على توقعات الفاعلين الاقتصاديين. إن ظروف المغرب مع بداية الستينات كانت حبلى بأحداث تتعلق بالصراع على السلطة بين أطراف لم تستطع أن تتوافق على نموذج لتدبير الخلافات بشكل فعال. كان كل طرف يبحث عن تأمين مواقعه والسيطرة على أوسع فضاء ممكن. لهذا السبب فإن البيئة الاقتصادية لم تأطر بسياسات طويلة الأمد من أجل نقل البلد إلى مسار نمو عال يحول البلد إلى دولة ذات اقتصاد تنافسي مندمج بشكل استراتيجي مع الاقتصاد العالمي.

تفاقمت هذه الوضعية مع غياب واسع للأطر ولفئة المقاولين القادرين على استغلال الفرص والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية. المفارقة أن هذه المرحلة عرفت اندفاعا قويا للنخب المتنورة من أجل تأسيس بعض أساسات التنمية مثل المعاهد والجامعات من قبيل معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

أكيد أن من سيفحص المؤشرات الأساسية للإقتصاد المغربي مع بداية الستينات والوضع في 2012 سيلاحظ تحسنا كبيرا. في رأينا أن هذا السلوك المكتفي يمثل تجاهلا لواقعة بسيطة وهي أن الأداء/الإنجاز في عالم مفتوح وتنافسي لايقارن بما كانت علية كل دولة على حدا وإنما بالمقارنة بأحسن الأداءات وبالقدرة على التقارب مع الدول ذات أعلى الدخل في العالم. للتذكير هذه هي المؤشرات الأربع الأساسية التي تلخص وضع المغرب مع نهاية 1960.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 26 06/10/2015 15:29:28

رسم مبياني 2-2 : الوضع الابتدائي سنة 1960

ن.د.إ للفرد (دولار 2005)	769
معدل الحياة المتوقع عند الولادة	48.5 سنة
ن.د.إ.للفرد مقسوما على ن.د.إ.للفرد في وم أ	0.05
ن.د.إ.للفرد مقسوما على ن.د.إ.للفرد في كوريا الجنوبية	0.52

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

النمو الاقتصادي في المرحلة 1960-1973

عرفت هذه المرحلة أحداثا كبرى منها الحرب مع الجزائر و إعلان حالة الاستثناء والصراع الشديد مع الأحزاب. من ناحية الخيارات الاقتصادية ظلت الدولة تشجع القطاع الخاص مع التركيز على الفلاحة والسياحة والصناعات الخفيفة. عرف النمو في هذه المرحلة معدلا قدره 4.7 بالمائة. مع أزمة 1967 المالية حولت الدولة خياراتها التي أصبحت أكثر رغبة في إدارة الأوضاع قصيرة الأجل بدل بناء قاعدة للنمو المستقبلي طويل الأجل. من الخيارات الأساسية في هذه المرحلة سياسة بناء السدود رغبة في زيادة مساحة الأراضي المسقية.

النمو الاقتصادي في المرحلة 1974-1982

مع بداية السبعينات كانت المؤشرات الاقتصادية في المغرب تدعو إلى إعادة النظر في الخيارات الأساسية. مع 1973 طبق المغرب ما سمي بسياسة المغربة التي عنت تشجيع أطراف واسعة من البرجوازية المغربية على تملك مشاريع كبرى ودخول الدولة كمساهم في مجموعة من الشركات الأوروبية. من جهة أخرى شجع تضاعف أسعار الفوسفاط الدولة على بدء مشاريع كبرى في ميادين البنية التحتية وتوسيع الخدمات الاجتماعية. هذا أدى إلى ارتفاع لمعدل الاستثمار العمومي. من الناحية الاقتصادية ظهر جليا نفس يريد تطبيق سياسة صناعية لإحلال الإنتاج الوطني محل الواردات. عموما، ورغم فقد التوازنات الاقتصادية، فقد تم تحقيق نمو اقتصادي هو الأعلى في المرحلة من 1960- 2012 قدره 5.82 بالمائة سنويا. رغم هذا الإنجاز يجب أن نذكر أن هذا النمو كان أساسا نتيجة مجهود القطاع العام بقطر من الطلب الداخلي.

كانت الزيادة في النفقات العمومية التي تلت تطبيق السياسات الاقتصادية التوسعية غير قابلة للاستدامة خصوصا مع تراجع أسعار الفوسفاط والزيادة الشديدة في أسعار البترول بعد الطفرة النفطية الأولى التي تزامنت مع ارتفاع أسعار الفوسفاط. هذا الوضع ازداد صعوبة مع بداية مشكل الصحراء والنفقات التي فرضها. مع بداية 1977 أصبح لزاما إعادة النظر في الخيارات والبحث عن تمويلات خارجية خصوصا وأن كلفة هذه الأخيرة كانت منخفضة لتوفر الرساميل المتأتية من عائدات النفط التي تقوم البنوك الأوروبية والأمريكية بتدويرها عبر إقراضها للدول النامية ومنها المغرب.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 27 06/10/2015 15:29:28

في سنة 1978 تم التراجع عن مجموعة من الخيارات وطبق برنامج لخفض النفقات. رغم ذلك لم يتم التحكم في النفقات العمومية وتوقفت كثير من المشاريع الكبرى. المخطط الثلاثي الذي أطر بشكل ما هذه المرحلة كان هدفه هو تثبيت الوضعية[23]. كان واضحا للمتتبع أن المغرب مقبل على أوضاع صعبة مع ازدياد المطالب الاجتماعية. الجفاف الشديد الذي عرفه المغرب سنة 1981 كان النقطة التي أفاضت الكأس وعجلت بإعلان المغرب رغبته في إعادة جدولة ديونه مع وصول العجز المالي والتجاري إلى مستويات غير قابلة للاستدامة في 1982.

النمو الاقتصادي في المرحلة 1983-1993

مع نهاية المرحلة السابقة أصبح المغرب واحد من 15 دولة أكثر مديونية في العالم. أصبحت احتياطات العملة الأجنبية لا تكفي لتمويل إلا بضعة أيام من الواردات. أصبحت المديونية الخارجية تمتص مبالغ عالية مع عدم قدرة التجارة الخارجية على جلب العملة الصعبة.

في هذه الحقبة تم تحويل دفة الاقتصاد نحو مزيد من الليبرالية و تراجع الدولة الذي تمظهر بتراجع النفقات الأساسية الموجهة نحو الاستثمار والقطاعات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...) مما سيؤدي إلى نتائج كارثية ستظهر بعد مدة طويلة مع إنجاز تقرير خمسينية الاستقلال حول التنمية البشرية سنة 2005 الذي أظهر تراكم عجوزات اجتماعية في قطاعات كالصحة والتعليم. هذه العجوزات أثرت على مستوى رأس المال البشري والمهارات الضرورية للأفراد من أجل الاندماج في سوق الشغل.

من أجل حفز الصادرات تم تخفيض قيمة الدرهم في 1983. وبدأ في تطبيق إصلاحات هيكلية أخرى مثل تحرير التجارة الخارجية وتعديل مدونة الاستثمار. في 1989 صادق البرلمان على البدء في خوصصة 112 شركة وعلى وضع لائحة لشركات أخرى لخوصصتها. من الشركات 112 التي تقرر خوصصتها كانت بعضها من أنجح الشركات. سيظهر مسار خوصصة الشركات شكلا يتم فيه تفويت أصول إلى أطراف مقربة من المسؤولين كعملية لإعادة نشر السلطة لزبناءها في حقل تغيرت فيه قواعد اللعبة (كاتيس، 2009)[24] .

النمو الاقتصادي في المرحلة 1994- 2000

في هذه المرحلة تم اعتماد جيل جديد من الإصلاحات من قبيل الإصلاح الواسع لسوق الرساميل بما فيه بورصة الدار البيضاء وإصدار القانون البنكي ثم كذلك البدء فعليا في خوصصة الشركات حيث تمت خوصصة س ن إ ، ب م ت خ، سامير، وسوناسيد على التوالي في سنوات 1994، 1994-1997، 1996 و 1996-1997.

23 : رغم أن المغرب حافظ على عادة إعداد المخططات الخماسية و أحيانا الثلاثية إلا أن هذا التخطيط كان شكليا لأن ما يحقق كان بعيدا عن ما ينجز. لذلك درج في الأدبيات التي تناقش التخطيط في المغرب على الحديث عن التخطيط التوجيهي.

24 : انظر كذلك الملف الذي خصصته طيل كيل، سنة 2005 في عددها ل 10 دجنبر في الصفحات من 44 إلى 47.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 28 06/10/2015 15:29:29

رغم عودة التوازنات، جزئيا بسبب عائدات الخوصصة التي مست حوالي 30 مؤسسة [25]، فإن من سمات هذه المرحلة هو أن المؤشرات الحقيقية من نمو وتشغيل ظلت حمراء مما دعا أعلى سلطة في البلاد إلى الحديث عن السكتة القلبية سنة 1995. بالفعل ففي هذه المرحلة التي تغطي 7 سنوات عرف معدل النمو متوسطا قدره 3.23 بالمائة مع سنتين ذاتا نمو سالب. درجت الأدبيات التي تدرس النمو في هذه المرحلة إلى اعتبار المرحلة 2000-1990 عشرية ضائعة. من جهة أخرى عرفت معدلات البطالة نسب عالية خصوصا بين الشباب حاملي الشهادات.

النمو الاقتصادي في المرحلة 2001-2012

هذه المرحلة عرفت معدل نمو قدره 4.95 بالمائة دون تسجيل أي سنة لنمو سالب. كثير من الباحثين رؤوا في هذا النمط الجديد للنمو تحولا نحو مزيدا من استقلالية معدل النمو عن القطاع الفلاحي الذي كان شديد الحساسية للتقلبات المناخية.

من أجل سد العجوزات الاجتماعية تم اقتراح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 لتصميم وتنفيذ مخططات تهدف إلى تقديم خدمات تمكن من مواجهة العوز وتمكين الأفراد من القدرات اللازمة لمزاولة الأنشطة المدرة للدخل. الملاحظة الأولية عن هذه المبادرة هي أن تدبيرها وتصميمها وتتبعها تم وضعه في يد المستشارين الملكيين دون تنسيق جيد مع باقي السياسات التي تتبعها الدولة.

في المجال الاقتصادي تبعت الدولة ماسمي بسياسة الأوراش الكبرى التي مست القطاع السياحي ببرنامج 10 ملايين سائح، وميناء طنجة المتوسط، وبرنامج المغرب الأخضر في القطاع الفلاحي وبناء مدن جديدة من أمثال تامسنا والفردوس بالرباط، وتوسيع شبكة الطرق السيارة وكذا شبكات الماء والكهرباء. من جهة أخرى حاولت الدولة حفز الطلب الداخلي لجعله قاطرة للنمو مما دفعها إلى الزيادة في الأجور.

الملاحظة الأخيرة للنمو في هذه المرحلة هو أن ظروفا مواتية من قبيل الزخم الذي منحته حكومة التناوب ورغبة العهد الجديد في رفع مشروعيته مثلت عوامل كانت مواتية للاستفادة من فورة مداخيل الرخصة الثالثة للهاتف النقال ومداخيل الخوصصة وكذالك من دورة الأعمال المواتية لدى الشركاء الأساسيين في أوروبا من أجل تحقيق نمو لا بأس به وخصوصا نمو مستقر ذو تذبذب محدود مقارنة بالسنوات السابقة.

25 : بالإضافة إلى عائدات بيع الرخصة الثانية للهاتف الجوال سنة 1999

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 29 06/10/2015 15:29:29

دروس من التجارب الفضلى

حينما نحاول أن نقوم بمجهود لبناء تصور للمستقبل يجب أن تكون لدينا صورة عن الإمكانات المتاحة. ولأخذ صورة عن الإمكانات ليس هناك أحسن من الدول التي تمكنت من الانتقال من أوضاع صعبة ونجحت بتحويل اقتصاداتها من اقتصاديات تقليدية تابعة إلى اقتصادات متطورة في تخوم التطور التكنولوجي. كوريا الجنوبية تمثل في نظرنا هذا النموذج. الرسم المبياني التالي يعطي مسار المغرب مقارنة مع كوريا الجنوبية من ناحية الدخل الفردي بالدولار الثابت لسنة 2005 منذ 1961 وكذا معدلي نمو هاذين الاقتصادين. لا يغيب عن القارء الفطن أننا نتبنى منظورا يعتبر أن الجغرافيا والتاريخ والأوضاع الابتدائية لا تمثل محددات النمو. المحدد الأساسي للنمو هو المؤسسات وتحفيزها للعمل والإنتاج والتطوير.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 30 06/10/2015 15:29:29

جدول 2-4 : ن.د.إ الوطني مقارنة مع باقي العالم

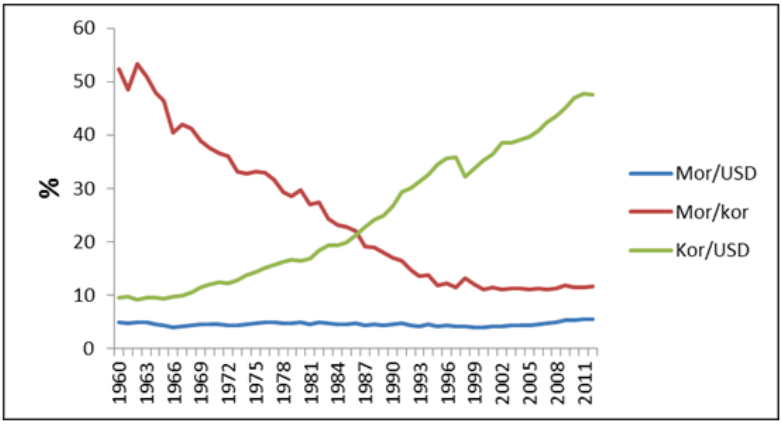

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي

لقد تم نقل الاقتصاد الكوري في غضون جيل واحد تقريبا من حال إلى حال. السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تم ذلك وما هو الاختلاف الأساسي الذي مكن كوريا الجنوبية من هذا التحول؟ في نظرنا أن التحول الأساسي يكمن في قدرة النخب الكورية الجنوبية على تصميم و تنفيذ وحصد ثمار إستراتيجية تنمية مكنت أوسع الفئات من المشاركة والاستفادة من ثمار النمو وذلك عبر التمكن من آليات المنافسة العالمية.

الجدول التالي يلخص الوضع الابتدائي مقارنة مع كوريا كندا والولايات المتحدة الأمريكية كدولة تعتبر ذات مستوى مرجعي. الرسم المبياني السابق والجدول التالي يوضحان شيئان. الأول أن المغرب لم يستطع إنجاز عملية الالتحاق أو التقارب التي يتوقعها الاقتصاديون بالنسبة للدول المتأخرة مما جعل الفجوة مع الاقتصاد الأمريكي مستقرة. الشيئ الثاني هو أن كوريا تمكنت من تحقيق هذا التقارب وذلك لكونها خفضت الفجوة التي تفصلها عن الاقتصاد الأمريكي. السؤال العميق هو: لماذا لم يحدث تقارب اقتصاد المغرب مع الاقتصاديات المتقدمة؟

رسم مبياني 2-3 : الوضع الابتدائي والحالي

المؤشر	1960	2012
ن.د.إ للفرد (دولار 2005)	769	
معدل الحياة المتوقع عند الولادة	48.5 سنة	70.4 سنة
ن.د.إ.للفرد في المغرب مقسوما على ن.د.إ.للفرد في وم أ	0.05	0.05
ن.د.إ.للفرد في المغرب مقسوما على ن.د.إ.للفرد في كوريا الجنوبية	0.52	0.11

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 31 06/10/2015 15:29:29

إطار 2-1 : استنتاجات حول تطور الاقتصاد الوطني

يتطور الاقتصاد داخل بنيات اقتصادية تتحول ببطئ. هذه البنيات تنحت جزئيا المؤسسات التي تحدد الحوافز التي يستجيب لها الفاعلون الاقتصاديون من مستهلكين ومنتجين ومدخرين ومجددين. السياسات والقوانين تحدد جزئيا البنية المؤسسية التي تحدد الحوافز.

هذه الحوافز تتحكم في تراكم الموارد وعوامل الإنتاج وفي تخصيصها وفي كفاءة استعمالها مما يحدد إنتاجيتها. أبعد من ذلك فإن الحوافز تحدد الجهد الابتكاري والتجديدي الذي يمكن أن يقوم به الفاعلون لتطوير منتجات جديد، ابتكار طرق تنظيمية جديدة ، استكشاف أسواق واعدة وغيرها مما يعد حاليا من مصادر النمو الأساسية.

قمنا في هذا الباب باستعراض تطور الاقتصاد المغربي في الخمسين السنة الممتدة من بداية الستينات إلى الآن. الهدف هو تفهم الظروف العامة التي تحكمت في نسيج المؤسسات التي تطورت فيها سلوكات الفاعلين. يمكن أن نجمل أهم العوائق التي جعلت المغرب دولة مستقرة بدون نمو كاف متناسب مع هذا الاستقرار المفترض.

المؤسسات الموجودة تشجع الريع ولا تشجع مبدأ الاستحقاق. هذا يؤدي إلى خنق إمكانات التجديد وإلى غياب الفعالية،

لا يحدث هناك تراكم للقدرات التجديدية مما يجعل الاقتصاد المغربي لا يتحول وينتقل نحو القطاعات الواعدة، ويحسن من الإنتاجية كمصدر للنمو المستدام.

المغرب يفشل في التكامل الاستراتيجي مع الاقتصاد العالمي والمؤشر على ذلك أنه لا يستفيد من اتفاقات التبادل الحر التي تجمعه مع كثير من الدول حيث أن ميزانه التجاري في وضعية عجز مع أغلب شركائه كما سنبين ذلك لاحقا. هذا يحيلنا إلى أنه في المغرب لا يتم تصميم القرارت بصفة تمكن من تحقيق الأهداف طويلة الأمد.

في رأينا أن هذه العوامل العميقة هي التي تجعل بلدا يقال عنه مستقرا لا يحقق نموا متناسبا مع هذا الاستقرار. الواقع أن المغرب يوجد في وضع توازن واطئ يتميز بتحولات بطيئة لا تمكن من تحسين رفاه الأفراد. كل استراتيجية للنمو تفرض معالجة المعرقلات العميقة وليس الظاهرية من قبيل ما يتحدث عنه البنك الدولي (2006). في نظرنا تلك العراقيل التي يذكرها البنك الدولي وإن كان أسهل إجرائيا معالجتها إلا أن استئصالها يفترض الوصول إلى الجزء العميق من جبل الجليد.

لتفهم الوضع المغربي سنركز في الباب القادم على المرحلة من 1999 - 2012 باعتبارها عرفت بعض التحولات التي سيكون لها تأثير على كل خيار حالي. الهدف من التفحص العميق لهذه المرحلة هو أهميتها من حيث القرارات التي اتخذت فيها والتي يجب تقوية ماهو إيجابي منها والتخلي عن ما هو سلبي.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 32 06/10/2015 15:29:31

مسائلة أداء النمو الاقتصادي

على الرغم من العيوب المعروفة لمؤشر ن.د.إ (PIB) في التعبير عن التنمية الاقتصادية[26]، فلا يزال يعتبر المؤشر الرئيس لقياس فعالية النظام الانتاجي و حجم الثروات المنتجة في أي اقتصاد خلال فترة زمنية معينة. لذلك فأي محاولة للقيام بتشخيص رزين وعميق لأداء النظام الانتاجي يستوجب، من الناحية النظرية والعملية تحليل الخصائص المميزة والموضحة للنمو المسجل، والتي يقع عليها إجماع بين الخبراء الاقتصاديين و والمؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، ...). فبالإضافة الى تحقق شرط الصلابة والكفاية في النمو، فمن الضروري أيضا أن لا يصاحب هذا الاخير أي اختلالات أو انحرافات من شانها ان ترهن آفاقه و تقلص من امكاناته.

يعتبر النمو الاقتصادي لبلد ما ضروريا لتحسين الرفاه الاقتصادي ولخلق فرص الشغل. يجب أخذ الظروف التي يتم فيها النمو بعين الاعتبار لأن اللامساواة الشديدة في توزيع ثمار النمو قد تجعله غير نافع لكل الأطراف. الأخطر من ذلك هو أن النمو غير الموزع بشكل عادل قد يكون غير مستدام لأن أطرافا واسعة قد تعيق استمراره إما بشكل إرادي أو عبر خروجها من عملية الإنتاج لفقدها الحوافز.

تأسيسا على ذلك، فمسائلتنا لأداء النمو الاقتصادي تستهدف تقييم أداء النظام الانتاجي المغربي بالنظر الى العناصر الاساسية التالية: أ. انتظامية و استقلالية النمو ؛ ب. استدامة النمو أي تحققه في اطار ماكرواقتصادي صلب و سليم ؛ ج. ادماجية النمو أي قدرته على الادماج و خلق مناصب الشغل د. عدالة النمو أي قدرته على تمكين قاعدة عريضة من الساكنة من الاستفادة و المشاركة في النمو.

ما مدى كفاية النمو المسجل؟

المقصود هنا بكفاية النمو هو قدرة الاقتصاد المغربي على تحقيق معدل نمو قوي يتلاءم و مؤهلات المغرب و خصوصياته الديموغرافية و كذا سيروراته التنموية. فالمغرب، كبلد نام، ملزم بانجاز ما يعرف في أدبيات النمو و التنمية بحقبة تسارع النمو على المدى الطويل[27] و ذلك، لتدارك، من جهة، العجوزات الاجتماعية المتراكمة، و العمل ،من جهة أخرى، على تسريع و تيرة تقاربه و التحاقه بالدول الصاعدة.

---

26 لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار على سبيل المثال تدهور رأس المال الطبيعي (المناخ، والتنوع البيولوجي والموارد الطاقية، الخ.) أو غير الملموس (المعرفة، الصحة ...). لمزيد من التفصيل، أنظر على الخصوص تقرير ستيغليتز، سين و فيرتوسي: Stiglitz J. e, Sen.A et Fitoussi J-P « Rapport de la Commission sur la mesure des performances économiques et du progrès social », 2009

27 و يعود هذا التصنيف للبحوث التي أجراها رودريك وبريتشيت وهاوسمان حيث تشير الى أن حقبة تسارع النمو تتميز بثلاث خصائص أساسية: أولا ارتفاع نمو الدخل الفردي باكثر من نقطتين مؤوتين . ثانيا، ان يكون النمو مستداما لمدة ثماني سنوات على أن تتبعها مرحلة لايقل فيها النمو عن 3.5 سنويا. ثالثا، و اخذا بعين الاعتبار التقويمات التقنية، يجب أن لا ينخفظ مستوى ن.د.إ في مرحلة مابعد التسارع عن أعلى مستوى تم تحقيقيه في مرحلة التسارع. أنظر Hausmann, R., Pritchett, L. and Rodrik, D., Growth acceleration, Working Paper 10566, National Bureau of Economic Research, June 2004, P.2

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 33 06/10/2015 15:29:32

تجدر الاشارة أنه لا توجد مقاييس دقيقة لتقييم كفاية النمو الاقتصادي. كما ان مختلف الخصائص المعيارية للنمو المشار إليها أعلاه، من استقلالية و انتظامية و استدامة و إدماجية و عدالة، يمكن ادراجها في إطار تقييم كفاية النمو. إلا انه، و ضمانا للدقة اللازمة لتقييم أداء الاقتصاد الوطني، سيتم التطرق في هذا الباب إلى بعض المؤشرات التي تسمح بتقييم إجمالي لكفاية النمو في المغرب، على أن يتم التطرق بشكل منفصل إلى الخصائص الاخرى لاحقا.

وهكذا، فمن بين المؤشرات المهمة التي يمكن اعتبارها في هذا السياق، نذكر ما يلي:

- تطور وتيرة النمو: و ذلك للوقوف عما اذا كان هناك تغير في نظام النمو في المغرب (Changement de régime) واذا ما كان قفز فعلا الى مستوى أعلى من النمو في المرحلة المعنية بالدراسة تسمح لنا بإدراجها ضمن ما يعرف بحقبة تسارع النمو.
- مقارنة النمو الفعلي مع جهد النمو: و ذلك لإعطاء صورة أولية عن مدى كفاية النمو و قدرته على امتصاص العجوزات الاجتماعية.
- تطور الدخل الفردي الذي يمكن من معرفة تطور مستوى حياة السكان[28] ومقارنته مع دول ومجموعات دول معينة وذلك للوقوف على التقدم الحاصل في ما يخص صيرورة التقارب الاقتصادي.

الرسم المبياني التالي يعطينا نظرة عن التطور الحقيقي للنمو ببلادنا بين 1990 و2013. ويبين ان وتيرة النمو المسجلة بالمغرب خلال الفترة المعنية بالدراسة تبقى غير كافية مقارنة، من جهة، مع الإمكانات والفرص المتاحة للاقتصاد الوطني، و من جهة أخرى مع العجوزات الاجتماعية الواجب تداركها.

رسم مبياني3-1 : تطور النمو الحقيقي بين 1990 و2013

[28] في الواقع تطور هذا المؤشر يمكن من تسليط الضوء على ثلاث عناصر أساسية اخرى :العامل الديموغرافي، معدل النشاط و انتاجية الفرد. أنظر في هذا الصدد
BOURDIN.J Productivité et niveau de vie : l'Europe décroche-t-elle ", Rapport d'information n° 189 (2006-2007) Sénat, France

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 34 06/10/2015 15:29:33

فنمو الاقتصاد الوطني سجل بالفعل نموا ايجابيا منذ سنة 1998 و ذلك بحوالي 4,5 بالمائة كمتوسط، الا انه لم يلاحظ خلال المرحلة المعنية أي تطور واضح في وتيرة النمو. بل على العكس من ذلك، يلاحظ تراجع متوسط النمو بحوالي نصف نقطة بالمقارنة مع مرحلة ما قبل انتقال آثار الأزمة العالمية الى الاقتصاد الوطني. و أخذا بعين الاعتبار خصائص تسارع النمو المشار اليها سابقا، فمن الواضح أن الاقتصاد المغربي لم يدشن بعد هذه الحقبة حيث أنه لم يعرف قط نموا في حدود 5 بالمائة لأكثر من سنتين (عوض 8 سنوات حسب البحوث المشار اليها اعلاه) كما أن مستوى النمو كان اقل من المعدل الأدنى المتفق عليه في مراحل التسارع مرة كل سنتين في المتوسط (3.5 بالمائة).

الى ذلك، يبقى متوسط النمو المسجل خلال المرحلة دون إمكانات النمو المتاحة و المقدرة بحوالي 6 بالمائة. فمعدلات النمو المرتفعة في بعض السنوات لا يجب ان تخفي الضعف الهيكلي لأداء الاقتصاد المغربي. فالوتيرة المسجلة خلال العشرين سنة الماضية (4.1 بالمائة) تبقى من دون شك غير كافية لتدارك العجوزات المتراكمة و هو ما يرهن امكانات و آفاق النمو المستقبلية و كذا حظوظ المغرب بخصوص التقارب مع الدول الصاعدة. و تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى أنه و بالنظر الى الانتقال الديموغرافي الذي يجتازه المغرب، فيتطلب تحقيق معدل نمو يفوق 6,5 بالمائة كمتوسط على المدى الطويل[29].

كما ان هذه الوتيرة لم تمكن من تحقيق القفزة المنشودة للدخل الفردي حيث من المنتظر أن لا يتجاوز 22 ألف درهم سنة 2013 (انظر الرسم المبياني 3-2)، و ذلك بعد ان تراجع بشكل كبير تطوره السنوي في السنوات الاخيرة. و على العموم، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1999 الى سنة 2012، ارتفع ب حوالي 3 بالمائة كمتوسط، و هو ما يعني تطورا بالاسعار الحقيقية لايتجاوز 1,4 بالمائة سنويا. الاكثر من ذلك، فإن هذا التحسن النسبي يرجع بالأساس الى انخفاظ النمو الديموغرافي وليس الى ارتفاع الانتاجية (كما سنبين ذلك لاحقا).

[29] Mouline M.T « Leviers de renforcement du potentiel de la croissance de l'économie marocaine : quelques éléments de reflexion« , CEPII, juin 2012

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 35 06/10/2015 15:29:34

رسم مبياني 3-2 : تطور الدخل الفردي بين 1990 و2013

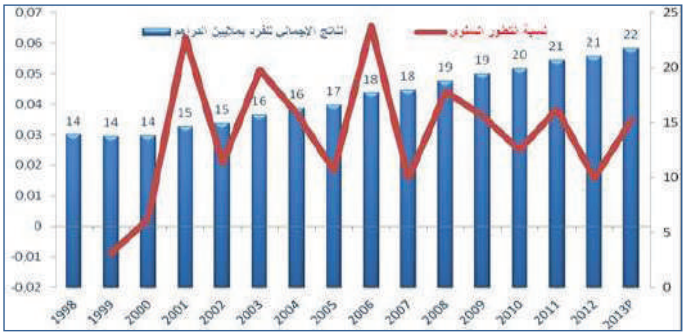

إن هذا التطور المتواضع للدخل الفردي أدى الى ارتفاع الهوة بين المغرب و محيطه الدولي و الاقليمي. ونشير في هذا الصدد على الخصوص بأن الدخل الفردي في المغرب قد أصبح منذ سنة 2004 أقل من متوسط دخل الدول المصنفة في خانة الدول ذات الدخل المتوسط و الادنى و أن الهوة بدأت تتسع بين المتوسط العالمي و متوسط الدخل في المغرب. الأكثر من ذلك، الدخل الفردي لبعض الدول الافريقية والمتوسطية تجاوز بشكل كبير الدخل الفردي للمغرب بينما كانت في مستويات متقاربة في بداية الثمانينات.

هذا التراجع (Déclassement) يؤكد مرة اخرى لغز النمو الاقتصادي في المغرب[30] و يثير إشكالات متعددة بشان تكلفة و مردودية الاصلاحات الاقتصادية و السياسية المباشرة في السنوات الماضية.

[30] لقد استعمل البنك الدولي هذا المصطلح في إطار تقريره سنة 2006
Banque mondiale« Promouvoir la croissance et l'emploi dans le Royaume du Maroc » 2006

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 36 06/10/2015 15:29:34

رسم مبياني3-3 : تطور الدخل الفردي في المغرب مقارنة مع باقي العالم

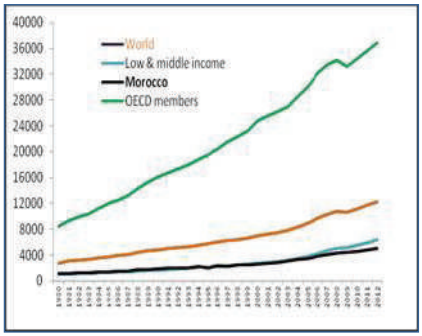

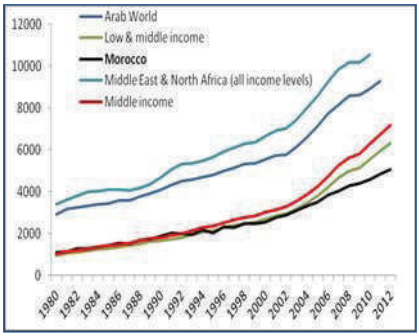

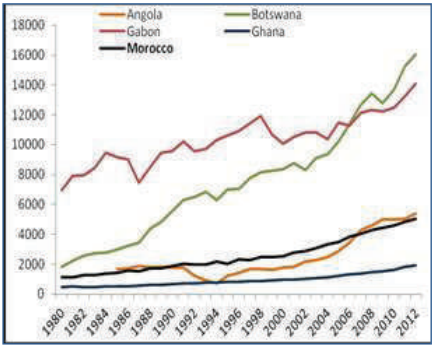

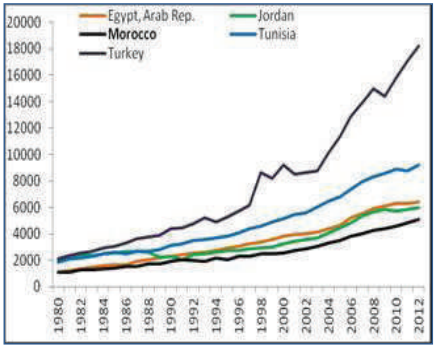

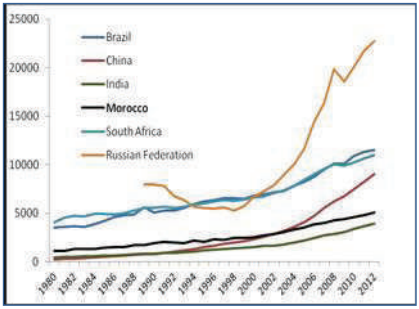

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 37 06/10/2015 15:29:35

ما مدى استقلالية وانتظامية النمو؟

من المعلوم أن أداء و فعالية اقتصاد ما يقاس، بالإضافة االى قوة وتيرة نموه، بمرونته و بقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية و على تحقيق قدر مهم من النمو المستقل و المنتظم. و في حالة الاقتصاد الوطني، فان حجم و انتظام التساقطات المطرية، من جهة، و الدورة الاقتصادية في بلدان الإتحاد الاوروبي، من جهة أخرى، تعتبر تقليديا من أهم أسباب عدم انتظام النمو الاقتصادي في المغرب (انظر الرسم المبياني 3-4). لذلك، ينبغي تقييم تطور الاقتصاد الوطني على ضوء قدرته على تحقيق المناعة اللازمة لامتصاص ومواجهة هذين العنصرين و تحقيق نمو مستقل معقول كيفما كان تطورهما.

رسم مبياني3-4 : تطو النمو الإجمالي والنمو الفلاحي

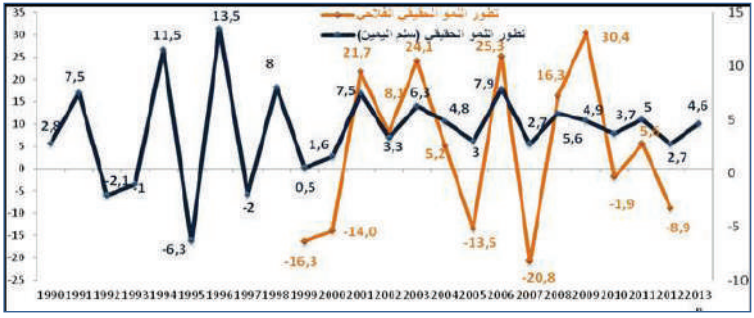

عدم انتظامية النمو في المغرب ارتبطت بشكل كبير بالتقلبات المناخية وبمدى جودة الموسم الفلاحي، حيث كان الاقتصاد الوطني يسجل نموا سالبا في حال موسم فلاحي غير جيد و نموا مرتفعا عندما يكون هذا الموسم جيدا. و كان ان انعكست تقلبات النمو الاقتصادي و تبعيته الكبيرة للقيمة المضافة الفلاحية سلبا على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية. غير ان تحليل اداء الاقتصاد الوطني في السنوات الاخيرة يبين أنه تمكن من تسجيل نمو حقيقي ايجابي خلال الخمسة عشر سنة الماضية كيفما كان أداء القطاع الفلاحي، أي حتي في سنوات الجفاف (سنوات 1999، 2000، 2005 ، 2007 ، 2012 ....).

فبالرغم من استمرار تقلبات القيمة المضافة الفلاحية فإنه من الواضح ان النمو تخلص من خصائص التلال والوديان "HILLS AND VALLEYS OF GROWTH" التي كانت تميزه وأضحى اكثر انتظاما. وتعزى هذه الاستقلالية النسبية في النمو بالمقارنة مع أداء القطاع الفلاحي الى عاملين رئيسيين (انظر الرسم المبياني 5-3):

- تراجع حصة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي المرتبطة بالتساقطات المطرية حيث تراجعت القيمة المضافة للحبوب الى المرتبة الثالثة لصالح الماشية و الاشجار المثمرة.
- تعزيز أداء القطاع غير الفلاحي في مرحلة ما قبل انتقال آثار الازمة العالمية الى الاقتصاد الوطني حيث ارتفع نمو هذا القطاع من 4 بالمائة كمتوسط خلال المرحلة من 1999 الى 2003 الى أكثر

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 38 06/10/2015 15:29:36

من 5,3 كمتوسط خلال المرحلة من 2004 إلى 2008 قبل أن يتراجع تحت تأثير انخفاض الطلب الخارجي الموجه الى الاقتصاد الوطني في سياق الأزمة العالمية الأخيرة.

رسم مبياني3 -5 : تطو النمو الحقيقي للقطاع غير الفلاحي

واذا ما استثنيتا سنتي 2002 و 2009 التي تميزتا بانتقال اثار خارجية على الاقتصاد الوطني ارتباطا على التوالي بدخول العملة الاوروبية حيز التنفيذ و انعكاسات أحداث شتنبر 2001 على القطاع السياحي على وجه الخصوص و كذا بالأزمة العالمية الاخيرة فإن القطاع غير الفلاحي سجل نموا معقولا في حدود 5 بالمائة كمتوسط سنوي خلال العشر سنوات الماضية الأخيرة (منذ سنة 2001).

و تجدر الاشارة في هذا السياق الى أن ازمة منطقة الاورو الأخيرة جاءت لتؤكد الترابط القوي بين الدورة الاقتصادية في المغرب بنظيرتها في هذه المنطقة[31]، حيث تأثر القطاع غير الفلاحي بالدورة الاقتصادية بشركاء المغرب و بتراجع الطلب الخارجي الموجه اليه. و مع ذلك، يجدر بنا التأكيد على أنه على المدى الطويل، فقد تمكن الاقتصاد المغربي من تحقيق معدل نمو في حدود 3 بالمائة على الأقل كيفما كانت طبيعة الدورة الاقتصادية في منطقة الاورو و خاصة شريكيه التقليديين فرنسا و اسبانيا.

31Chatri A, Maarouf. A et Zouiri. L « Le Maroc face à la crise de la zone Euro », in Auvret-Finck, J et al : « L'intégration euro-méditerranéenne en panne », CEMAFI International, Avril 2013

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 39 06/10/2015 15:29:37

رسم مبياني3-6 : مقارنة تطور معدل النمو بالمغرب مع شركائه في منطقة اليورو بين 1990 و2012

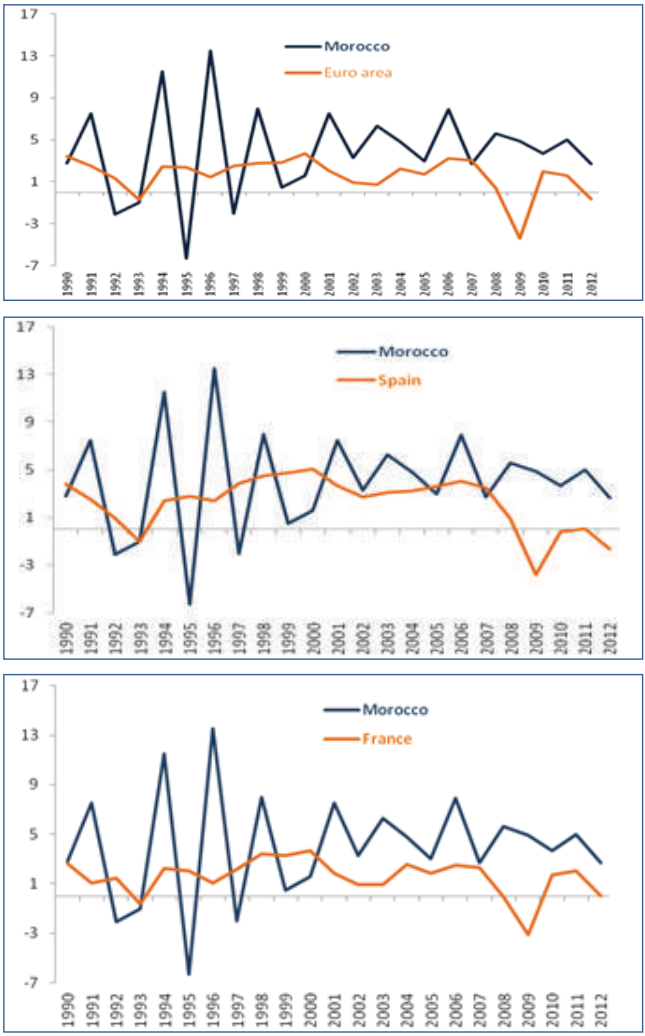

و من خلال ما سبق، يتبين أنه منذ سنة 2001 يحقق الاقتصاد الوطني على الاقل نموا في حدود 3 بالمائة بالأسعار الثابتة كيف ما كانت حدة الصدمات الخارجية و أهمية القيمة المضافة الفلاحية. و هو ما يعني أنه تمكن من تقوية استقلالية نسبية عن الصدمات الخارجية الأساسية. لكن يبقى حجم النمو المستقل (في حدود 3 بالمائة) غير كاف مقارنة مع امكانات نموه المتاحة ولتدراك الاختلالات الإجتماعية و كذا لإعطاء الدفعة اللازمة للاقتصاد الوطني. و تفرض هذه الوضعية ضرورة تقوية مرونة الاقتصاد الوطني

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 40 06/10/2015 15:29:40

وتوسيع وتنويع قاعدتة الانتاجية لتعزيز هذه الاستقلالية. كما تنبغي الاشارة، و كما سنرى ذلك في ما بعد، فإن هذه الاستقلالية النسبية كانت نتاج صعود بعض القطاعات التي ترتكز أساسا على دينامية الطلب الداخلي والتي بالمقابل ذات مردودية ضعيفة كالعقار والبناء والأشغال العمومية.

وبالموازاة مع ذلك، سجل نمو الاقتصاد الوطني انتظاما معقولا حيث انخفض معدل الانحراف المعياري بشكل كبير في السنوات الماضية لينتقل من اكثر من 6,6 بالمائة خلال مرحلة التسعينات الى حوالي 2 بالمائة في العشرية الأولى من الألفية الثالثة، و هو نفس المستوى الذي تم تسجيله في منطقة الأورو مثلا.

رسم مبياني 3-7 : الانحراف المعياري للنمو و مقارنته مع المستوى المسجل لدى شركائه الاساسيين

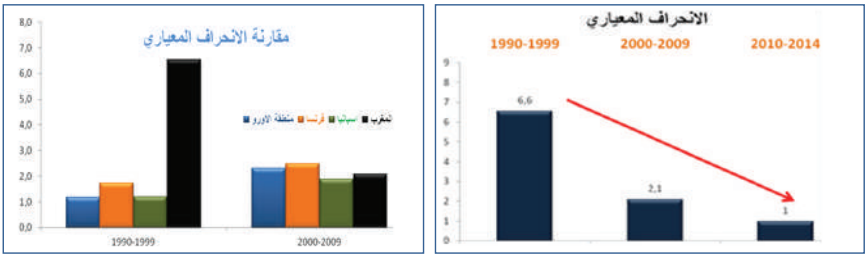

ما مدى استدامةالنمو ؟

آخذا بعين الاعتبار المرحلة التنموية التي يوجد فيها الاقتصاد المغربي و الجهود الضرورية الواجب القيام بها لتخفيف الظغوطات الاجتماعية وتسريع وتيرة التقارب، فإنه يتعين عليه إنجاز نمو قوي على المدى المتوسط و البعيد. إلا أن هذا الهدف، لا يجب الجري و راءه بأي ثمن بل يجب أيضا مراعاة نوعية النمو، بما في ذلك استدامة الرأسمال الطبيعي و الإجتماعي[32] .و بالرغم من أهمية البعد البيئي في تقييم مفهوم الاستدامة خاصة بعد الصعود القوي لمفهوم النمو الاخضر على صعيد السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي[33]، فسيقتصر التقييم في هذا المحور فقط على مدى ملائمة النمو المسجل في المغرب مع صلابة الاطار الماكرو اقتصادي[34].

[32] Cf. Centre d'Analyse Stratégique (France) "Quelle soutenabilité pour notre modèle de croissance ?" 2013

[33] OCDE,Green Growth and Developing Countries

[34] بالرغم من تباين الافكار في ما يخص أهمية صلابة الاطار الماكرواقتصادي فأننا نعتقد انها تشكل شرطا اساسيا لتحقيق نمو مستدام ويمكن ايضا من توزيع أمثل للثروة. انظر على سبيل المثال في هذا الاطار Olivier Jean Blanchard and Stanley Fischer Growth, Macroeconomics, and Development Macroeconomics NBER Annual 1991, Volume 6

الا أننا نميل ايضا الى اعادة تكييف السياسة الماكرو اقتصادية على ضوء الخلاصات المترتبة عن الازمة العالمية الاخيرة كما ركز على ذلك أوليفي بلانشار و اخرون في مقالهم الشهير الصادر في فبراير 2010 Olivier Blanchard, Giovanni Dell'Ariccia, and Paolo Mauro Rethinking Macroeconomic Policy IMF Research Department February 12, 2010

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 41 06/10/2015 15:29:41

في هذا الإطار، تجدر الاشارة أنه اذا كان النمو خلال المرحلة المعنية بالدراسة قد تم من دون ضغوطات تضخمية كبرى و بتحكم معقول في الاسعار، فإن ثلاث مخاطر بدأت تبرز و قد تهدد استقرار الإطار الماكرو اقتصادي و بالتالي آفاق النمو المستقبلية. و يتعلق الامر بـ:

- تدهور مؤشرات المالية العمومية،
- استمرار تفاقم عجز الحسابات الخارجية،
- بداية ظهور بعض المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي.

نمو دون ضغوطات تضخمية

من الواضح أن المغرب نجح في تحقيق نتائج حاسمة في ما يخص التحكم في التضخم حيث لم يصاحب الطفرة النسبية المسجلة على مستوى النمو ضغوطات تضخمية. لم يتجاوز معدل التضخم 1,8 بالمائة كمتوسط خلال الخمس عشرة سنة الماضية، و هو مستوى يحقق هدف استقرار الاسعار كما هو متعارف عليه على المستوى الدولي[35].

رسم مبياني3-8 : الضغوطات التضخمية

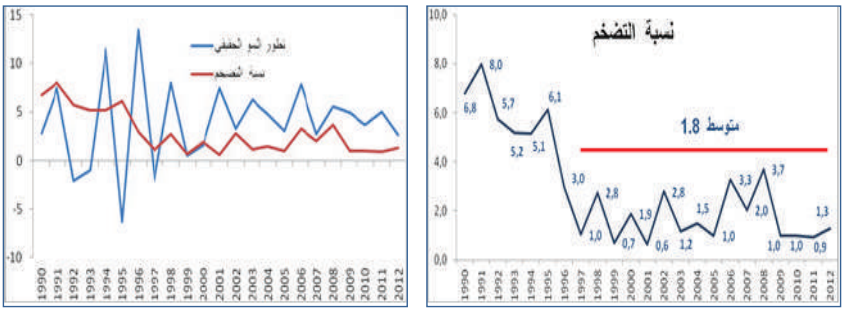

و يرتبط النجاح المسجل على هذا المستوى بالعناصر الاساسية التالية:

- المحيط الدولي غير التضخمي في مرحلة ماقبل 2008 تحت تأثير الصعود القوي لبعض القوى الناشئة و خاصة الصين على مستوى التجارة الدولية
- تدخلات صندوق المقاصة و لعبه دورا أساسيا في استقرار الاسعار بعد سنة 2008

[35] بشكل عام، يعني استقرار الاسعار عدم وجود تضخم ولكن ايضا عدم وجود انكماش. لمزيد من التفصيل في هذا لاطار انظر مثلا
Wynne Mark A, "How Should Central Banks Define Price Stability? WorkingPaper No. 8 ,Federal Reserve Bank of Dallas, April 2008

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 42 06/10/2015 15:29:41

- تأهيل و تحديث السياسة النقدية بعد اصلاح القانون الاساسي لبنك المغرب سنة 2006 و تمتيعه بالاستقلالية اللازمة في ما يخص تطبيق السياسة النقدية.

و بالرغم من التحكم الواضح في التضخم خلال السنوات الأخيرة فينبغي التنبيه الى عنصرين أساسيين. يرتبط العنصر الأول بظهور بوادر ارتفاع قوي لأسعار المواد الغذائية الذي عرف ارتفاعا ب 2.8 بالمائة عند حدود شتنبر 2013 بدل1,6 بالمائة بالنسبة للمؤشر الاجمالي . وعليه، فاستمرار هذا الارتفاع من شأنه التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين و بالتالي على الاستهلاك المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني، علما أن دخل الأسر المغربية يستعمل في جزء كبير منه لاستهلاك حاجاتها من المواد الغذائية (40 بالمائة كمتوسط) .

رسم مبياني3-9 : تطور ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية

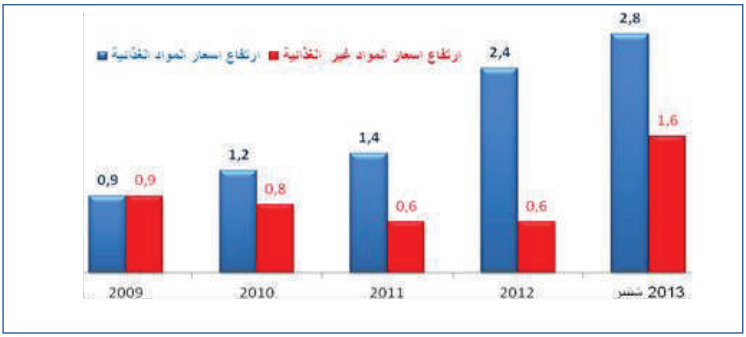

أما العنصر الثاني، فيتعلق بالتوجه الذي أخذته السياسة النقدية في سياق مواجهة الأزمة العالمية حيث انتهج بنك االمغرب، و على غرار البنوك المركزية الدولية، سياسة نقدية غير اعتيادية لاستعماله آليات توسعية من قبيل ضخ اموال مهمة في إطار السوق النقدية و خفض معدل الاحتياطي الاجباري و تعديل قائمة الضمانات المطلوبة لتشمل أوراق القطاع الخاص...و إذا كان استثمار هذه الهوامش مكن من الحفاظ على اسعار الفائدة في مستويات معقولة، فإن أفق الخروج من نطاق هذه السياسة يبقى غامضا، خاصة و أنها قد تنعكس سلبا على استقرار السوق المالية و أسعار الأصول و السلع و الخدمات. و هكذا، فإن انعدام التنسيق بين أجرأة إصلاح صندوق المقاصة و كيفية و توقيت الخروج من نطاق هذه السياسة النقدية غير الاعتيادية قد تكون لها نتائج و خيمة على الضغوطات التضخمية و على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 43 06/10/2015 15:29:42

رسم مبياني 3-10 خفض معدل الاحتياط الاجباري و السيولة الناتجة عنه

رسم مبياني3-11: ضخ السيولة من طرف بنك المغرب في السوق النقدية

نمو مقترن ببروز عجز كبير للميزانية وبارتفاع المديونية

في هذا الإطار، يمكن التمييز بين مرحلتين أولاهما تميزت بمجهودات مهمة في ما يخص تدعيم صلابة المالية العمومية، قبل أن تعرف مؤشرات هذه الاخيرة تدهورا مقلقا بفعل مجموعة من العوامل أغلبها مرتبط بمتغيرات خارجية. ففي المرحلة الأولى صاحب النمو المسجل انخفاضا تدريجيا في معدل عجز الميزانية قبل أن يسجل فائضا لسنتين متتاليتين في 2007 و 2008 يقدر بحوالي 3 ملايير درهم.

ويعزى هذا التحسن المحقق من 2000 الى 2008 الى العوامل الرئيسة التالية:

- الارتفاع المهم لمداخيل الدولة الضريبية خاصة الضريبة على الشركات و الضريبة على القيمة المضافة
- عمليات الخوصصة المنجزة خلال هذه المرحلة
- عملية المغادرة الطوعية التي مكنت من التحكم و لو مرحليا في كتلة الأجور
- التحكم في نفقات الاستثمار و نفقات المقاصة حيث لم تكن تتجاوز هذه الأخيرة 3 مليارات درهم عند بداية الالفية الثالثة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 44 06/10/2015 15:29:43

الا أنه و مع إرتفاع اسعار البترول و إنتفال آثار الأزمة العالمية الى الاقتصاد الوطني اضطر المغرب الى تنشيط سياسته الاقتصادية بانتهاج سياسة معاكسة للدورة الاقتصادية (Contracyclique). ذلك انه عمد الى القيام بإجراءات اضافية لدعم الطلب الداخلي مستفيدا من الهوامش التي كانت تتيحها السياسة النقدية و السياسة الميزاناتية. و على صعيد هذه الأخيرة، تم انتهاج سياسة ميزانية نشيطة كان لها انعكاس سلبي على نفقات و مداخيل الدولة.

فبخصوص الانفاق العمومي، فقد عمدت الدولة الى الزيادة في الأجور و على الإبقاء على نظام الدعم في إطار صندوق المقاصة و كذا على الرفع من الاستثمار العمومي. و من جهة اخرى انخفضت مداخيل الدولة ارتباطا، من جهة، بخفض الضرائب المباشرة لتنمية الدخول و تشجيع الطلب الداخلي و، من جهة أخرى، بانعكاس تراجع اداء النمو غير الفلاحي بعد انخفاض الطلب الخارجي الناتج عن الانكماش الاقتصادي في منطقة الأورو. و تبعا لذلك، تفاقم عجز الخزينة ليصل الى اكثر من 7 بالمائة من ن.د.إ سنة 2012.

رسم مبياني3-12 : تطور عجز الميزانية مقارنة مع ن.د.إ

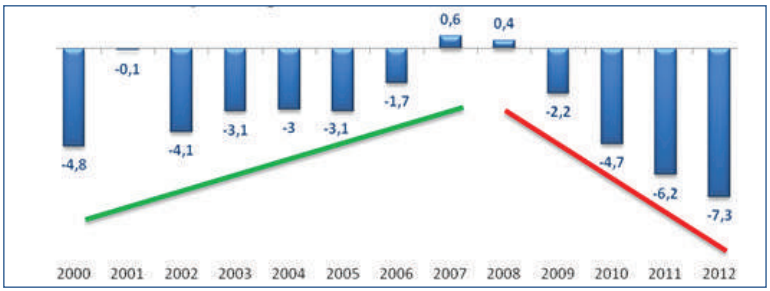

و تبعا لذلك،عرفت مديونية الخزينة ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت إلى حوالي 60 بالمائة سنة 2012 مقابل 47،3 بالمائة سنة 2008 و 47.1 سنة 2009.

رسم مبياني3-13 : التغير السنوي لمديونية الخزينة بالملايير من الدرهم

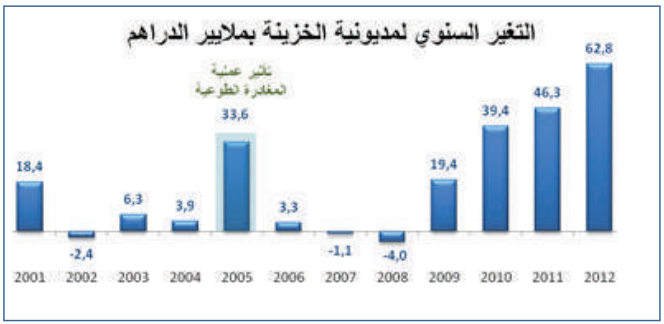

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 45 06/10/2015 15:29:43

رسم مبياني3-14 : معدل مديونية الخزينة مقارنة بـ ن.د.إ

وقد تبدو هذه النسبة غير مقلقة اذا ما قورنت بالنسب الموجودة حاليا في بعض الدول المتقدمة[36]، إلا أنه يستوجب اعتبار مؤشرات أخرى قد تؤثر على قابلية تحمل المديونية العمومية. و على هذا الصعيد، تجدر الاشارة الى العناصر الأساسية التالية:

- أن هذه النسبة مقتصرة فقط على مديونية الخزينة و ليس المديونية العمومية التي تشمل ايضا مديونية المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية. و على هذا الصعيد، و بالرغم من غياب المعطيات الكافية من اجل تقييم اجمالي و دقيق لمديونية هذه المؤسسات، فان دراسة تقرير المؤسسات العمومية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2014 يوضح أن الدين الطويل الأمد لأربع مؤسسات عمومية كبرى و هي المكتب الوطني للكهرباء و المكتب الوطني للسكك الحديدية و المكتب الشريف للفوسفاط و الطرق السيارة بالمغرب يقدر بحوالي 120 مليار درهم (حوالي 15 بالمائة من ن.د.إ) أغلبها دين خارجي كما أن قروض البنوك المغربية المقدمة الى الشركات العمومية فاقت 30 مليار درهم.
- أن الودائع لدى الخزينة العامة والتي تمثل عمليا دينا وتمويلا للعجز مثلت حوالي 50 مليار درهم في متم سنة 2012 أي مايعادل 6 بالمائة من ن.د.إ والتي لاتحتسب في إطار المديونية العمومية.

إلى ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بالمديونية غير المباشرة كتلك المتعلقة بالدين الخارجي المضمون من طرف الدولة و الذي بلغ عند نهاية سنة 2012 حوالي 96 مليار درهم (أكثر من 11 بالمائة من ن.د.إ) و كذا الضمانات المقدمة من طرف الدولة لبعض الفاعلين الاقتصاديين كتلك المقدمة في اطار صندوق فوكاريم مثلا و الذي بلغت التزاماته حوالي 14 مليار درهم سنة 2011 ، دون اغفال عجوزات أنظمة التقاعد خاصة و أن المغرب يجتاز انتقالا ديموغرافيا حيث ستكون أعمار تقريبا ربع المغاربة تتجاوز 50 سنة في أفق 2020.

[36] في سنة 2011 بلغت هذه النسبة 229 بالمائة باليابان و 153 بالمائة في اليونان و 121 بالمائة في ايطاليا و 99 بالمائة في الولايات المتحدة و 86 بالمائة في المملكة المتحدة و 85 بالمائة في فرنسا و 84 بالمائة في المانيا...

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 46 06/10/2015 15:29:44

و إضافة الى مؤشرات الوضعية (Indicateurs de situation) فإن هشاشة المالية العمومية تتضح أكثر عند دراسة مؤشرات التوجيه او التوجه (Indicateurs d'orientation) التي تحيل على الامكانات المتوفرة لإعادة التوازن السريع الى المالية العمومية. و في هذا الإطار نشير أن الرصيد العادي الذي كان يسجل تقليديا فائضا أصبح سالبا منذ سنة 2011 بحوالي 0.2 بالمائة قبل أن يرتفع إلى حوالي 2 بالمائة سنة 2012 و ذلك بالرغم من الزيادة في اسعار المواد البترولية. إن هذا العجز في الرصيد العادي يعني أن الدولة بدأت في الاقتراض ليس للاستثمار ولكن لتغطية النفقات التشغيلية و هو ما يخالف المعايير المتعارف عليها في ما يخص تدبير المالية العمومية، باعتبار عدم انتاجية النفقات التشغيلية و بالتالي عدم قدرتها على تمكين الدولة من عوائد مستقبلية تكفل لها تسديد تكاليف تمويلها.

رسم مبياني3-15 : تطور الرصيد العادي بالنسبة ن.د.إ

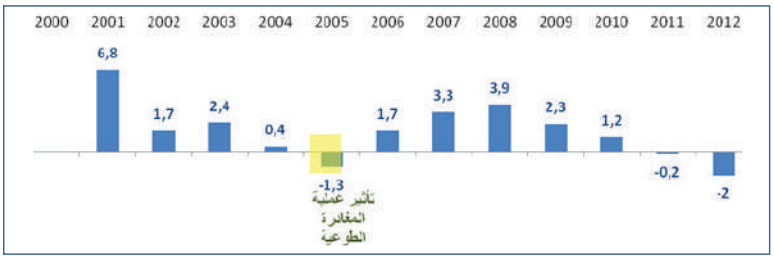

كما أن العجز الأولي (déficit primaire) الذي يقيس توازن الميزانية الفعلية للدولة في وقت معين يزيد من القلق بشأن آفاق التوازن المالية العمومية. وهكذا، فإن الرصيد الاولي أضحى سالبا منذ عام 2010، وهو ما يعرض الدين العمومي لخطر الاستدامة طويلة الأجل، باعتبار أن هذا المؤشر يدل على ان الدولة ملزمة بالاستدانة ليس لإنعاش الاستثمار ولكن لتسديد فقط أساسي الدين وذلك بمبلغ يفوق ميزانية الاستثمار كلها.

رسم مبياني3-16 : تطور الرصيد الأولي بالنسبة °.د.إ

واذا كان التدبير النشيط للدين و مسلسل اصلاح المالية العمومية منذ منتصف التسعينات قد أعطى هامشا مهما للميزانية العامة مما مكن من توجيه الموارد الى الاستثمار و الى ضمان حد أدنى من السلم

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 47 06/10/2015 15:29:45

الاجتماعي، فانه ينبغي التنبيه بالمقابل الى أن تدهور مؤشرات المالية العمومية و الارتفاع المتزايد للمديونية يقلص بشكل كبير الهوامش المتاحة. و بالفعل، فان الميزانية المخصصة لتحملات دين الخزينة برسم سنة 2014 تجاوزت نفقات الاستثمار.

رسم مبياني3-17 : تكاليف الخزينة

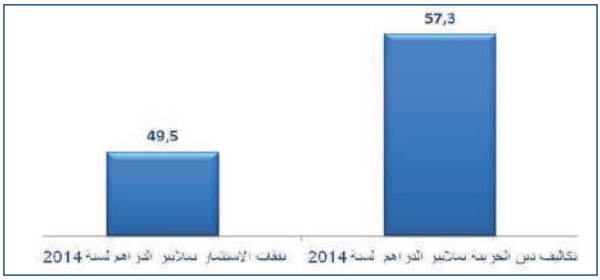

و على هذا الاساس، فإن ظهور العجز في الرصيد الأولي يعتبر عادة مؤشرا نذيرا بالدخول في دوامة المديونية (Spirale d'endettement) . لذلك، فالتجارب الدولية في ما يخص القواعد الميزانية المدرجة في الاتفاقات الدولية او الدساتير الوطنية او في النصوص القانونية الأخرى بمختلف درجاتها عادة ما ترتكز على مؤشر الرصيد الأولي.

و تأسيسا على كل ماسبق، فإن توازن المالية العمومية أصبح يشكل أحد الإشكالات الرئيسية التي قد ترهن حجم ونوعية النمو في السنوات المقبلة خاصة و ان أزمة المالية العمومية في بعض بلدان اوروبا وخاصة الجنوبية منها كاليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ترتبت عنها تكلفة باهظة لازالت أوروبا تدفع ثمنها الى حد الان.

و نذكر في هذا السياق، أن المغرب قام بدسترة مبدأ توازن مالية الدولة بمقتضى الفصل 77 من دستور 2011 و الذي ينبغي تفعيله في أقرب الآجال في إطار منظور شمولي لإصلاح المالية العمومية. و من هذا المنطلق، فإن إعادة التوازن الى المالية العمومية و باقي الحسابات الماكرو اقتصادية تبقي شرطا أساسيا و أوليا لإعطاء الدفعة النوعية المرجوة للاقتصاد الوطني.

نمو مصحوب باستمرار عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات

بالإضافة الى تفاقم عجز الميزانية العامة و الدين العمومي، فإن صيرورة النمو في المغرب تميزت ايضا باستمرار العجز الذي يطبع المعاملات التجارية مع الخارج حيث انخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات بشكل مضطرد ليتراجع الى أقل من 48 بالمائة عند نهاية 2012 بدل حوالي 70 بالمائة سنة 1999. و هكذا، فقد ارتفع العجز التجاري بأكثر من ست مرات ما بين 1999 و 2012 ليتجاوز سقف 200 مليار درهم سنة 2012 بدل أقل من 32 مليار درهم سنة 1999. ولا يرتبط تفاقم العجز فقط بالتكلفة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 48 06/10/2015 15:29:45

الطاقية في سياق ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية بل يشكل أحد اهم الاختلالات البنيوية التي تميز الاقتصاد الوطني بدليل ان هذا العجز ارتفع بنسبة 9 بالمائة فقط في المرحلة الممتدة ما بين 2008 و 2012 بدل أكثر من 26 بالمائة خلال المرحلة الممتدة ما بين 2003 و 2007 التي تميزت بأسعار معقولة للمواد الطاقية على المستوى الدولي.

و قد قارب عجز الميزان التجاري ربع ن.د.إ سنة 2012 في الوقت الذي لم يكن يتجاوز فيه 9 بالمائة سنة 1999. كما ان رصيد الحساب الجاري الذي استفاد من التطور المهم لمداخيل السياحة و تحويلات المغاربة بالخارج في مرحلة ما قبل انتقال الأزمة العالمية عرف تدهورا كبيرا حيث انتقل من فائض يفوق 3 بالمائة كمتوسط في المرحلة الممتدة من 2001 الى 2007 الى عجز يتجاوز 10 بالمائة من ن.د.إ عند متم 2012.

رسم مبياني3-18: تطور الرصيد الجاري و عجز الميزان التجاري بالنسبة لـ ن.د.إ

رسم مبياني3-19: تطور عجز الميزان التيجاري ومعدل التغطية بالنسبة لـ ن.د.إ

وكان أن انعكس هذا الأداء السلبي للحساب الخارجي على احتياطات الصرف. هكذا، و بالرغم من ارتفاع المديونية الخارجية بما في ذلك عبر اصدار سندات في السوق المالية الدولية و كذا تعبئة موارد مالية استثنائية (استفادة المغرب من اعتمادات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بمبلغ اجمالي يقارب 6 مليار درهم، المساعدات المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي في اطار الالتزام المقدم

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 49 06/10/2015 15:29:46

مطلع سنة 2012 بمنح المغرب اعانات بحوالي 5 مليار دولار، مبادرة دوفيل...) فإن احتياطات الصرف عند متم 2012 لا تغطي سوى 4 أشهر من الواردات عوض اكثر من عشرة أشهر في بداية الألفية. و من المعلوم أن الضغوطات على هذه الاحتياطات تؤثر على سيولة الاقتصاد الوطني و بالتالي على حجم و شروط تمويل الفاعلين الاقتصاديين. كما أن هذه الضغوطات على موجودات المغرب من العملات الصعبة قد تؤثر على مصداقية تدبير سعر الصرف في إطار نظام الصرف الثابت المعمول به حاليا وكذا على جاذبية المغرب بخصوص استقطاب الاستثمارات الاجنبية.

رسم مبياني3-20 : تطور احتياطات الصرف

نمو مهدد بمخاطر عدم الاستقرار المالي

لقد استفاد الاقتصاد الوطني خلال الفترة المعنية بالدراسة من دعم القطاع المالي و ذلك في إطار محيط اتسم بوفرة السيولة[37] و بشروط تمويلية جيدة. و هكذا، فالولوج الى التمويل و تكلفته التي كانت تعتبر من أهم عراقيل الاستثمار[38] تراجع ثقلها و أصبح على العكس من ذلك رافعة اساسية لدعم الاستهلاك و الاستثمار.

[37] خاصة بعد تفويت الرخصة الثانية للهاتف النقال و باقي عمليات الخوصصة و كذا بفعل التطور الملحوظ الذي عرفته مداخيل السياحة و تحويلات المغاربة في الخارج.

[38] انظر مثلا بحوث تنافسية الاقتصاد الوطني التي كانت تنجزها وزارة الصناعة و التجارة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 50 06/10/2015 15:29:47

رسم مبياني3-21 : تطور متوسط أسعار الفائدة

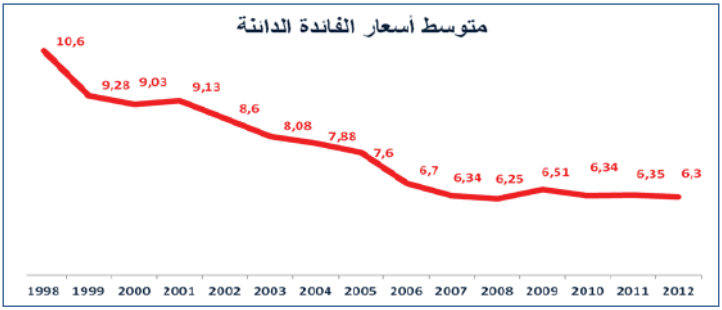

و بالفعل عرفت القروض البنكية ارتفاعا ملحوظا، خاصة بعد سنة 2005 حيث تضاعف حجم التمويلات ب 3 مرات ليشكل اكثر من 100 بالمائة من ن.د.إ.

رسم مبياني3-22 : تطور التمويلات البنكية

غير أنه من المعلوم ان طفرة الائتمان Boom de crédit غالبا ما تشكل مؤشر نذير عن أزمات مالية في حال انقلاب الدورة الاقتصادية. ولذلك، بقدر ما لعبت القروض البنكية دور الرافعة لمجموعة من القطاعات خاصة قطاع العقار فإنها قد تشكل أحد أهم مصادر عدم الاستقرار المالي في المغرب كما تبين ذلك التجارب الدولية و خاصة الدول النامية[39]. لذلك، نعتقد ان استدامة النمو في المغرب تبقى ايضا رهينة بضمان الصلابة اللازمة للقطاع المالي و خاصة البنكي منه. و نشير في هذا الصدد الى مؤشرين رئيسيين قد يؤثران سلبا عل آفاق النمو الاقتصادي.

[39] أنظر في هذا الصدد مثلا
Bas B. Bakker and Anne-Marie Gulde, The Credit Boom in the EU New Member States: Bad Luck or Bad Policies ?IMF Working Paper May 2010
و في حالة المغرب أنظر على سبيل المثال
Laurence Allain and Nada Oulidi Credit Market in Morocco: A Disequilibrium Approach March 2009

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 51 06/10/2015 15:29:48

أولا، و بعد أن سجلت القروض البنكية المشكوك في استرجاعها انخفاضا ملحوظا منذ سنة 2005 بالقيمة المطلقة، شهدت هذه القروض ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات الاخيرة لتتجاوز 44 مليار درهم عند متم سنة 2013. و يهم ارتفاع مخاطر الائتمان الأسر كما المقاولات الخاصة

رسم مبياني3-23 : مخاطر استرجاع القروض البنكية

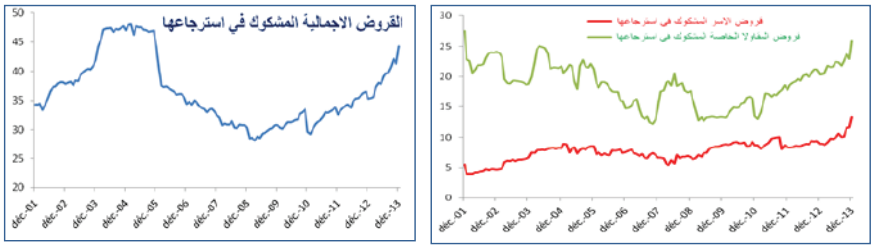

ثانيا، و بالرغم من السياسة النقدية غير الاعتيادية المتبعة من طرف بنك المغرب، فإن تطور إنتاج القروض عرف تراجعا مهما خاصة العقارية منها. ما يهمنا هنا، هو إثارة الانتباه الى أن تراجع القدرة الانتاجية للبنوك ليست مرتبطة فقط بالعرض (ضعف السيولة، مخاطر التحويل...) و لكن أيضا بالطلب، باعتبار ان معدلات الفائدة ظلت على العموم في مستوى تلك المسجلة قبل انتقال آثار الأزمة العالمية الى المغرب [40]. و هوا ما قد يعني أن القروض غير المنتجة مرشحة للارتفاع على المدى القريب. و بالنظر الى حجم القروض المعنية (100 بالمائة من ن.د.إ) فإنه يتعين القيام بمتابعة دقيقة لمؤشرات صلابة القطاع البنكي، من حيث هو المكون الأساسي للقطاع المالي الوطني، حتى لا تعود إشكالية التمويل لتعوق مجددا الجهد الاستثماري ودينامية الاستهلاك بالمغرب.

رسم مبياني3-24 : التطور السنوي للقروض

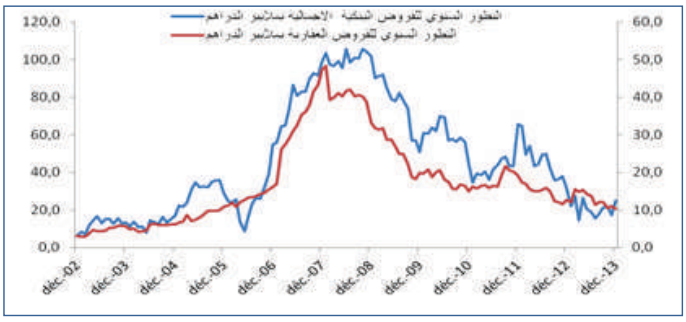

[40] لاحظ أيضا ان بورصة الدار البيضاء دخلت في ازمة سيولة غير مسبوقة خلال الأربع سنوات الماضية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 52 06/10/2015 15:29:49

ما مدى ادماجيةالنمو؟

تعرف لجنة النمو والتنمية لعام 2008 مفهوم النمو المدمج[41] بكونه النمو الذي يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية في السوق وحركية العمالة[42]. و بهذا المعنى، فإن توسيع القاعدة الانتاجية يبقى أحد أبرز محدداته. فالنمو الشامل أو المدمج يفترض فيه ان يكون ناتجا عن قاعدة عريضة من القطاعات و ذلك لضمان استيعاب أكبر قدر ممكن من السكان النشيطين و تنمية حركيتهم. كما أن النمو المدمج مرتبط ليس فقط بوتيرة النمو ولكن أيضا بنوعيته. فالأفق الطبيعي لمقاربة النمو المدمج يتمثل في المدى الطويل. لذلك، ينبغي أن يرتكز على خلق فرص الشغل و ليس الاقتصار على آليات إعادة توزيع الدخل و ذلك لضمان إدماج المجموعات المستبعدة من الدورة الاقتصادية. ففي المدى القصير، يمكن استخدام مخططات توزيع الدخل للتخفيف من الآثار السلبية على الفقراء للسياسات المتبعة. لكن جميع الدراسات تشير الى عدم قدرة هذه الآليات على الحد من الفقر على المدى الطويل[43]. فإدماج اكبر عدد ممكن من السكان النشيطين في الدورة الاقتصادية يجب أن يشكل الهدف الأولي و الأساس لكل استراتيجية تنموية على المدى الطويل بينما يجب أن يقتصر دور آليات توزيع و إعادة توزيع الدخل على تصحيح الاختلالات على المدى القصير (بما في ذلك برامج الاستهداف المزمع تنفيذها في اطار اصلاح صندوق المقاصة) . و تجدر الاشارة الا أنه في حال الدول النامية، فالمشكلة الاساسية لا تتمثل في البطالة بل العمالة الناقصة[44] خاصة الكفؤة. و من هذا المنطلق فالنمو الشامل لا يعني فقط رفع معدل العمالة و معدل النشاط، ولكن يعني أيضا تحسن و تنمية الانتاجية.

و تأسيسا على ما سبق، فإن التحليل الحقيقي للنمو بالمغرب على ضوء هذه الخاصية المتمثلة في قدرته على الإدماج كانت تقتضي الوقوف على مختلف العناصر السابقة الذكر، إلا أننا سنقتصر في ما يلي على بعض المؤشرات و خاصة تلك المتعلقة بقدرته على خلق فرص الشغل. فالتخفيف من البطالة يقتضي نموا شاملا و سريعا و قويا بالشكل الذي يسمح إلى قاعدة عريضة من المواطنين من الاستفادة من الثروة و لكن أيضا المساهمة في إنتاجها[45].

---

[41] لا نهدف في اطار هذه الدراسة الى الدخول في نقاش نظري حول مفهوم النمو المدمج بقدر ما نهدف الى تحليل بعض المؤشرات التي تمكننا من الوقوف على مدى اتساع قاعدة المشاركين و المستفيدين من انتاج الثروة

[42] أنظر تقرير اللجنة

Growth and Inclusive Development The Growth Report: Strategies for Sustained

[43] أنظر في هذا الاطار

OECD (2008)Growing Unequal?Income Distribution and Poverty in OECD Countries .

[44] مرجع سابق

[45] و يتطابق هذا المفهوم مع التصور الجديد لمفهوم النمو المدمج المبلور من طرف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي و التي أطلقت مبادرة بشان هذا التصور الجديد بشراكة مع مؤسسة فورد. أنظر بوابة هذه المنظمة بهذا الخصوص http://www.oecd.org/inclusive-growth/

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 53 06/10/2015 15:29:50

وفي هذا الصدد، يبين تحليل العدد الصافي لمناصب الشغل المحدثة سنويا (المؤدى عنها أم لا) أنه غير كاف لامتصاص ارتفاع السكان النشيطين، و خاصة في السنوات الأخيرة حيث لم يتجاوز مناصب الشغل المحدثة منذ سنة 2010 الا حوالي 87 ألف منصب كمتوسط سنوي، أي ما يشكل أقل نصف المناصب المحدثة مابين 2006 و 2009. كما أنه يعرف تقلبات كثيرة و هو ما يعكس هشاشة هذه المناصب و محدودية استدامتها.

رسم مبياني3-25 : العدد الصافي من المناصب المحدث

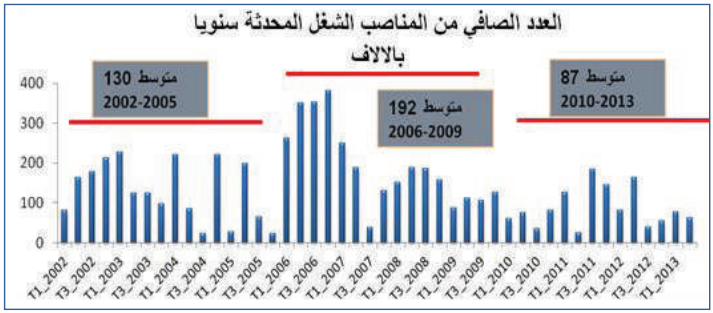

و هكذا، فبالرغم من الانخفاض النسبي لمعدل البطالة خلال الخمس سنوات من بداية الألفية إلا انه منذ سنة 2006 لم يسجل أي تحسن ملحوظ حيث استقر في حدود 9 بالمائة. و يؤكد هذا الامر الخلاصات السابقة بشأن عجز الاقتصاد الوطني عن المرور إلى مستوى أعلى من النمو و كونه يبقى دون الامكانات الحقيقية للبلاد، في الوقت الذي تم فيه اعتماد اصلاحات اقتصادية مهمة على الصعيدين البنيوي و القطاعي.

رسم مبياني3-26 : تطور معدل البطالة

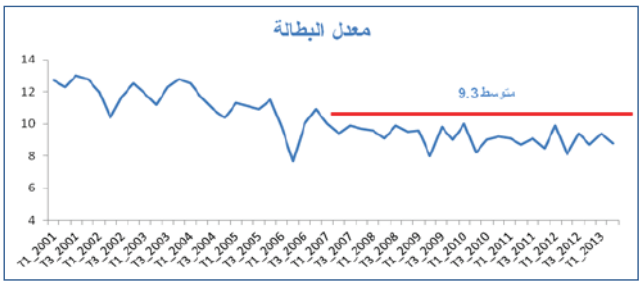

كما أن هذا المستوى يبقى مقلقا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار البنية الديموغرافية للمغرب و نوعية مناصب الشغل المحدثة و هشاشتها. فمعدل النشاط بالمغرب مرتبط بجزء كبير منه بمعدل النشاط بالعالم القروي حيث الشغل في غالب الأحيان غير مؤدى عنه. لذلك، فإن قدرة الاقتصاد الوطني على خلق

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 54 06/10/2015 15:29:51

مناصب الشغل يجب أن يقاس من خلال معدل البطالة في المجال الحضري والذي تجاوز 16 بالمائة كمتوسط خلال المرحلة الممتدة من 2001 الى 2012 بدل 10 بالمائة فيما يخص معدل البطالة الاجمالي.

رسم مبياني3-27 : تطور معدل البطالة الإجمالي وفي المجال الحضري

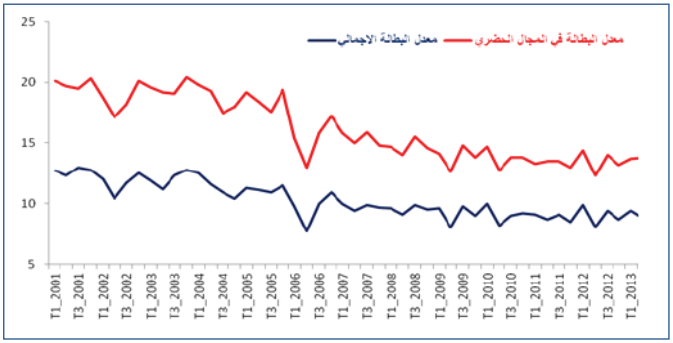

بالفعل، تم تسجيل تحسن على مستوى خفض معدل البطالة في المجال الحضري حيث تراجع بأكثر من ست نقط مابين 2001 و 2012 منتقلا من ما يقارب 20 بالمائة كمتوسط سنة 2001 الى 13,5 بالمائة كمتوسط سنة 2012. إلا أن هذا المعدل يبقى مرتفعا خاصة و أنه لم يسجل أي تقدم ملموس على هذا المستوى في الخمس سنوات الأخيرة. و هكذا، فالفجوة بين مابين معدل البطالة الاجمالي و معدل البطالة في المجال الحضري و بالرغم من انخفاضها النسبي حيث تراجعت من أكثر من 7 نقط في المرحلة الممتدة من 2001 الى 2006 الى أقل من 5 نقط مابين 2007 و 2012 فإنها لازالت مهمة و تؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعتبر من أهم خصائص النمو المدمج او الشامل.

رسم مبياني3-28 : الفجوة ما بين معدل البطالة الإجمالي ومعدل البطالة في المجال الحضري

و ينطبق نفس الأمر على بطالة حاملي الشواهد العليا التي تعتبر الفئة الاكثر استبعادا من الاستفادة و المساهمة في الانتاج. فإذا كان متوسط معدل البطالة الاجمالي استقر في حدود 10 بالمائة كمتوسط منذ سنة 2001 فإن معدل بطالة حاملي الشواهد العليا تجاوز 22.5 بالمائة على المستوى الوطني و 22,2 بالمائة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 55 06/10/2015 15:29:51

على المستوى الحضري. و بهذا المعنى، فان الحصول على شهادة عليا من طرف مواطن مغربي عوض أن يقوي حظوظه في الحصول على منصب شغل فإنه يقلصها بمرتين.

و من الطبيعي أن ينعكس استبعاد هذه الفئة على القيمة المضافة المنتجة. فتراكم الرأسمال البشري يجب ان يوازيه استعمال فعال لهذا الرأسمال لتقوية امكانات النمو. كما يوضح الاختلالات الموجودة على مستوى سلم الارتقاء الاجتماعي و على قاعدة الطبقة المتوسطة. الى ذلك، تنعكس هذه الوضعية على دور الجامعة التي عوض ان تلعب دور الرافعة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تزيد من تراكم المشاكل و الأعباء الاجتماعية.

رسم مبياني3-29 : تطور معدل بطالة حاملي الشواهد العليا

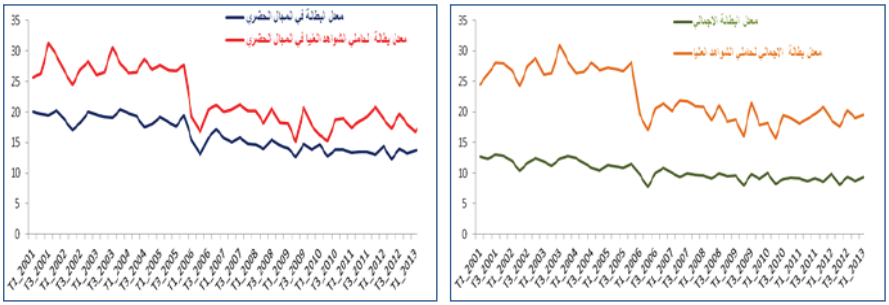

كما ان أحد تجليات ضعف ادماجية الاقتصاد الوطني تتمثل في استبعاد فئة عريضة من النساء و الشباب من الاستفادة و المساهمة في انتاج الثروة. وهكذا، فلم تتجاوز مساهمة المرأة في النشاط الإجمالي 26 بالمائة كمتوسط منذ سنة 2001 في حين لم تتجاوز هذه النسبة 22 بالمائة في المجال الحضري. و المثير أيضا للانتباه أن هذه المساهمة تعرف نوعا من الاستقرار او بالأحرى بعض التراجع في الوقت الذي عرفت فيه الاصلاحات المؤسساتية و القانونية تطورا ملحوظا في أفق تمكين المرأة من لعب دورها كاملا في المجتمع.

كما ان بطالة الشباب تبقي مرتفعة جدا بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع حيث فاقت 22 بالمائة كمتوسط. و بالرغم من التراجع الذي شهدته بطالة الشباب خاصة بعد سنة 2005 إلا أنها تبقى مقلقة خاصة بالنظر الى البنية السكانية للمغرب و ما لذلك من آثار على مختلف اليات التماسك و الضمان الاجتماعيين.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 56 06/10/2015 15:29:52

رسم مبياني 3-30 : تطور بطالة النساء و الشباب

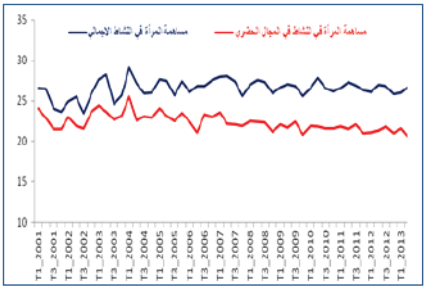

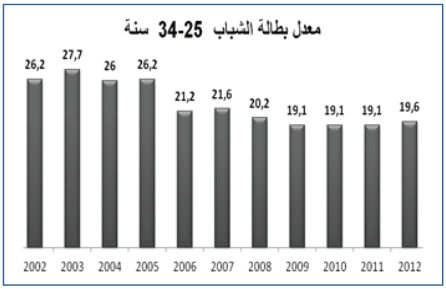

ما مدى عدالة النمو؟

إن ملائمة و نجاعة النموذج التنموي يعني أيضا قدرة الاقتصاد الوطني على تمكين شريحة عريضة وواسعة من الساكنة من الاستفادة و المشاركة في خلق الثروة و بالتالي على التخفيف من التفاوت و عدم المساواة. و يجدر التأكيد في هذا الصدد أن العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي هي علاقة بالغة التعقيد[46] خاصة في البلدان النامية التي تتميز بعدم انتظامية نموها. فبعض التفاوت هو جزء لايتجزأ من الأداء الفعال لاقتصاد السوق والحوافز اللازمة للاستثمار والنمو[47]. ولكن عدم المساواة يمكن أيضا أن تكون مدمرة للنمو،على سبيل المثال،عن طريق تفكيك السلم و التماسك الاجتماعيين. كما ان الدراسات التجريبية تشير الى تباين واضح في هذا الصدد. فبعضها يشير الى ان ارتفاع متوسط النمو على المدى الطويل كان مقرونا بانخفاض مستوى عدم المساواة في الدخل، بينما دراسات اخرى انتهت الى أن الزيادة في المساواة ينعكس سلبا على وتيرة النمو في المدى القريب. و مهما يكون، فإن النمو المضطرد على المدى الطويل يعتبر شرطا أساسيا للحد من الفقر كما بين ذلك دولارو كراي (2002) في مقالهما الشهير "Growth Is Good for the Poor النمو جيد للفقراء".

و إذا كان الاقتصاد المغربي لم يعرف بعد الطفرة النوعية المرجوة كما وضحنا ذلك سابقا، فإن سؤال التفاوت و عدم المساواة يبقي مطروحا أيضا. الا أن غياب مؤشرات حديثة[48] على هذا المستوى لا تمكن القيام بتحليل دقيق على مدى تباين استفادة الساكنة من النمو المحقق. لذلك سنكتفي بتحليل بعض

---

[46] انظر

Andrew G. Berg and Jonathan D. Ostry Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?INTERNATIONAL MONETARY FUND ResearchDepartment2011

[47] انظر في هذا الاطار على سبيل المثال

Chaudhuri, S., and M. Ravallion, 2006, —PartiallyAwakenedGiants: UnevenGrowth in China and India‖ in *Dancing withGiants: China, India and the Global Economy*, ed. by L. A. Winters and S. Yusuf (Washington: World Bank).

[48] فآخر البحوث التي انجزت في هذا الصدد ترجع الى سنة 2007.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 57 06/10/2015 15:29:52

المؤشرات المتوفرة، علما أن هناك دراسات كثيرة انجزت في الماضي بخصوص عدم عدالة النمو في المغرب[49].

وهكذا، فإن الاحصاءات المتوفرة تشير الى ان النمو في المغرب صاحبه ارتفاع نسبي في تفاوت الدخل الفردي حيث انتقل معامل جيني بحوالي نقطتين ما بين 1991 و 2007، ليستقر في حوالي 0.41 . إن هذا المستوى من التفاوت يبقى مرتفعا بالمقارنة مع الدول المتوسطية ذات البنية الاقتصادية المماثلة للمغرب كتونس و الاردن و تركيا.

رسم مبياني3-31 : مؤشرا جيني لتوزيع الدخل في المغرب و مقارنته ببعض الدول المشابهة

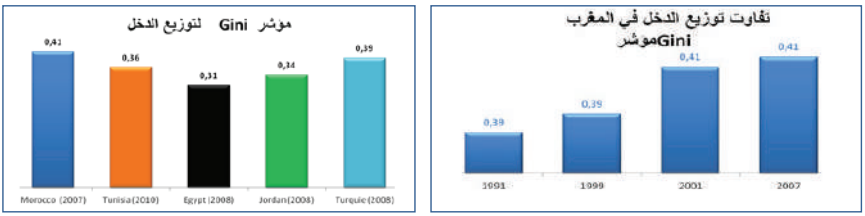

كما أن معدلات الفقر و الهشاشة و بالرغم من المجهودات المهمة التي تم بذلها بعد التزام المغرب بتحقيق أهداف الألفية للتنمية سنة 1990 لازالت مقلقة. فعند نهاية 2007 استقر معدل الفقر النسبي في حوالي 9 بالمائة أي ما يناهز 2,8 مليون شخص بدل 4,5 مليون شخص سنة 1998. إلا ان هذا التحسن لم يشمل العالم القروي، بحيث شكل الفقر القروي حوالي 68 بالمائة سنة 1998 (3,1 مليون شخص) قبل ان يرتفع الى 70 بالمائة سنة 2007 (1,9 مليون شخص). و ينطبق نفس الأمر على مستوى الهشاشة، حيث تراجع المعدل الى حوالي 17,5 بالمائة سنة 2007 (أي حوالي 5,4 مليون شخص) بعد أن كان في مستوى 23,9 بالمائة سنة 1998 (أي حوالي 7,6 مليون شخص). بالمقابل، ارتفعت حصة العالم القروي من حوالي 54 بالمائة سنة 1998 (3,6 مليون شخص) الى 59 بالمائة سنة 2007 (3,2 مليون شخص). و يبدوا واضحا من خلال هذه المعطيات أن الفقر و الهشاشة بالمغرب هما قرويان بالدرجة الاولى.

[49] أنظر على سبيل المثال البنك الدولي 2004، النهامي عبد الخالق و اخرون.....

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 58 06/10/2015 15:29:53

رسم مبياني3-32 : مؤشرات الفقر

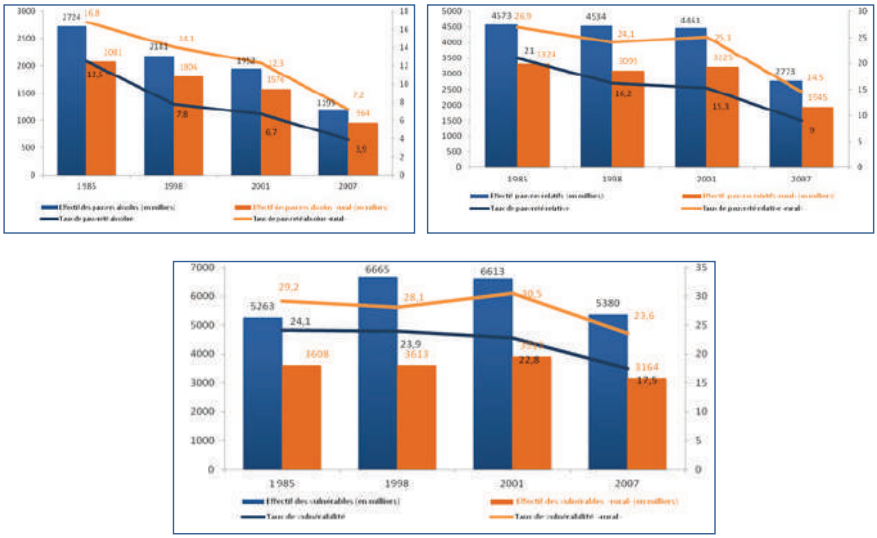

كما ان خريطة الفقر على المستوى الجغرافي لازالت تتسم بتفاوت كبير و ذلك بسلم من 1 الى خمسة بين الجهة الاكثر فقرا و الجهة الاقل فقرا.

رسم مبياني3-33 : معدل الفقر حسب الجهات 2007

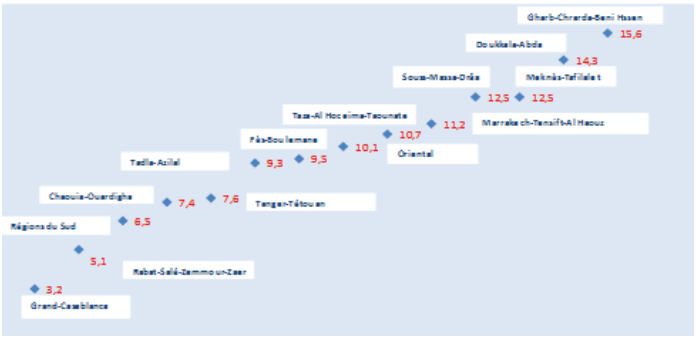

و بالإضافة الى تباين معدل الفقر بين العالم القروي و الحضري، من جهة، و بين جهات المملكة، من جهة أخرى، فإن معدل الفقر بالمغرب لازال مرتفعا بالمقارنة مع الدول المشابهة كتونس و الاردن.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 59 06/10/2015 15:29:53

رسم مبياني3-34 : معدل الفقر في بعض الدول المقارنة

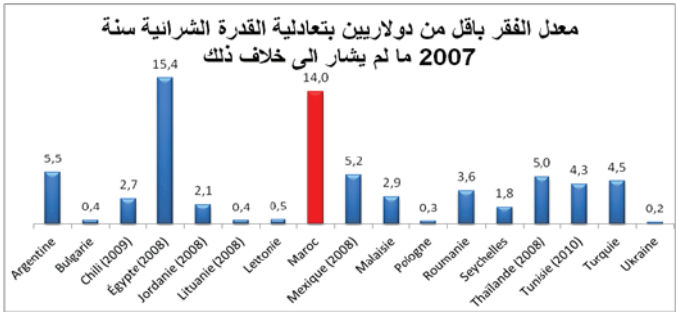

وقد أشار البنك الدولي في دراسته حول الفقر لسنة 1994 [50] أن البطالة هي السبب الرئيسي للفقر و أنه بالمقابل البطالة مرتبطة بشكل كبير بالفقر. و يؤكد هذا الأمر ضرورة و ضع احداث مناصب الشغل في صلب اهداف الاستراتيجية التنموية في السنوات القادمة.

[50] انظر Banque mondiale « Maroc – Pauvreté, ajustement et croissance », 1994

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 60 06/10/2015 15:29:55

إطار 3-1 : استنتاجات حول أداء النمو

إن أداء الاقتصاد المغربي على العموم يبقى دون الطموحات رغم توفره على مزايا متعددة و فرص وجب استثمارها. فالنمو الاقتصادي، و إن كان أصبح اكثر استقلالية و انتظامية، فان وتيرته لازالت ضعيفة و لم تعرف بعد الطفرة النوعية الضرورية. كما أن هدف تسريع وتيرة التقارب مع الدول الصاعدة و المتقدمة بدأ يبتعد حيث أصبح نصيب الفرد من ن.د.إ منذ سنة 2004 أقل من متوسط دخل الدول المصنفة في خانة الدول ذات الدخل المتوسط و الادنى.

و بالموازاة مع ذلك، أصبحت آفاق النمو في المغرب على المدى المتوسط مهددة بفعل تدهور الاطار الماكرو اقتصادي ارتباطا بالعجوزات التوأم التي أصبحت تتفاقم تدريجيا والتي تحتم القيام بإجراءات "تقشفية" و مكلفة على المستوى الاجتماعي لإعادة التوازن لهذا الاطار. كما أن النمو في المغرب يفتقر الى الشمولية و الادماجية حيث لازالت البطالة و الفقر و الهشاشة و التفاوت في الدخل سمات تميز صيرورة النمو في المغرب. و يعكس هذا الامر ضعف جودة النمو بحيث أن فئات عريضة من المجتمع لازالت مستبعدة من المساهمة و الاستفادة من الدورة الاقتصادية.

و بالنظر الى أهمية الاصلاحات الاقتصادية و السياسية التي تمت مباشرتها منذ على الخصوص اواخر التسعينات و كذا امكانات البلد، فإن النتائج المحصل عليها تبقى متواضعة و دون الطموحات و الامكانات. و هو ما يعني أن وصف النمو والاداء الاقتصاديين باللغز من طرف البنك الدولي في تقريره سنة 2006 لازال قائما بعد تقريبا عقد من الزمن. فحجم الاصلاحات يوازيها تواضع النتائج و هو ما يدفعنا الى طرح مجموعة من الاسئلة و محاولة الاحاطة بها في الفصول التالية:

و يتعلق الامر على الخصوص ب:

- ماهي مكونات النمو في المغرب و مدى ملائمتها و طبيعة الاقتصاد المغربي و مرحلته التنموية؟ سيتم مقاربة هذه الاشكالية من خلال تفكيك الطلب الاجمالي و تحليل ديناميته. كما سيتم دراسة آثار النموذج التنموي من خلال نموذج المدخلات و المخرجات.
- هل هناك " انزلاق" نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؟ و نستهدف من خلال دراسة هذه الاشكالية اعطاء صورة أولية عن مدى تحقيق الاقتصاد المغربي لتحول بنيوي من حيث هو شرط أساسي لتسريع الاقلاع الاقتصادي و وتيرة التقارب. و سيتم تحليل دينامية اداء القطاعات الاقتصادية و تحليل ملائمتها ، من جهة، مع الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في افق تقييم أولي لنجاعة هذه الأخيرة ، و من جهة اخرى، مع مضمونها التكنولوجي و ملائمتها مع تراتبية القطاعات على المستوى الدولي، و ذلك لتقييم قدرة المغرب على الاندماج و التموقع الجيد في العولمة الاقتصادية . كما سيتم من خلال نموذج المدخلات و المخرجات تقييم أداء القطاعات الاقتصادية من خلال دورها في تحقيق الاندماج القطاعي، و قدرتها على خلق القيمة و كذا آثارها على التبعية الاقتصادية للمغرب.
- ما هي مصادر النمو في المغرب و هل حقق أي تقدم بخصوص تراكم الرأسمال و الانتاجية. و سيتم الاعتماد في هذا الاطار على النموذج القياسي المعروف تحت اسم محاسبة النمو.؟
- ما و ضعية تنافسية الاقتصاد الوطني و آثارها على اداء هذا الأخير ؟ و ما دور المؤسسات و الحوافز و الفاعلين في الاداء الاقتصادي الوطني وما هو تأثير السياسات الافقية ؟

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 61 06/10/2015 15:29:56

مكونات النمو الاقتصادي

درجت الأدبيات المتعلقة بالنمو بالتركيز على مؤشر يقيس إنتاج الثروة في البلد. تمنحنا المحاسبة القومية ن.د.إ باعتباره مقياسا لكمية الخيرات التي تنتج في اقتصاد ما. تتبع معدل نمو هذا المؤشر من فترة زمنية إلى أخرى يمنحنا صورة عن مسار العملية الإنتاجية في بلد ما. في هذا الباب و الباب الذي يليه سنحاول أن نعرض ونطبق إطارا تحليليا لفهم العوامل التي تساهم أكثر في نمو ن.د.إ المغربي.

يهدف هذا الباب القيام بتحليل تجزيئ (Décomposition) نمو الاقتصاد المغربي من أجل رصد تحولاته الكبرى و ذلك على مستويين. فعلى المستوى الأول، سيتم تحليل مساهمة مختلف مكونات ن.د.إ في النمو و ذلك للوقوف على مدى ملائمته مع طبيعة الاقتصاد المغربي من حيث هو اقتصاد صغير و منفتح و كذا مقارنته مع التجارب الدولية الناجحة. بينما يتعلق المستوى الثاني بتحليل بنية النسيج الاقتصادي الوطني من اجل استجلاء التحولات البنيوية التي قد يكون عرفها في المرحلة المعنية بالدراسة و الافاق التي تتيحها. و هكذا، سنحاول توضيح اذا ما كان هناك انزلاق نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

و هكذا، يتمحور هذا الباب حول العنصرين التاليين:

- كيف تطورت مساهمة مكونات ن.د.إ في النمو ؟
- هل هناك انزلاق نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؟

ماهي مساهمة مكونات ن.د.إ في النمو؟

من المعروف أن امكانات نمو الاقتصادات الصغيرة و المنفتحة ترتبط عضويا بقدرتها على تشجيع الصادرات و بتأهيل نسيجها الانتاجي ليصبح أكثر تنافسية إن على مستوى القطاعات التي تتوفر على امتيازات مقارنة بخصوصها او ، في سياق تعمق تجزء سلسلة الانتاج، بناء تخصص قوي في جزء معين من هذه السلسلة.

إن خيار انفتاح المغرب على محيطه الدولي يبدو خيارا استراتيجيا[51] كما يعكس ذلك على وجه الخصوص معدل انفتاحه الاقتصادي[52] الذي تجاوز 50 بالمائة كمتوسط خلال العشر سنوات الماضية وكذا العدد

[51] لقد حاول المغرب منذ الاستقلال تكوين قطاع خاص قادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد و خلق بنية انتاجية تنافسية. الا أن ضعف هذا القطاع فرض على الدولة التدخل في مجالات و بطرق مختلفة. لكن خيار الانفتاح ظل قائما و تم تكريسه في منتصف الثمانينات (انضمام المغرب للغات سنة 1987) و خاصة مع بداية التسعينات. أنظر على سبيل المثال فيما يخص اختيارات المغرب الاقتصادية ما بعد الاستقلال تقرير الخمسينية تقرير مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد

[52] لقياس معدل الانفتاح سنستعمل المؤشر الذي درج على استعماله وهو مجموع الواردات والصادرات مقسوما على الناتج الداخلي الخام.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 62 06/10/2015 15:29:57

الهائل من اتفاقات التبادل الحر (مع 55 دولة عند نهاية 2012) و الاتفاقات التجارية التفضيلية الاخرى (مع 23 دولة عند نهاية 2012)،وهو ما يمكنه من دخول سوق تتجاوز مليار مستهلك بشروط تفضيلية[53].

رسم مبياني4-1 : معدل الانفتاح

غير انه و بالرغم من سياسة الانفتاح الاستراتيجي المتبع من طرف المغرب فإنه من الواضح أن النمو في المغرب مرتبط بشكل شبه كلي بدينامية الطلب الداخلي. فقد مكن تطور هذا الأخير بحوالي 5 بالمائة كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2012 بتحقيق معدل نمو ب 4,5 كمتوسط في حين كانت مساهمة الطلب الخارجي سلبية بنصف نقطة.

رسم مبياني4-2 : مساهمة الطلب الخارجي و الطلب الداخلي في النمو

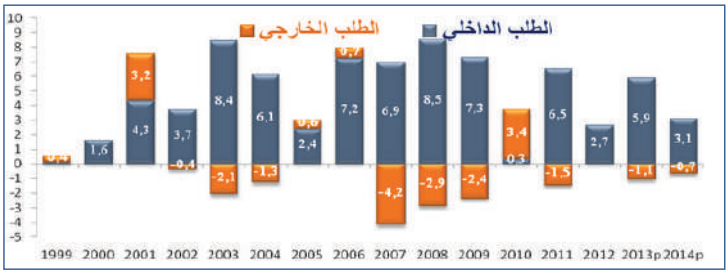

و من الواضح أن الاعتماد شبه الكلي على الطلب الداخلي غير مرتبط بتراجع الطلب الخارجي في سياق الأزمة العالمية و أزمة منطقة اليورو تحديدا و إنما هو معطى هيكلي يميز اداء الاقتصاد الوطني. و يوضح المبيانين التاليين أن الفترة التي تميزت بوتيرة نمو معقولة على الصعيد الدولي فإن النمو في المغرب نتج بالأساس على دينامية الطلب الداخلي، وهو ما يعني ان البنية الانتاجية الوطنية غير مؤهلة للاستفادة من انتعاش الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي تتأثر ميكانيكيا بالصدمات الخارجية إن تعلق الامر بتلك

[53] انظر المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 63 06/10/2015 15:29:58

المرتبطة بأثر الاسعار (الفوسفاط، الطاقة و المواد الغذائية...) أو تلك المتعلقة باثر الدخول (السياحة، التحويلات و الاستثمارات الأجنبية...).

رسم مبياني4 -3 : النمو العالمي و مساهمة الطلب الخارجي في النمو بالمغرب

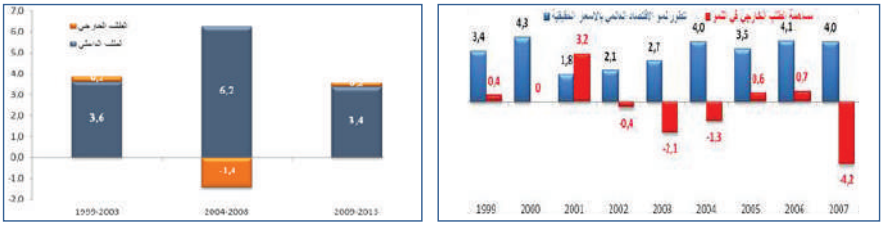

إن هذه الوضعية تبين الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المغربي على مستوى قدرته التنافسية و على الحفاظ على أسواقه التقليدية[54] . و هكذا، و بالرغم من الاداء المعقول لصادرات الخدمات، فإن مجهود التصدير بالمغرب يبقى ضعيفا مقارنة مع بعض الاقتصادات المماثلة و التي استثمرت انتعاش الاقتصاد العالمي لتعمق الهوة التي تفصلها عن المغرب في ما يخص جهد التصدير.

رسم مبياني4-4 : تطور صادرات السلع والخدمات بالمقارنة مع ن.د.إ لبعض الدول المقارنة

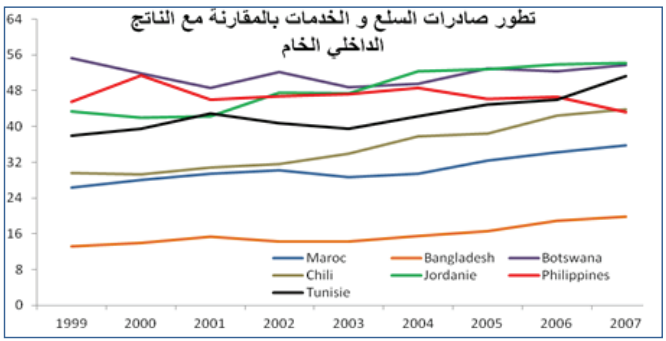

و في ظل هذه الوضعية، فإن الاقتصاد المغربي يعتمد أساسا على الاستهلاك الذي يشكل أكثر من ثلاث أرباع الإنتاج الوطني. كما ان مساهمته تبقى حاسمة في النمو. و بشكل أقل، شكل الاستثمار بشقيه العمومي و الخاص ايضا دعامة أساسية للنمو.

[54] أنظر مثلا تطور حصة المغرب و بعض الدول المنافسة في السوق الاوروبية، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية 2012

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 64 06/10/2015 15:29:59

رسم مبياني4-5 : تطور مساهمة الاستهلاك والاستثمار في النمو

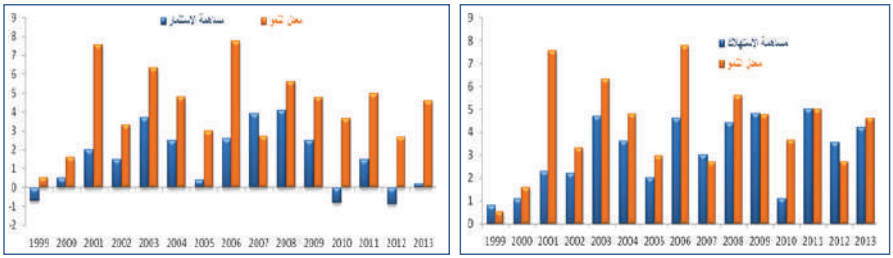

و يطرح هذا النموذج من النمو مجموعة من الملاحظات الأساسية. فاعتماده بشكل شبه كلي على الطلب الداخلي غير ملائم و طبيعة الاختيارات المتبناة من طرف المغرب حيث عرف معدل الانفتاح تطورا ملحوظا بالرغم من إعاقته من طرف الازمة العالمية في سياق تأثر التجارة الدولية. كما أنه على المستوى المؤسساتي و بعد انضمام المغرب الى منظمة التجارة العالمية صادق المغرب على مجموعة من اتفاقات التبادل الحر و الاتفاقات التفضيلية. الا أن الملاحظ هو ان هذا الانفتاح ترتب عليه نتائج عكسية حيث ارتفع عجز الميزان التجاري مع مختلف البلدان التي تجمعها و المغرب اتفاقات للتبادل الحر[55].

كما أن الاستثمار الذي عرف في السنوات الماضية تطورا ملحوظا و خاصة العمومي منه في سياق ما يعرف بسياسة الأوراش الكبرى مكن المغرب من أن يتجاوز نسبيا عائق الحجم على مستوى جهد الاستثمار. إلا أن هذا المجهود لايعدو أن يكون استدراكا لتراكم العجز المسجل على مستوى تكوين الرأسمال الثابت لسنوات طويلة، خاصة خلال مرحلة التقويم الهيكلي. الأكثر من ذلك، أن هذا الاستدراك لم يوازيه سياسة واضحة و فعالة من شأنها تحسين مردودية الاستثمارات المنجزة. فالاستثمار في المغرب لازال يعاني من ضعف كبير على مستوى المردودية و على مستوى التوجيه. ونشير في هذا الصدد ان مختلف الدراسات[56] تشير الى أن مردودية الاستثمار في المغرب ضعيفة حيث يوضح مؤشر ICOR[57] مثلا انه يقارب 7 في المتوسط خلال السنوات الماضية ، وهو ما يعني أنه يجب انتظار سبع سنوات كاملة لاسترجاع الأموال المستثمرة و تحقيق العائد.

[55] انظر الباب الخامس لاحقا.

[56] أنظر على سبيل المثال Agence Française de Développement, Document de travail - Rapport sur le Risque pays du Maroc Juin 2006 / 18

57 مؤشر ICOR هو مؤشر لقياس كفاءة الاستثمار وهو يعنى عدد الدراهم اللازمة لتوليد دخل سنوى اضافي مقداره درهم واحداً ، ويعنى ايضاً عدد السنوات اللازمة لاسترداد درهم واحد مستثمر فى مشروع معين . وعلى ذلك كلما زادت قيمة معامل الاستثمار يعنى انخفاض كفاءة الاستثمار

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 65 06/10/2015 15:29:59

رسم مبياني4-6 : تطور مردودية الاستثمار حسب مؤشر ICOR

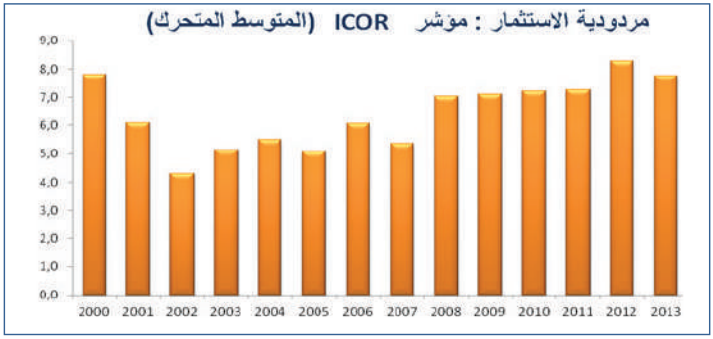

و تجدر الإشارة أن صندوق النقد الدولي قد اثار الانتباه الى ضعف مردودية الاستثمار في المغرب مقارنة مع دول مماثلة كما يبين ذلك المبيان التالي المستمد من تقرير الصندوق لنونبر 2011 و المتعلق بالمشاورات في اطار الباب الرابع.

رسم مبياني4-7: مردودية الاستثمار في المغرب مقارنة مع دول مماثلة

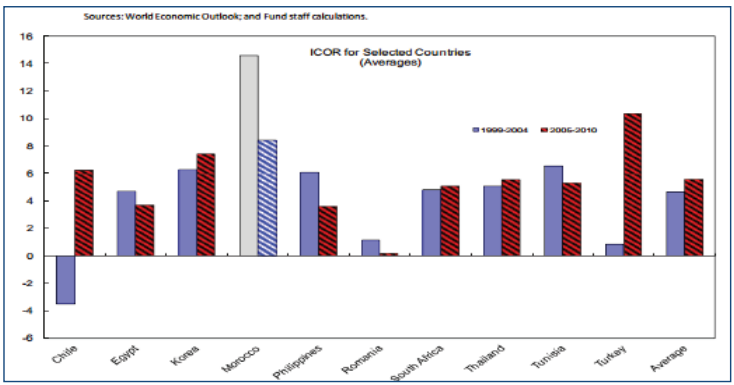

و يمكن تفسير ضعف هذه المردودية الى ثلاث أسباب رئيسية. الأول يتمثل في مضمون الاستثمار الذي يهيمن عليه استثمارات غير منتجة، بحيث يشكل البناء والاشغال العمومية أكثر من نصف مجهود تكوين الرأسمال الثابت. و هكذا، اذا استثنينا هذه الاستثمارات فإن مؤشر Icor يتراجع الى 4.2 في المتوسط.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 66 06/10/2015 15:30:00

رسم مبياني4-8 : حصة الأشغال والبناء في الاستثمار الوطني

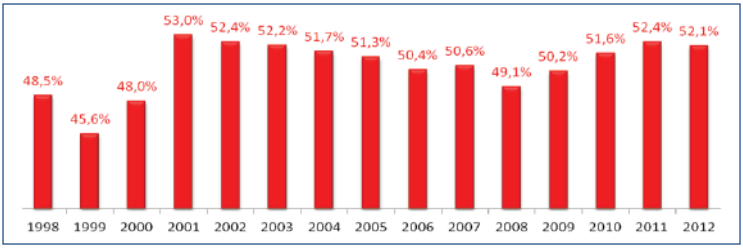

ثانيا أن ضعف المردودية يرتبط بتأخر الإصلاحات الهيكلية وتحسين جودة المؤسسات و كذا إلى ضعف التنسيق والتماسك بين الاستراتيجيات القطاعية التي وضعت في السنوات الأخيرة. و بالإضافة الى ضعف المردودية، فإن تطور حجم الاستثمار الوطني كان له آثارا سلبية على مستوى استقرار ميزان الأداءات حيث لم يوازيه نفس الارتفاع بالنسبة للادخار الوطني. فبعد أن كان الاستثمار الوطني ممولا بشكل كامل من الادخار الوطني، اصبح يفوق هذا الأخير بحوالي 10 نقاط.

رسم مبياني4-9 : تطور الادخار و الاستثمار الوطنيين

و على صعيد آخر، فان تدبير الطلب الاجمالي في المغرب موجه بالأساس الى الاستهلاك المفرط للأسر و الادارة على حد السواء. فارتفاع الاستهلاك النهائي لم يكن ناتج عن تحسن في الانتاجية بل قد يكون مؤشرا يعكس ارتفاع في عدم المساواة وعدم ارتياح الطبقات الفقيرة والمتوسطة المتنامية. و لعل ديون الأسر تعتبر وسيلة لتعويض تدني الدخول بالقيمة الحقيقية. و من ثم، برز ظهور توجه واضح نحو تنمية الاستهلاك عن طريق المديونية، علما أن تحويلات المغاربة بالخارج تلعب أيضا دورا محوريا على هذا الصعيد.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 67 06/10/2015 15:30:01

رسم مبياني4-10 : مديونية الأسر

رابعا، و هذا هو الأهم، أن الاعتماد المفرط على الطلب الداخلي بركيزتيه المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار تساهم بشكل كبير في تقوية تبعية الاقتصاد الوطني، في غياب بنيات انتاجية قوية. و في هذا الاطار، فإن نموذج المخرجات والمدخلات يبين بوضوح كيف أن ارتفاع الطلب الداخلي ينعكس بشكل كبير على حجم الواردات.

تأسيسا على كل ما سبق، يتضح أن الاعتماد شبه الكلي على الطلب الداخلي كخيار أو كضرورة يبقى غير ملائم و خصوصية الاقتصاد الوطنيّ و ترتب عليه آثارا جانبية سلبية. ففي ظل ضعف تنافسية الاقتصاد المغربي و ضعف قاعدته التصديرية و مرونتها و كذا ارتكازها على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة، فإن ارتفاع الطلب الداخلي استهلاكا و استثمارا نتج عنه تدهور في مؤشرات المالية العمومية و تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات باعتبار انه موجه في جزء كبير منه الى الخارج . و كان بالإمكان التخفيف من هذه الاثار بوضع السياسات الكفيلة بتحسين مردودية الاستثمارات و توجيهها بشكل أفضل. و تثير هذه النقطة، ملائمة السياسات القطاعية و الافقية و التي سنتطرق اليها في ما بعد.

هل هناك انزلاق نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية

في الوقت الذي تم تغييب المخططات الخماسية و مخططات التنمية الاقتصادية[58] (المادة 51 من دستور 1992) والمخططات التنموية الاستراتيجية، والبرامج متعددة السنوات (المادة 77 من الدستور 2011) بمعناها النظري ، من المقاربات الاستراتيجية للحكومات المتعاقبة ، يلاحظ أن هذه الأخيرة تبنت ، بمنهج أكثر تكنوقراطية، استراتيجيات قطاعية حملت توقيع مكاتب دراسات دولية و كانت موضوع تسويق إعلامي مميز. بل أنها أصبحت ترهن ، بحكم الواقع، الخيارات العمومية الفعلية للحكومة وسياسات الإنفاق العمومي ، بغض النظر عن البرنامج السياسي "المعلن" لهذه الأخيرة.

[58] استثناء فترة حكومة التناوب الأولى التي عرفت مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 - 2004

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 68 06/10/2015 15:30:02

رسم مبياني 4-1 : مسار الاستراتيجيات القطاعية

الاستراتيجيات القطاعية	تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء
مخطط المغرب الأخضر	2008	2020
مغرب تصدير +	2009	2018
البرنامج التكميلي للطرق السيارة	2008	2015
الإستراتيجية المائية	2008	2050
مشروع الميناء المتوسطي	2002	...
الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي	2005	...
استراتيجية أليوتس	2009	2020
رؤية 2020 لقطاع السياحة	2010	2020
رؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية	2009	2015
المخطط الوطني للنجاعة الطاقية	2008	2012
مخطط المغرب الرقمي	2009	2013
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2005	...
صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	2005	...

لذلك ، فاستجواب هذه الاستراتيجيات القطاعية من ناحية المقاربة والمضمون يبقى أمرا ملحا لارتباطه من جهة أخرى بطرح اقتصادي جوهري يتمثل في إشكالية التحكيم بين الحياد والمفاضلة في الخيارات العمومية (انظر جيمس بوكانان جائزة نوبل 1986). خصوصا وأن هذه الاستراتيجيات القطاعية تم إعدادها وفق معطيات مغايرة للواقع الحالي وأغلبها لم يخضع بعدَ لتقييم مرحلي من طرف جهة خارجية عن الإدارة. من جهة أخرى ، ثقل هذه الاستراتيجيات يطرح مسألة مدى انسجام هده الأخيرة مع الأطروحات الماكرو اقتصادية و علاقة التأثير المتبادل بين البعد القطاعي و البعد االماكرو اقتصادي.

فالرهان على استراتيجية قطاعية معينة يتوخى من الناحية النظرية إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، وتحقيق آثار اقتصادية إيجابية على اقتصاد السوق، وتأمين تأثيرات قبلية وبعدية على القطاعات المرتبطة ، وتعزيز تنافسية الاقتصاد والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي فضلا - وهذا هو الرهان الأكبر - وإنعاش سوق الشغل كمحدد للسلم الاجتماعي.

التحليل الأفقي في الزمن لأداء القطاعات الاستراتيجية

إن تحليل أداء القطاعات خلال المدة الزمنية المعنية بالدراسة يسمح بإبداء ثلاث خلاصات رئيسية تتعلق بدينامية البنية الاقتصادية الوطنية و بفعالية تخصيص الاستثمارات و الموارد و بطبيعة القطاعات الصاعدة و الجديدة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 69 06/10/2015 15:30:03

و تتميز البنية الانتاجية في المغرب بنوع من الجمود حيث لم تعرف التنوع و المرونة الكافيتين لضمان القوة و الاستقرار اللازم للنمو الاقتصادي كما يوضح ذلك المبيان التالي المتعلق بتراتبية القطاعات الاقتصادية الوطنية حسب حصتها في القيمة المضافة الاجمالية.

رسم مبياني 4-2 : تراتبية القطاعات حسب القيمة المضافة

A00	Agriculture, forêt et services annexes	D05	*Autres industries manufacturières hors raffinage*	I02	Postes et télécommunications
B05	Pêche, aquaculture	D06	*Raffinage de pétrole et autres produits d'énergie*	J00	Activités financières et assurances
C00	Industrie d'extraction	E00	Electricité et eau	K00	Immobilier, location et services rendus
D01	*Industries alimentaires et tabac*	F45	Bâtiment et travaux publics	L75	Administration publique générale et
D02	*Industries du textile et du cuir*	G00	Commerce	MNO	Education, santé et action sociale
D03	*Industrie chimique et parachimique*	H55	Hôtels et restaurants	OP0	Autres services non financiers
D04	*Industrie mécanique, métallurgique et*	I01	Transports	UFO	Unité fictive

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 70 06/10/2015 15:30:04

فتراتبية القطاعات حسب حصتها في القيمة المضافة الإجمالية لم تعرف تطورا مهما خلال هذه المرحلة و هو ما قد يكون احد أسباب عدم تمكن الاقتصاد المغربي من المرور الى درجة أعلى من النمو[59]. و هكذا فالخمس القطاعات الاولى في النسيج الاقتصادي الوطني حسب الحصة في القيمة المضافة الاجمالية حافظت على ريادتها طوال المرحلة المذكورة حيث تقدر مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية بحوالي 58 بالمائة كمتوسط. و تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن النظريات الكلاسيكية للتنمية تميزت ببروز توجهين متناقضين بين من ينحاز الى نظرية النمو المتوازن كروزنشتاين-رودان (1943) و نورسك (1956) و من يعتقد ان هذه المقاربة مكلفة و مخاطرة بالنسبة للدول النامية و يقترح تبني مقاربة النمو غير المتوازن و ذلك إما لضمان انسجام بين البنيات الاجتماعية و الانشطة الانتاجية كهيرشمان (1958) او في اطار سياسة الاستقطاب كبيرو(1949).

و يبدو حاليا أن هناك إجماع على نطاق واسع على ضرورة استهداف النمو الشامل الذي يضمن ادماج فئات عريضة من الأشخاص في الدورة الاقتصادية و تسهيل حركيتهم بين القطاعات. لذلك نعتقد أن تركيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني في قطاعات بعينها يقلص من إمكانات المغرب من تحقيق هذا الهدف، خاصة و أن القطاعات الرائدة في المغرب يغلب عليها الطابع التقليدي حيث يتعلق الامر بالقطاعات التالية:

- **القطاع الفلاحي**

قطاع الفلاحة يمثل16, 7 بالمائة كمتوسط من القيمة المضافة الاجمالية المنتجة خلال المرحلة المعنية بالدراسة. لكن تدبدب مساهمة القطاع فين.د.خ تبقى ظاهرة ، مما يعكس تأثر القطاع بعوامل خارجية :

رسم مبياني4-3: تطور مساهمة الناتج الداخلي الخام الفلاحي في (بالأسعار التابثة)

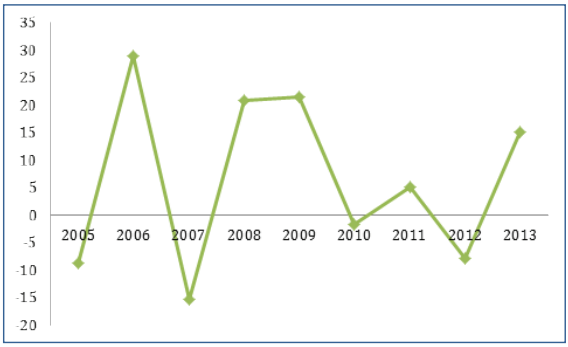

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط و وزارة الفلاحة

[59] و كما سنوضح ذلك لاحقا أن اهم شروط بناء استراتيجية تستهدف تقوية النمو تتجلى في "اكتشاف الذات" أي التنوع الانتاجي

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 71 06/10/2015 15:30:05

لكن مع ذلك ، يبقى الرهان على الفلاحة أمرا حتميا بالنظر لحمولة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، فرغم السنوات العجاف التي عرفتها الفلاحة المغربية فقد عرفت عموما تطورا مرفوقا بانخفاضات وانتعاشات بفعل التغيرات المطرية ، فضلا عن تأثر القطاع بنسبة التضخم حاجيات تمويل الاقتصاد المغربي. وهكذا خلال العقد الأخير تأرجحت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام بين سنة 62 مليار درهم سنة 2005 و 110 مليار درهم سنة 2013 وهو ما يعادل 13% إلى % 17,7 من الناتج الداخلي الخام (انظر الرسم التوضيحي). كما يعتبر القطاع الفلاحي، بتوفيره حوالي 4 ملايين منصب شغل، أحد أهم قطاعات الأنشطة على الصعيد الوطني. وتقدر الساكنة القروية بحوالي 18 مليون شخص، مما يعادل 49 بالمائة من مجموع الأسر على الصعيد الوطني.

إطار 4-1 : سيرورة تطور القطاع الفلاحي بالمغرب 1956-2014

عرفت الاستراتيجية القطاعة للفلاحة بالمغرب تطورات ومراجعات مهمة منذ فجر الاستقلال إلى اليوم، لكن يبقى القاسم المشترك بينها هو الرهان على هذا القطاع كأحد دعامات الاقتصاد المغربي : فترة محاولات التحديث (1956-1965) من خلال المخطط الثلاثي والذي ركز على عنصرين أساسيين يمثلان مرتكز الاستر اتيجيات الفلاحية وهما التحديث والعصرنة. فترة السياسة الفلاحية الانتقائية (1965-1985) والذي تميز أساسابنهج سياسة السدود بشكل إرادي ومندمج وانتقائي والتي عرفت استثمارات مهمة في البنيات التحتية الأساسية وتجهيزات صرف المياه. فترة مخطط التقويم الهيكلي الفلاحي (1985 -1993)، تميزت فترة الثمانينيات بتأطير القطاع الفلاحي بأربعة أهداف تقليدية : الاكتفاء الذاتي الغذائي، توازن الميزان التجاري، الرفع من دخل الفلاحين والحد من الفوارق الجهوية مجسدة في قروض وبرامج لتقويم القطاع وإصلاح مناطق الري الكبرى والاستثمار الفلاحي. فترة مراجعة التقويم الهيكلي الفلاحي (1994-2004) ، وذلك باستبدال هذه الأهداف بأهداف أربعة أخرى : أ)الإسهام فيتحقيق الأمن الغذائي، ب) إدماج السوقين الدولية والوطنية، والرفع من دخل الفلاحين وتأمينه، ج) والمحافظة على المواد الطبيعية د) وإعطائها قيمة أكبر. وقد تمخض عن هذا التوجه بلورة استراتيجيتي أساسيتين: "استراتيجية 2020 للتنمية القروية" ، و"الاستراتيجية طويلة المدى لتنمية الفلاحة المغربية". فتر ما بعد 2008 بما يسمى ب"المخطط الأخضر" ، حيث سيتم مراجعة هذه الاستراتيجيات الطويلة الأمد بتبني المغرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية وطنية، مع مرتكز أساسي يتمثل في "تأهيل مستدام للفلاحة الوطنية".

يرتكز مخطط المغرب الأخضر على دعامتين متكاملتين تهدفان إلى الاستجابة بشكل متباين للتحديات المطروحة

- الدعامة الأولى: تنمية قوية وجريئة لمحركات جديدة للنمو ذي القيمة المضافة العالية و/أو المنحى الإنتاجي حول أشكال جديدة للفاعلين المندمجين/المجمّعين ذوي قدرات تسييرية قوية وعادلين اجتماعيا
- الدعامة الثانية: التأهيل التضامني للفاعلين الأكثر هشاشة حول برامج للتأطير على الإنتاج/ التثمين والتجميع الاجتماعي والتحويل بكل جهة. وقد أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية خاصة للفلاحة الصغيرة التضامنية ("الفلاحة العائلية") من خلال مواكبة وفق مقاربة تختلف حسب المنطقة. واحد من الأهداف هو تحويل هذا النوع من الفاعلين من الزراعات المعاشية نحو الزراعات المستدامة ذات دخل أفضل
- استثمارات هامة في مشاريع فلاحية وهيدروفلاحية وبنيات تحتية لوجيستيكية يتم بذلها حاليا من قبل الحكومة المغربية من أجل تنفيذ مخطط المغرب الأخضر (حوالي 6 ملايير أورو في 5 سنوات) وهي مدعومة من قبل مانحين ماليين مرجعيين وطنيين ودوليين
- إصلاحات مؤسساتية عميقة تم القيام بها خلال السنتين الأخيرتين من أجل تمكين المغرب من التوفر على إطار تشريعي وتنظيمي عصري وفعال. بعض الخطوات الكبرى

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 72 06/10/2015 15:30:07

- **قطاع الصناعة**

يلاحظ قد أنه تقلصت مساهمة الصناعة (التحويلية) في ن.د.إمن 18 بالمائة قبل عشر سنوات إلى حوالي 13 بالمائة، وهو ما تم لفائدة بروز قطاعات أخرى، أهمها البناء والأشغال العمومية والخدمات، غير أن تلك القطاعات لا تعوض الخصاص الناجم عن تواري الصناعة على مستوى القيمة المضافة والتشغيل ؟ وهذا ما يؤكده واقع الحال ، فلا شيء يحصل عليه المقاول بالاستثمار في الصناعة التي تخلف مردودية في حدود 10 بالمائة، بينما يمكنه أن يحصل من الاستثمار في العقار السكني على هامش ربحي يتراوح بين 30 و50 بالمائة.

رسم مبياني4-11 : تطور مساهمة الصناعة التحويلية في ن.د.إ (بالأسعار التابثة)

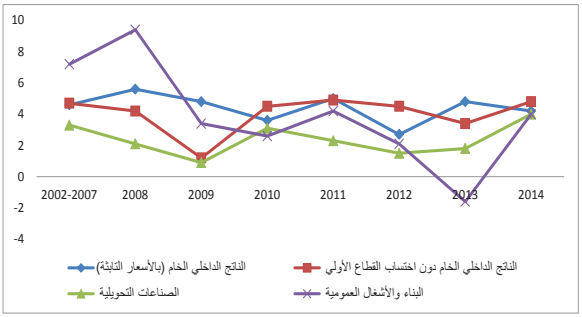

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية التقرير الاقتصادي والمالي 2014

فرغم تبني المغرب للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في نسختين 2005 و 2009 (انظر الإطار) لتدارك تثاقل الصناعة في النسيج الاقتصادي الوطني ، إلا أن هناك كثير من المعيقات الهيكلية التي تحول دون مساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني ، ولاسيما :

- قلة ملائمة الصناعات المستهدفة مع تهيئة المجال : فرهان المغرب ، في محيط دولي متغير وجد تنافسي، على قطاعات من قبيل الأوفشورينغ في سياستها الصناعية، متبوعا بالنسيج والصناعات الغذائية والإلكترونيك وصناعة الطيران، قد يطرح إكراه قدرة النسيج المقاولاتي المغربي المتوفر الآن على تقديم عرض تنافسي ؛
- تجاهل البحث العلمي والاقتصاد اللامادي : عدم انتباه الميثاق إلى أهمية البحث العلمي ،رغما للأهمية التي يكتسيها هذا البعد فيالمخطط الصناعي اليومف يالعالم، بحيث يصبح رافداحاسما فيتنافسية العرض الوطني ،
- تراجع المساهمة في سوق الشغل :استمرار نزيف فقدان مناصب الشغل في الصناعة في سنة 2013، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي فقدتها الصناعة 31 ألف منصب، مقابل إحداث 12 ألف منصب كمعدل سنوي في العشرية الأخيرة .

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 73 06/10/2015 15:30:07

- الكلفة المرتفعة لعوامل الإنتاج و لاسيما الذي يتمثل أساسا في غلاء الطاقة، خاصة الكهرباء.
- التكوين : تكوين الذي يتوجب في نظره الرقي به حتى يستجيب لانتظارات المصنعين الأجانب والمحليين.

إطار 04-2: الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي وتعاقب السياسات الصناعية

بعد أن تمت مراجعة السياسة المكثفة التي تبعتها الدولة في بداية الثمانينيات حيث تم إلغاء قانون المغربة وشرع منذ سنة 1993 في مسلسل خوصصة المؤسسات العمومية بهدف توسيع حقل نشاط القطاع الخاصاستهدف المغرب تشجيع تنمية الصناعة الوطنية مرتكزا في مرحلة أولى على دعم صناعات إحلال الواردات، وقد تمحور ذلك أساسا حول معدل الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمارات وإجراءات الاحتراز الجمركي فنجمت عن ذلك خمسة قوانين متتالية استبدلت سنة 1995 بميثاق الاستثمار الذي وحد الآليات القطاعية لتشجيع الاستثمارات ثم أعقبه إنشاء مراكز الاستثمار الجهوية واتخاذ التدابير الهادفة الى التسيير اللاممركز للاستثمار. كما اتخذت تدابير خاصة بتأهيل النسيج المنتج بهدف تقوية التنافسية الاقتصادية في سياق الانفتاح على الخارج.وبالنظر لمحدودية السوق الداخلية فقد سعت السلطات العمومية الى تشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير. ولهذه الغاية أحدثت تحفيزات عديدة منها أنظمة اقتصادية خاصة بالجمارك وأنظمة تأمين وتغطية الصرف وتشجيعات جبائية ومالية لفائدة المقاولات المصدرة على الخصوص (انظر تقرير الخمسينية).

بعد ذلك و في ظل الرهانات التي ينطوي عليها اقتصاد ينزح إلى العولمة ويشهد تطوراً متسارعاً، كما تشهد عليه التحولات التي تعرفها القطاعات الصناعية ، تم تبني الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في نسختين 2005 و 2009

يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي برنامجا تعاقديا تم توقيعه سنة 2009 بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الإستراتيجية التنموية بالمغرب والتي تهدف إلى:

- تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية مخصصة صناعة السيارات، الطائرات، الإلكترونيك، ترحيل الخدمات، النسيج والصناعات الغذائية).
- تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة
- تعزيز القدرات التنافسية للمقاولة الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال وتكوين الموارد البشرية
- رفع ن.د.إ ب 50 مليار درهم
- تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات ب95 مليار درهم
- إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015
- تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاص

و لتنفيذهذا الميثاق تم إحداث هيئة تنفيذية ترمي إلى تنمية وتطوير الاستثمارات، ويتعلق الأمر بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات:

- تكلفة البرنامج: 12,4 مليار درهم على مدى الفترة 2009-2015؛
- 34 بالمائة من التكلفة الإجمالية مخصصة للتكوين والموارد البشرية؛
- 24 بالمائة من التكلفة الإجمالية مخصصة للتحفيزات التي تستهدف المستثمرين.

- **قطاع التجارة**

قطاع التجارة يساهم بحوالي 12,9 بالمائة كمتوسط من القيمة المضافة الاجمالية ويشغل نحو 10.6% من السكان النشطين، أي 1.2 مليون شخصا، وتصل القيمة المضافة السنوية للقطاع حوالي 63 مليار درهم. وقد تم وضع مخطط "رواج" للنهوض بقطاع التجارة الداخلية وتأهيل مختلف مكوناته والرفع من أدائها في أفق سنة 2020، وإحداث صندوق لتنمية التجارة الذي سيوجه لدعم ترقية وتأهيل نشاط صغار التجار (انظر الإطار).

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 74 06/10/2015 15:30:08

إطار 04-3 : مخطط رواج في أفق 2020

إن التوجهات الاستراتيجية لمخطط رواج، تقوم على تعزيز التكامل بين مختلف فروع الأنشطة التجارية، والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة: تجارة القرب والفضاءات التجارية العصرية الكبيرة والمتوسطة وأسواق الجملة.

- ففي مجال تجارة القرب يهدف المخطط إلى حماية التجار الصغار المستقلين من خلال دعم تطوير نشاطهم وملاءمته مع تغيرات أنماط الاستهلاك ، وتحصينهم ضد المخاطر الناتجة عن توسع الفضاءات التجارية العصرية. ويقول مزوار "حددنا كهدف للمخطط زيادة عدد المحلات التجارية لهذا النمط من 850 ألف حاليا إلى 980 ألف في سنة 2020، ورفع حجم مبيعاته من 54.7 مليار درهم حاليا إلى 101 مليار درهم."وقررت الحكومة إنشاء صندوق خاص لتنمية التجارة لدعم هؤلاء التجار. وصرح مزوار لمغاربية أن الصندوق سيتم تمويله بمبلغ 200 مليون درهم كدفعة أولى، وأن الحكومة ستبرمجه ضمن ميزانيتها لسنة 2008.

أما بالنسبة للفضاءات التجارية الكبرى والمتوسطة، فهدف المخطط إلى رفع عددها من 50 حاليا إلى 600 في 2020، وزيادة مساحاتها الإجمالية من 142 هكتار حاليا إلى 1000 هكتار، ورفع عدد العاملين بها من 8 ألف إلى 90 ألف شخصا، وحجم معاملاتها من 2.8 مليار درهم إلى 26 مليار درهم.

أما بالنسبة لأسواق الجملة فيسعى المخطط إلى تقليص عددها من 42 حاليا إلى 16 في سنة 2020، وذلك للرفع من مردوديتها ونجاعتها. ويقول مزوار إن الهدف هو الوصول إلى سوق واحدة للجملة في كل منطقة من المناطق الإدارية للمغرب، والبالغ عددها 16. ويتوقع المخطط زيادة حجم معاملات أسواق الجملة من 3.5 مليار درهم حاليا إلى 33 مليار درهم في سنة 2020.

- **بعض القطاعات الأخرى**

سجلت بعض القطاعات نسب متقاربة من مقترب مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية :

- قطاع الادارة و الضمان الاجتماعي الذي يشكل10 بالمائة كمتوسط من القيمة المضافة الاجمالية؛
- قطاع العقار بمساهمة تقدربحوالي 9,1 بالمائة كمتوسط من القيمة المضافة الاجمالية ؛
- قطاع التعليم و الصحة و العمل الاجتماعي الذي يساهم بحوالي 8, 6 بالمائة كمتوسط من القيمة المضافة الاجمالية.

و عموما، يتضح من خلال التراتبية المشار اليها أعلاه ضعف مرونة البنية الاقتصادية الوطنية مما يجعل الاقتصاد المغربي عرضة للصدمات الخارجية (الجفاف...) و لمخاطر الاطار الماكرو اقتصادي.كما أن نوعية القطاعات الرائدة غير مؤهلة لعصرنة الاقتصاد المغربي حيث تتميز بمحتوى تكنولوجي ضعيف وبكونها منفصلة تماما عن محركات النمو العالمي. كما أن آثارها الخارجية تبقى ضعيفة، باستثناء قطاع التعليم و الصحة و العمل الاجتماعي الذي أيضا يعرف مشاكل متعددة على مستوى مردوديته الفعلية [60].

و بخصوص فعالية سياسة تخصيص الموارد المتبعة في السنوات الاخيرة، تجدر الاشارة على أنه من بين القطاعات التي عرفت انخفاضا في مساهمتها في إنتاج القيمة المضافة الوطنية الاجمالية توجد بعض

[60] فمؤشر التنمية البشرية يصنف المغرب في الرتبة 130.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 75 06/10/2015 15:30:09

القطاعات التي تستفيد من تحفيزات مهمة في اطار الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة في السنوات القليلة الماضية. و يوضح المبيان التالي القطاعات التي تراجع وزنها في الاقتصاد الوطني.

رسم مبياني 4-4 : القطاعات المتراجعة على مستوى مساهمتها في خلق القيمة المضافة

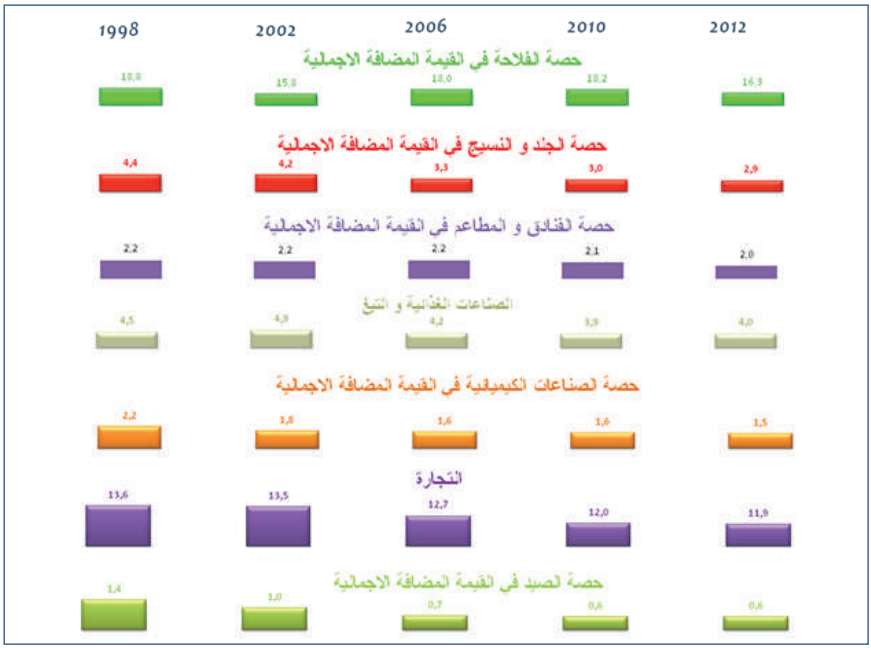

واذا كان يمكن اعتبار انخفاض حصة القيمة المضافة الفلاحية يندرج في اطار التحول الطبيعي لجميع الاقتصاديات في إطار مسلسل التحديث الاقتصادي و الاجتماعي، فإن انخفاض حصة بعض القطاعات خاصة تلك التي تدخل ضمن المهن العالمية للمغرب كالنسيج و السياحة و الصناعات الغذائية تساءل اختيارات المغرب على مستوى سياساته القطاعية و خاصة في ما يتعلق ب:

- مدى انبثاقها عن تحليل موضوعي للمؤهلات القطاعية للنسيج الاقتصادي الوطني
- مصاحبتها بدراسات آثار رصينة توضح على الخصوص تكلفتها و مردوديتها المرتقبة
- اندماجها و انسجامها
- مواكبتها بتقييم حقيقي و دوري للنتائج و الاختلالات و تحيين مضمونها و آلياتها.

و بالموازاة مع ذلك، تم تسجيل صعود بعض القطاعات الجديدة التي تمكنت من رفع حصتها في القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد الوطني. و يتعلق الامر على الخصوص ب:

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 76 06/10/2015 15:30:10

- قطاع البريد و الاتصالات الذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة الإجمالية بأكثر من 7 نقط.
- قطاع البنايات و الأشغال العمومية الذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة الاجمالية بأكثر من نقطة
- قطاع الكراء و العقار و الخدمات المقدمة إلى المقاولات الذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة الاجمالية بأكثر من نقطة
- قطاع المال و التامين الذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة الاجمالية بأكثر من نقطة
- قطاع الصناعات البلاستيكية و الكهربائية الذي ارتفعت حصته في القيمة المضافة الاجمالية بحوالي نصف نقطة.

رسم مبياني 4-5 : تطور مساهمة القطاعات الصاعدة في خلق القيمة المضافة

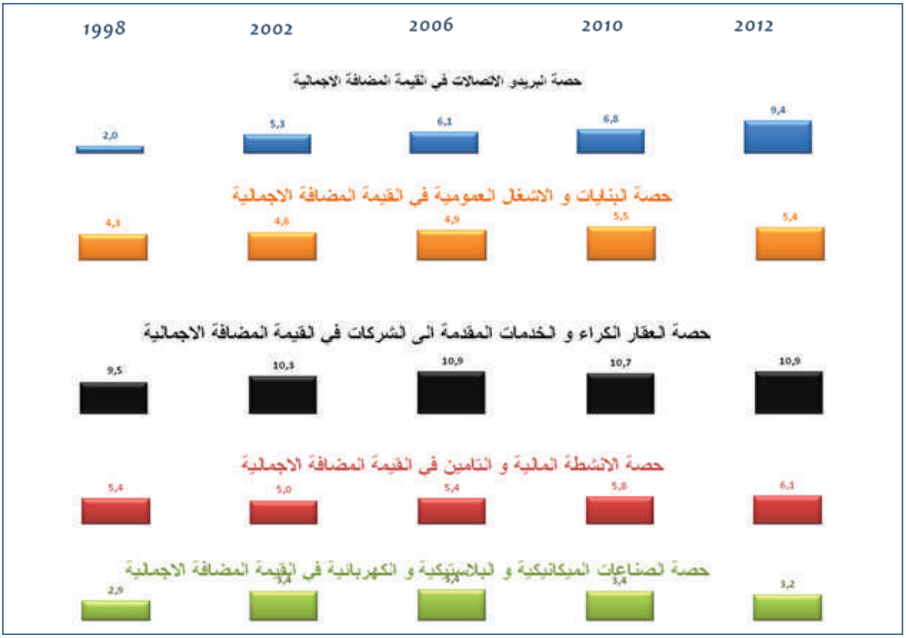

و اذا كان ارتفاع القيمة المضافة لهذه القطاعات الجديدة من شأنه ان يوسع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني فينبغي بالمقابل الاشارة الى أن هذا الارتفاع لم ينتج عن تحسن في الانتاجية بل أساسا بفعل اثر الاستدراك (العقار و البنايات و الاشغال العمومية) أو بفعل خصوصية بعض القطاعات التي يمكن اعتبارها احتكارات طبيعية (القطاع المالي و قطاع الاتصالات). الى ذلك، تتميز بعض القطاعات بآثار خارجية ضعيفة (العقار).

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 77 06/10/2015 15:30:10

و في كل الاحوال، فإن مساهمة هذه القطاعات الجديدة تبقى غير كافية و يجب تدعيمها في أفق عصرنة البنيات الانتاجية بما يسمح و المرور الى درجة أعلى من النمو. كما نعتقد ان السياسة القطاعية الواجب اتباعها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار درجة اندماج القطاعات فيما بينها و التركيز على القطاعات التي من شأنها جر القطاعات الاخرى الى الأعلى ضمانا لتنويع مصادر النمو. و في هذا الصدد، فإن التحليل بنموذج المدخلات و المخرجات يمكننا من تحديد القطاعات الأكثر اهمية من هذه الناحية (أنظر الملحق في ما يخص التفاصيل التقنية لهذا النموذج).

و للتذكير، فيقوم هذا التحليل على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني. فكل قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكى ينتج، هذا إلى جانب أن إنتاجه سوف يوجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى و أيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محليا ودوليّا .

ويمكن هذا التحليل من ترتيب القطاعات و تحديد القطاعات-المفتاح (Key sectors) بناءا على معاملات ارتباطاتها الخلفية (Backwrd linkages) أو الأمامية (Fackwrd linkages) مع باقي القطاعات.

فمعامل الارتباطات الخلفية لقطاع ما يعكس حجم تأثير الطلب النهائي الموجه إلى هذا القطاع بوحدة على إنتاج القطاعات الأخرى. و هكذا، فكلما كان مستوى هذا المعامل مهما كلما كان دور هذا القطاع مركزيا في النسيج الاقتصادي لأنه يترتب عنه ارتفاع انتاج باقي القطاعات لمواكبة ارتفاع الطلب الموجه الى القطاع المعني .((Rasmussen (1956). بالمقابل، معامل الارتباطات الأمامية لقطاع ما يقيس حجم الطلب الموجه الى القطاعات الاخرى حينما يرتفع انتاج القطاع المعني بوحدة. و هكذا، فكلما كان مستوى هذا المعامل مهما كلما كان دور هذا القطاع أيضا مركزيا في النسيج الاقتصادي لأنه يترتب عنه طلب متزايد على القطاعات الانتاجية الأخرى.

تحديد القطاعات الرائدة من خلال جدول المدخلات و المخرجات

على ضوء جدول المدخلات و المخرجات لسنة 2009 قمنا بتحديد القطاعات الرائدة في المغرب و يوضح الجدول التالي ترتيب القطاعات الانتاجية حسب معامل ارتباطاتها الخلفية و الأمامية. و يتضح من خلال الترتيب ان قطاع التجارة هو الاكثر تأثيرا على القطاعات الاخرى في حال صدمة ما من جهة الطلب. فارتفاع الطلب على قطاع التجارة بوحدة يدفع القطاعات الأخرى على مضاعفة انتاجها بثلاث مرات. يليه قطاع المال و التأمين بأثر مضاعف في مستوى يقارب 1,8 ثم الصناعات الغذائية و النسيج و الفنادق و المطاعم على التوالي بأثر مضاعف بحوالي 1, 6 و 1,4 و 1,4.

و من جهة أخرى، يمثل قطاع العقار و الكراء و الخدمات المقدمة الى المقاولات القطاع الأكثر أهمية بالنسبة للقطاعات الاخرى في حال ارتفاع و تيرة انتاجه. فارتفاع انتاج هذا القطاع بوحدة يترتب عنه

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 78 06/10/2015 15:30:11

مضاعفة الطلب الى القطاعات الأخرى بأكثر من مرتين و نصف. يتبعه في ذلك قطاع المال و التامين و الفلاحة بآثار مضاعفة تقدر ب 1,9 و 1,7 على التوالي.

و بصفة عامة فالقطاعات المندمجة في الاقتصاد الوطني لاتتعدى النصف. كما أن الصناعات ذات القيمة المضافة العليا من صناعات كيميائية و استخراجية و ميكانيكية و الكترونية تبقى معزولة و ذات ارتباط ضعيف بالقطاعات الأخرى و هو ما يجعلها غير قادرة على لعب دور الرافعة للاقتصاد الوطني، باعتبار ان أنشطتها تتم في الغالب في اطار المناولة و الانظمة الجمركية للقبول المؤقت.

رسم مبياني 4-6 : معامل الارتباطات القبلية والبعدية للقطاعات

الرمز	القطاع	معامل الارتباطات البعدية	الترتيب	معامل الارتباطات القبلية	الترتيب
G00	التجارة	3,18	1	1,41	7
J00	المال و التأمين	1,76	2	1,88	2
D01	الصناعان الغذائية و التبغ	1,58	3	1,56	5
D02	النسيج و الألبسة	1,41	4	1,34	9
H55	الفنادق و المطاعم	1,38	5	1,21	11
I01	النقل	1,36	6	1,39	8
L75	الادارة العمومية و الضمان الاجتماعي	1,27	7	1,00	17
D05	صناعات تحويلية أخرى غير التكرير	1,16	8	1,64	4
A00	الفلاحة	1,16	9	1,71	3
I02	البريد و الاتصالات	1,13	10	1,30	10
B05	الصيد	1,08	11	1,10	13
D03	الصناعات الكيميائية و شبه كيميائية	1,08	12	1,16	12
F45	البناء و الأشغال العمومية	1,07	13	1,04	15
MNO	التعليم و الصحة و العمل الاجتماعي	1,07	14	1,03	16
OP0	خدمات غير مالية	1,06	15	1,08	14
C00	الصناعات الاستخراجية	1,04	16	0,86	18
K00	العقار و الكراء و خدمات اخرى مقدمة الى المقاولات	1,04	17	2,69	1
E00	الكهرباء و الماء	1,02	18	1,46	6
D06	تكرير البترول و مواد طاقية أخرى	0,89	19	0,40	19
D04	الصناعات الميكانيكية و الالكترونية	0,86	20	0,36	20

و من اجل تحديد أفضل للقطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني يبين المبيان التالي أهمية القطاعات بحسب ارتباطاتها الامامية و الخلفية مجتمعة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 79 06/10/2015 15:30:12

رسم مبياني 4 -7 : القطاعات الرائدة في المغرب

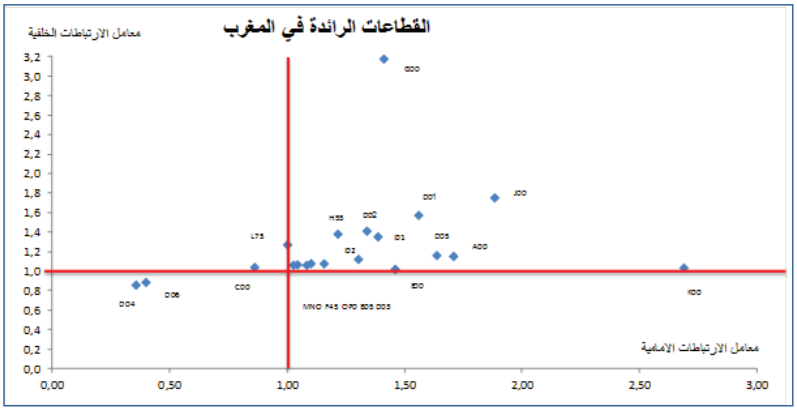

وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين أربع انواع من القطاعات :

أولا القطاعات التي تلعب دورا رئيسا من جهة العرض و الطلب أي تساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق على السواء المنتوجات الموجهة لتلبية طلب القطاعات الانتاجية الوطنية الأخرى و كذا الطلب الذي توجهه الى القطاعات الأخرى لتتمكن من انتاج منتجاتها. و تتمثل القطاعات المعنية في تلك التي تتوفر في معامل الارتباط الخلفي و الامامي يفوق كل منهما الوحدة. و تتمثل هذه القطاعات بالنسبة للمغرب في القطاعات التالية: التجارة، المال و التأمين، و الصناعات الغذائية والتبغ، و النسيج و الألبسة، والفنادق و المطاعم و كذا قطاع النقل.

أما الفئة الثانية من القطاعات فتتمثل في تلك التي تلعب دورا ايجابيا في الاقتصاد الوطني حينما يرتفع الطلب على منتجاتها. و يتعلق الأمر بالقطاعات ذات معامل الارتباط الخلفي يفوق الوحدة. و من جهة السياسة الاقتصادية، ينبغي وضع الاليات الكفيلة بتحفيز الطلب الموجه اليها. و يتعلق الامر على الخصوص بالادارة العمومية و الضمان الاجتماعي.

أما الفئة الثالثة من القطاعات فتتمثل في تلك التي تلعب دورا ايجابيا في الاقتصاد الوطني حينما يرتفع حجم انتاجها الذي ينعكس ايجابا على الطلب الموجه اليها من الوحدات الانتاجية الاخرى. و يتعلق الأمر بالقطاعات ذات معامل الارتباط الأمامي الذي يفوق الوحدة. و من جهة السياسة الاقتصادية، ينبغي وضع الاليات الكفيلة بتحفيز انتاج القطاعات المعنية. و يتعلق الأمر على الخصوص بالعقار و الكراء و الخدمات المقدمة الى المقاولات بالإضافة الى انتاج الكهرباء و الماء.

بينما تتعلق الفئة الرابعة من القطاعات بتلك المعزولة و المحايدة على مستوى تنشيط الاقتصاد الوطني. و هي القطاعات ذات معاملات الانتاج الخلفية و الامامية الضعيفة. و يتعلق الأمر في ما يخص الحالة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 80 06/10/2015 15:30:13

المغربية بقطاعات الصناعات الميكانيكية و الاكترونية، و صناعة تكرير البترول و الصناعات الاستخراجية و التعليم والصحة و العمل الاجتماعي و البناء و الاشغال العمومية و الخدمات غير المالية و الصناعات الكيميائية و الشبه كميائية و الصيد البحري.

و لاستكمال الرؤيا حول أهمية القطاعات و دورها في الاقتصاد الوطني، يجب أيضا قياس مضاعفات الشغل و القيمة المضافة و الاستيراد، لكنه من الواضح ان الاقتصاد الوطني يرتكز على بنية انتاجية تقليدية (الفئة الاولى من القطاعات) و التي تعرف في غالبيتها تراجعا على مستوى خلق القيمة المضافة. بالمقابل، القطاعات ذات المضمون التكنولوجي العالي تبقى معزولة عن هذه البنية و هو ما يجعل اثارها الخارجية ضعيفة و يقلص من امكانات عصرنة النسيج الاقتصاد الوطني. و نتيجة لذلك، لازال هذا الأخير لم يعرف بعد التحول البنيوي المنشود. فلازال يتحرك ببطء و يعاني من جمود واضح يحول دون تنويع القاعدة الانتاجية و انزلاقها نحو القطاعات الأكثر انتاجية و ذات القيمة المضافة العالية.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 81 06/10/2015 15:30:13

النمو الاقتصادي و سؤال الإنتاجية

النمو الاقتصادي ضروري لتحسين الرفاه الاقتصادي ولخلق الوظائف. يجب أخذ الظروف التي يتم فيها النمو بعين الاعتبار لأن اللامساواة الشديدة في توزيع ثمار النمو قد تجعله غير نافع لكل الأطراف. النمو غير الموزع بشكل عادل قد يكون غير مستدام لأن أطرافا واسعة قد تعيق استمراره إما بشكل إرادي أو عبر خروجها من عملية الإنتاج لفقدها الحوافز.

درجت الأدبيات المتعلقة بالنمو بالتركيز على مؤشر يقيس إنتاج الثروة في البلد. تمنحنا المحاسبة القومية الناتج الداخلي الخام باعتباره مقياسا لكمية الخيرات التي تنتج في اقتصاد ما. تتبع معدل نمو هذا المؤشر من فترة زمنية إلى أخرى يمنحنا صورة عن مسار العملية الإنتاجية في بلد ما. في هذا الفصل سنحاول أن نعرض ونطبق إطارا تحليليا لفهم العوامل التي تساهم أكثر في نمو الناتج الداخلي الخام المغربي. هذه العوامل هي العمل ورأس المال والإنتاجية. في مستوى ثان من التحليل ندرس المحددات التي تتحكم في تراكم العاملين الماديين وفي تحسن كفاءة استعمال الموارد في الاقتصاد.

رسم توضيحي5 -1 : من محددات النمو إلى مصادر النمو

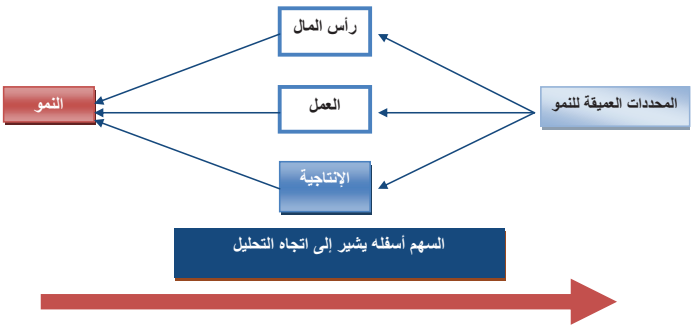

لنشر إلى أن المقاربة التي تربط النمو بالعوامل الآنفة الذكر لا تمنع من طرح أسئلة أعمق من قبيل ما هي العوامل التي تسرع عملية تكون رأس المال وخلق الوظائف؟ كيف يمكن أن نزيد مساهمة الإنتاجية في النمو؟ طرح هذه الأسئلة يعني النفاذ إلى العوامل العميقة التي تتحكم في النمو (المبيان ...). الإجابة عن هذه الأسئلة تعني عدم معالجة الأعراض ولكن الأسباب الحقيقية التي تعيق النمو الاقتصادي. لهذا السبب سنقوم في الجزء الثاني من هذه الدراسة باستكشاف المحددات التي تتحكم في معدل النمو في المغرب.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 82 06/10/2015 15:30:14

مسار النمو في المغرب : دراسة مقارنة

التحقيق معدل نمو عال يمكن من رفع مستوى عيش السكان بشكل سريع ومن خلق وظائف لوالجي سوق الشغل. من جهة أخرى كلما كان معدل النمو عال كلما كان تسارع تقارب الدخل الفردي مع معدل الدخل الفردي في الدولة التي توجد في تخوم التطور التكنولوجي والتي تحقق أعلى دخل فردي. انخفاض معدل النمو يؤدي بالعكس إلى اتساع الهوة بين مستويات العيش في الاقتصاد الوطني والدول التي يزداد ناتجها الداخلي الخام بشكل أسرع. المبيان التالي يقدم لوحة للمقارنة بين النمو والناتج الداخلي الخام في المغرب وكوريا الجنوبية والصين في المرحلة 1960-2012.

رسم مبياني5 -1 : النمو في المغرب، كوريا الجنوبية، تونس والصين (1960-2012)

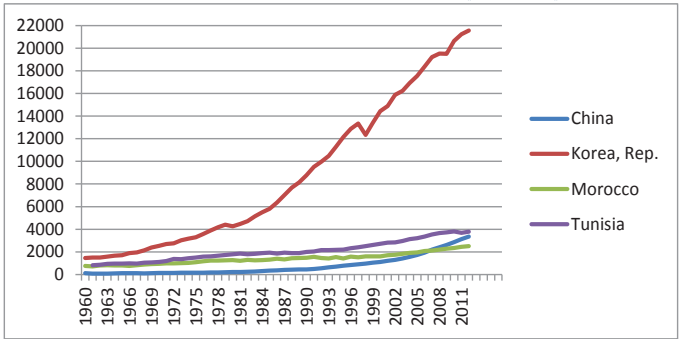

المصدر: منجز باستعمال قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)

سنميز بين مرحلتين. المرحلة التي تمتد من 1960 إلى 1978 والمرحلة التي تمتد من 1979 إلى 2012. السبب الذي دفع للتمييز بين المرحلتين هو أن سنة 1978 هي السنة التي قررت فيها القيادة الصينية الانفتاح على الخارج وإزالة بعضا من معرقلات نموها الأكثر كبحا للنمو مما جعل النمو الاقتصادي ينفجر بشكل قياسي. الجدول التالي يعطي فكرة عن مسار تطور الناتج الداخلي الخام الفردي في المغرب والصين وكوريا الجنوبية وتونس في المرحلة من 1960 إلى 2012.

رسم مبياني 5-2: معدل النمو في المغرب وثلاثة دول للمقارنة (%)

	1978 -1960	2012- 1978	2012- 1960
المغرب	5.20	3.90	4.35
كوريا الجنوبية	8.35	5.94	6.77
الصين	5.21	9.86	8.25
تونس	6.46	4.23	4.85

المصدر: WDI 2013

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 83 06/10/2015 15:30:16

إن اختلافات بسيطة في معدلات النمو يمكن أن تؤدي إلى تباعد مستويات الحياة في الدول. فمعدل نمو ضعيف و أقل من معدل النمو الديموغرافي يعني أن معدل الدخل الفردي سيتناقص. لا يمكن أن يتحسن هذا الأخير إلا إذا زاد الناتج الداخلي الخام بأسرع من النمو الديموغرافي.

لنلاحظ التباعد الذي حدث عبر الزمن بين معدل الدخل الفردي في المغرب وكوريا الجنوبية. إن هذا التباعد ناتج عن معدلي نمو البلدين . لنلاحظ كذلك أن تونس تسجل باحتشام ولكن بثبات تباعدا لناتجها الخام الداخلي الفردي عن الناتج الداخلي الخام الداخلي الذي يحققه اقتصاد المغرب. هذا التباعد أصبح أكثر وضوحا مع نهاية العقد الأخير للقرن 20. من ناحية المقارنة مع الصين فإننا نلاحظ أنه عوض التباعد الذي كان يحدث للصين مقارنة مع المغرب فإن انطلاق النمو في الصين، مع التحولات التي حدثت في 1978 في هذا البلد، بدأ الناتج الداخلي الخام ينمو بسرعة مما أدى لتجاوزه للناتج الداخلي الخام الفردي في المغرب مع بداية العقد الأول لهذا القرن.

رغم الانتقادات التي توجه للناتج الداخلي الخام كمؤشر للنمو فإن رفاه الأفراد هو على الأقل جزئيا نتيجة تزايد الناتج الداخلي الخام الفردي. السبب في ذلك هو أن عددا كبيرا من مؤشرات التنمية البشرية من ولوج للصحة وازدياد للعمر المتوقع عند الولادة واستدامة البيئة وجودة الحياة لديها ترابط كبير مع الناتج الداخلي الخام. في ما يلي سنحاول أن نرى المركبات التي تتحكم في النمو باستعمال مادرج على تسميته بمحاسبة النمو.

يعتبر الباحثون والخبراء الاقتصاديون[61] مطلب تحسين الإنتاجية من التحديات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، لاسيما وأن محاسبة النمو توضح بجلاء أنه في خمسين سنة الماضية (انظر الجدول 1-5) لم تكن الإنتاجية الكلية للعوامل فقط متدنية ولكنها كانت أحيانا سلبية ! هذا يعني أنه يتم استعمال المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) دون أن يحدث تطور متناسب للإنتاج. تبعا لذلك فالنمو يرتبط أكثر باستعمال المدخلات منه بزيادة فعالية استعمالها. الأدهى والأمر من ذلك، هو أن تكلفة الإنتاج تزداد باستمرار، مما يترتب عنه تلقائيا ارتفاع في الأسعار للحفاظ على الهامش الربحي. النتيجة في آخر المطاف هو أن الاقتصاد الوطني يفقد من تنافسيته.

-

61Bnaque Mondiale, Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité, Mémorandum économique pays, Vol. n°1, Avril 2006 ; Haut Commissariat Ezzahid (El.) Investissement et croissance économique au Maroc: Insuffisance de l'accumulation et faiblesse de la au Plan, Les Sources de la Croissance au Maroc, 2005 ; Abouch (M.) et Achy, L. l'économie marocaine en question (1956-2004), Ed. l'Harmattan, 2007 productivité, in Repères et Perspectives, n°6, 2004 ; Sekkat, K. &

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 84 06/10/2015 15:30:17

إطار 5-1: الإطار المحاسبي للنمو في علاقته ببعد التنافسية

تعتمد محاسبة النمو على أبحاث غ. سولو (Solow) . هدف هذه الأداة ليس تفسيريا بل وصفيا. هكذا، فإن سولو لا يهتم إلا بتفكيك معدل النمو إلى ثلاثة أجزاء. الأول والثاني هما مساهمتي رأس المال والعمل. هنا نهتم بمساهمة تراكم العوامل المادية في النمو. الجزء الثالث يمثله مايعرف بباقي سولو الذي يعبر عن التطور التكنولوجي. النتيجة غير المتوقعة هي أن حسابات سولو أوضحت أن التطور التكنولوجي يمثل أكثر من 80 بالمائة من نمو الاقتصاديات المتطورة إذا ما اعتمدنا على معطيات طويلة الأمد.

نعتبر أن ن.د.إ Y هو دالة لثلاثة عوامل هي رأس المال Kوالعمل L والإنتاجية A_t

$$Y_t=F(A_t, K_t, L_t)$$

سنفترض أنه لدينا دالة إنتاج كوب-دوكلاس وهي تعني أن الإنتاج يتحدد كمعدل هندسي لكمية رأس المال ولكمية العمل المستعمل في الإنتاج مع ضرب الكل في المعامل A_tالذي يقيس التطور التكنولوجي. تكون لدينا إذن العلاقة التالية بين المدخلات والمخرجات:

$$Y=AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

نلاحظ أن هذا المعاملA_t يمكننا من أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية زيادة الإنتاج دون زيادة لرأس المال أو كمية العمل. هذه الزيادة للمخرجات دون زيادة المدخلات المستعملة تعني أن الإنتاجية تتحسن. من جهة أخرى هذه العلاقة تعني أن تضاعف كلا المدخلين الماديين (العمل ورأس المال) ستؤدي إلى تضاعف الإنتاج.

إذا أردنا التحليل بواسطة معدل النمو فإننا سنجد أن معدل النمو الاقتصادي يساوي جمع ثلاثة عناصر هي معدل نمو الإنتاجية، معدل نمو رأس المال مضروبا في المعامل α ومعدل نمو العمل مضروبا في $1-\alpha$. المعامل α هو نصيب رأس المال من الإنتاج مما يعني أن $1-\alpha$ هو نصيب العمل من الإنتاج. عندما نتوفر على سلسلة زمنية وتقدير لنصيب كل من عاملي الإنتاج في الإنتاج نستطيع أن نقيس مساهمة الإنتاجية في زيادة الإنتاج بعد خصم مساهمتي العمل ورأس المال من معدل النمو. لدينا إذن:

نمو الإنتاجية = معدل النمو – αمعدل نمو رأس المال - (1-α) معدل نمو العمل

إن الصعوبة الأساسية لإنجاز محاسبة النمو هي التوفر على معطيات موثوقة حول مخزون المعدات والآلات والمنشآت(رأس المال) التي تستعمل للإنتاج وحول كمية العمل الحقيقية التي استعملت وكذا حول كميات الإنتاج التي تحققت. لا يغيب على أي أحد خبر المعطيات الاقتصادية صعوبة توفره على سلاسل زمنية طويلة حول مثل هذه المتغيرات بما يكفي وموثوقة وخصوصا يمكن مقارنتها بين الدول. رغم هذه الصعوبات فإن محاسبة النمو تعطينا فكرة عن مدى الاستعمال الجيد للمدخلات في عملية الإنتاج مما يمكننا من الحكم على الفعالية الاقتصادية للمنظومة الاقتصادية ككل. هذا التمرين الأساسي تطور مع إنشاء قواعد معطيات جيدة من طرف مؤسسات دولية أو جامعات لديها الموارد لفعل ذلك.

فيما يخص دراسة المندوبية السامية للتخطيط التي أنجزت اعتمادا على معطيات الفترة 1960-2004. اعتبر منجزو هذه الدراسة أن α =0.45. مخزون رأس المال المادي المستعمل تم تقديره بطريقة الجرد المستمر الذي يفترض معدل استهلاك لرأس المال قدره 4.5%. الجدول التالي يلخص النتائج التي حصل عليها باحثوا المندوبية السامية للتخطيط.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 85 06/10/2015 15:30:19

رسم مبياني 5-3 : المساهمات المؤوية للنمو

المراحل	النمو				المساهمات المؤوية			
	الناتج الداخلي الإجمالي	الرأسمال	العمل	الإنتاجية الكلية للعوامل	الرأسمال	العمل	الإنتاجية الكلية للعوامل
1960-1970	4.85	0.96	0.98	2.84	20.13	20.55	59.33
1970-1980	5.20	3.12	1.75	0.26	60.74	34.19	5.07
1980-1990	3.85	1.67	1.36	0.76	43.83	35.66	20.51
1990-2000	2.24	1.38	1.33	-0.47	61.68	59.53	-21.21
2000-2002	4.73	2.10	1.34	1.22	44.99	28.82	26.19
1960-2002	4.06	1.79	1.36	0.86	44.71	33.79	21.50

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2007، ص.

الخلاصة التي تهمنا من نتائج هذه الدراسة هي التذبذب الشديد للإنتاجية الكلية للعوامل خلال المرحلة 1960- 2002 . فقد مرت مساهمة الإنتاجية الكلية من أكثر من النصف في المرحلة من 1960-1970 إلى مساهمة سلبية في المرحلة من 1990-2000. من المفيد ملاحظة أن تراكم رأس المال الذي حدث في المدة من 1970-1980 نتيجة مجهود الاستثمار العمومي قد جعل هذا العامل يساهم بأكثر من 60 بالمائة في النمو الذي تحقق في هذه المرحلة.

في التقرير المعنون "تعزيز النمو والتشغيل في المغرب" المنشور سنة 2006 استعمل باحثو البنك الدولي تقديرات لنمو الإنتاجية الكلية للعوامل منجزة من طرف باحثي صندوق النقد الدولي في المرحلة من 1971 إلى 2004. الجدول التالي يعطي هذه النتائج.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 86 06/10/2015 15:30:22

رسم مبياني 5-4 : مساهمات عوامل الإنتاج في النمو بالنسبة المؤية (1971-2004)

-	1982-1971 -	1991-1982 -	1998-1991 -	2004-1998 -	2004-1971 -
- نمون.د.إ.	4.81 -	4.32 -	2.11 -	3.33 -	3.83 -
- مساهمة رأس المال	3.47 -	1.47 -	1.17 -	2.02 -	2.16 -
- مساهمة العمل	1.86 -	1.54 -	1.48 -	1.57 -	1.64 -
- مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل	-0.51 -	1.32 -	- 0.54 -	- 0.25 -	0.03 -

المصدر: البنك الدولي، (2006)، ص. 13، تقديرات صندوق النقد الدولي

إذا ركزنا على المرحلة 1971-2004 نلاحظ أن متوسط مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل في النمو متدنية جدا (0.03%) مما يعني أن النمو في المغرب جد مستهلك للمدخلات المادية من عمل ورأس مال. الأدهى والأمر أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل كان سلبيا في المراحل 1971-1982، 1991-1998و 1988-2004. إن الاستنتاج الطبيعي لهذه النتائج هو أن مجهودات تحسين استعمال المدخلات ليست كافية لجعل النمو يتحقق باستعمال مدخلات أقل. بشكل آخر لا يتم العمل على تحسين كفاءة استعمال الموارد مما يعني تطورا تقنيا أقل. المثير أن الفترة التي عرفت ما سمي بالتثبيت والتقويم الهيكلي عرفت مساهمة لا بأس بها للإنتاجية في معدل النمو. ففي المرحلة 1982-1991 بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل 1.32 % من أصل 4.5 % هي معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

حتى نكون صورة حول المدة من 1960 حتى 2012 سنقوم بحسابات لتقدير الإنتاجية الكلية للعوامل في المرحلة 1980-2012. قبل ذلك يجدر بنا أن نناقش عملية تركم العوامل الإنتاجية من عمل ورأس مال في المغرب في هذه الفترة بغية تكوين فكرة عن الأنماط والتطورات الأساسية التي طبعت هذه المرحلة.

تراكم عوامل الإنتاج

يتم تراكم عوامل الإنتاج من رأس المال والعمل عبر الاستثمار وتوظيف العمال. عملية تراكم رأس المال تتدخل فيها عناصر متعددة من قبيل الفرص الاستثمارية التي تتوفر ومردوديتها وكلفة تمويل الاستثمار الذي يقاس عموما بمعدل الفائدة في السوق المالية وكذا توفر الادخار اللازم لتمويل الاستثمار[62]. الاستثمار العمومي تتحكم فيه العناصر المتعلقة بموارد الدولة و سياستها من أجل بناء البنيات التحتية من قناطر وطرقات ومستشفيات وغيرها من الأصول التي يراكمها القطاع العمومي. في المغرب تطور الاستثمار حسب الظروف العامة للإقتصاد والصدمات التي يتعرض لها من الخارج. المبيان التالي يعطي

[62] لنشر هنا إلى التساوي المحاسبي الأساسي: الاستثمار = الادخار الداخلي+الادخار الخارجي. حينما يكون الادخار الداخلي غير كاف لتمويل الاستثمار يجب اللجوء إلى الادخار الخارجي مما يعني الاستدانة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 87 06/10/2015 15:30:23

فكرة عن حركية معدل الاستثمار في المغرب منذ 1960. معدل الاستثمار يحسب بقسمة حجم التكون الخام للرأس المال الثابت إلى الناتج الداخلي الخام.

رسم مبياني 5-5 : معدل تكون رأس المال الثابت بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي

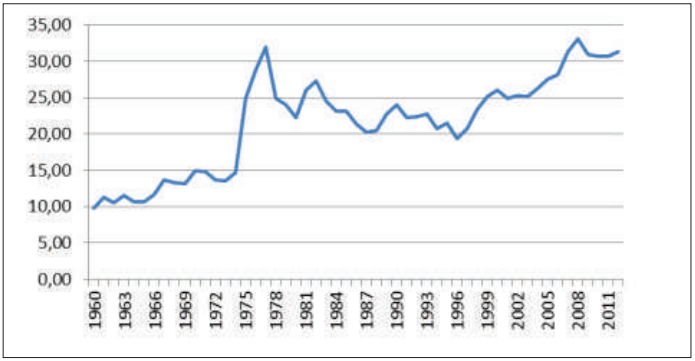

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

فحص التطور الطويل الأمد لمعدل الاستثمار يمكننا من استخراج الملاحظات التالية . كانت معدلات الاستثمار متدنية في الستينيات. عرفت المرحلة من 1973 إلى 1980 مجهودات استثمارية كبيرة بقيادة الدولة. حيث بلغ معدل الاستثمار ثلث الناتج الداخلي الخام في سنة 1977. مع بداية مرحلة التثبيت والتقويم الهيكلي بدأ معدل الاستثمار يتراجع مما بطء معدل تراكم رأس المال وأدى إلى العجوزات التي تم تسجيلها في تقرير الخمسينية. سبب هذه العجوزات الاجتماعية يعود إلى أن محاولة استرجاع التوازنات المالية في الثمانينات تم باعتماد سياسة تخفيضات عالية في الموارد الموجهة لقطاعات الصحة، السكن التعليم بجميع مستوياته.

مع نهاية التسعينيات من القرن 20 بدء اتجاه تصاعدي جديد لمعدل الاستثمار الذي بلغ ذروته سنة 2008 مع مجهود استثماري قدره 33 % من الناتج الداخلي الخام. كانت سياسة الدولة المعتمدة على حفز الطلب وعلى الأوراش الكبرى عبر رفع الاستثمار العمومي هي المستجد الأساسي الذي أرجع معدل الاستثمار إلى المستويات الضرورية لتكوين قاعدة هيكلية لنمو عال.

من ناحية زيادة كمية العمل المستعمل فهي تتحدد بظروف الديموغرافيا ولكن كذلك بمعدل توظيف العمالة المتوفرة. قد يكون الاقتصاد متوفرا على عمالة واسعة ولكن لا يتم توظيفها بسبب الركود الاقتصادي وغيره. معدل البطالة يعطينا فكرة عن حجم العمالة التي يتم هدرها. في المغرب لا نتوفر على سلاسل زمنية طويلة ومتينة حول معدل البطالة. هذه الصعوبات أشد بالنسبة للعالم القروي حيث يصعب قياس كمية العمل المستعمل.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 88 06/10/2015 15:30:24

من ناحية مساهمته في الإنتاج فإن العمل يختلف حسب إنتاجيته. هذه الأخيرة يمكن حسابها بقسمة الإنتاج على كمية العمل المستعملة. تختلف هذه الإنتاجية من قطاع إنتاجي إلى قطاع إنتاجي آخر. كما أنها تختلف حسب كمية رأس المال التي يستعملها كل عامل (K/L). مبدئيا كلما زادت كمية الآلات والمعدات التي يستعملها كل عامل كلما زادت إنتاجيته.

الجدول التالي يعطينا فكرة ملخصة عن تطور رأس المال و العمل والإنتاج في المرحلة من 1960-2012 حسب الفترات الخمس التي قسمنا إليها المرحلة من بداية الستينات إلى بداية العشرية الثانية من هذا القرن.

رسم مبياني 5-6: مؤشرات حول النمو، تراكم رأس المال والعمل في الفترة من 1960-2004

-	-	1973-1961 -	1982-1974 -	1993-1983	2000-1994	2012-2001 -
-	معدل النمو%	5.28	3.31	3.36	4.94	4.35
-	معدل الادخار الداخلي%	13.72	17.78	18.02	23.76	16.87
-	معدل الاستثمار%	26.22	23.31	22.67	31.60	22.89
-	نسبة الساكنة من 15 إلى 64 في الساكنة الكلية	51.97	55.42	59.28	64.93	55.97

المصدر: منجز باستعمال قاعدة معطيات البنك الدولي المؤشرات العالمية للتنمية (2012)

نلاحظ أن معدل الادخار الداخلي كان في المتوسط غير كاف لتمويل الاستثمار مما يعني أن المغرب بلد مستورد لرأس المال. من ناحية أخرى عرف المغرب في المرحلة من 1960 إلى 2012 النافذة الديموغرافية ولكن هناك مؤشرات توضح أن المغرب لم يستفد من هذه النافذة التي ستبدأ في الانغلاق حوالي 2016.

باستعمال قاعدة المعطيات التي نتوفر عليها قمنا بتقدير مساهمات العمل ورأس المال والإنتاجية الكلية العوامل في النمو. الجدول ... يعطي النتائج المحصل عليها للمراحل 1980-1990، 1991-2000، 200-2010 و 1980-2010.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 89 06/10/2015 15:30:25

رسم مبياني 5-7: مساهمات النمو مع افتراض نصيب رأس المال في الإنتاج قدره 0.40

السنوات	المساهمات			المساهمات المؤوية		
	النمو	الرأسمال	العمل	الإنتاجية الكلية للعوامل	الرأسمال	العمل	الإنتاجية الكلية للعوامل
1990-1980	3.97	2.36	1.78	-0.17	59.44	44.83	-4.2
2000-1990	2.68	1.65	1.60	-0.57	61.56	59.70	-21.26
2012-2000	4.63	2.32	1.03	0.86	50.10	22.24	18.57
2012-1980	3.86	2.11	1.45	0.3	54.66	37.56	7.77

المصدر : أنجز باستعمال معطيات مركز الاستشراف والمعلومات العالمية

تشير الأرقام التي نتوفر عليها إلى أن الإنتاجية الكلية للعوامل تساهم بشكل باهت في النمو في أحسن الحالات وسلبي في أسوأ الحالات. ففي الفترتين 1980-1990 و1990-2000 حقق المغرب نمو أقل تناسبا من تراكم عوامل الإنتاج مما يعني نموا كثيف الاستعمال للمدخلات المادية. في الفترة 2000-2012 ساهمت الإنتاجية الكلية للعوامل بحوالي ربع وتيرة النمو. إذا أخذنا الفترة 1980-2012 كلها وجدنا مساهمة للإنتاجية الكلية للعوامل بأقل من العشر. الأكيد أن هذه المعطيات يجب أن تستعمل بكامل الحيطة نظرا لجودة المعطيات خصوصا المتعلقة بكمية العمالة المستعملة لأنها ليست موثوقة بما يكفي.

الإنتاجية الجزئية للعمل ولرأس المال

عندما ناقشنا الإنتاجية الكلية للعوامل كان اهتمامنا منصبا على تحسن كفاءة اشتغال الاقتصاد دون اهتمام بمصدر هذا التحسن. قبل أن نحاول استكشاف بعض العوامل التي تمكن من ازدياد الإنتاجية الكلية للعوامل يجدر بنا أن نناقش إنتاجية كل عامل على حدا.

الإنتاجية الجزئية للعمل

إنتاجية العمل تحتسب بقسمة الناتج الداخلي الخام إلى كمية العمل المستعملة في الإنتاج. لنلاحظ أن كمية العمل يمكن أن تحتسب بعدد الأشخاص الذين اشتغلوا في عملية الإنتاج دون أخذ بعين الاعتبار عدد ساعات العمل التي عملها كل شخص أو باحتساب عدد ساعات التي اشتغلها فعليا الأشخاص. في هذا المجال هناك كثير من المحاذير والاحتياطات التي يجب اتخاذها للحصول على أرقام متينة. المبيان التالي يعطي مقارنات بين مجموعة من الدول واعتبار إنتاجية العامل الأمريكي هي القيمة المرجعية في سنة 2008. ما نلاحظه هو أن إنتاجية العامل المغربي لا تتجاوز في سنة 2008 خمس إنتاجية العامل الأمريكي.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 90 06/10/2015 15:30:27

رسم مبياني 5-8 : إنتاجية العامل في الدول نسبة إلى العامل الأمريكي سنة 2008

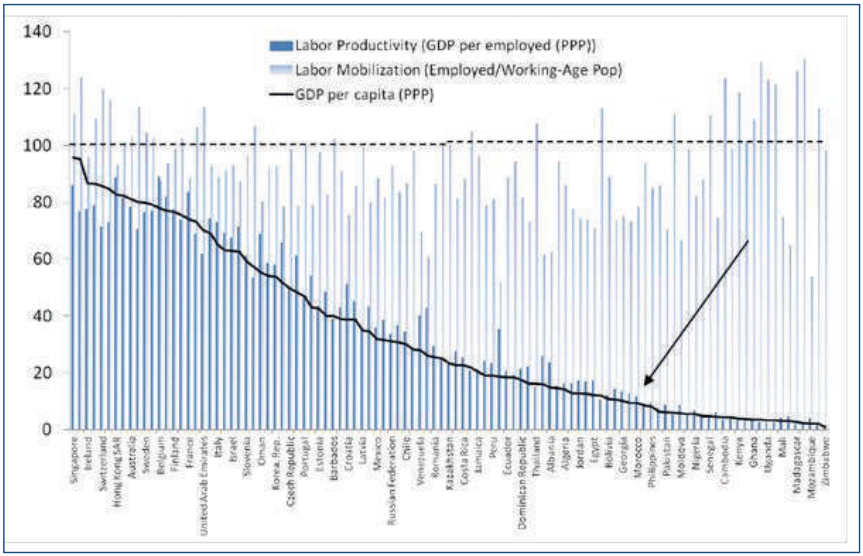

المصدر: Mercedes Delgado, Christian Ketels, Michael E. Porter, Scott Stern, NBER, Working Paper 18249, 2012,

انخفاض إنتاجية العمل يتجلى لنا كذلك إذا قارنا تطور الناتج الداخلي الخام الذي ينجزه كل عامل في دول تركيا وبولونيا وتونس والمغرب في الفترة من 1980 إلى 2012.

رسم مبياني 5-9 : تطور الإنتاجية للمغرب مقارنة مع بعض الدول

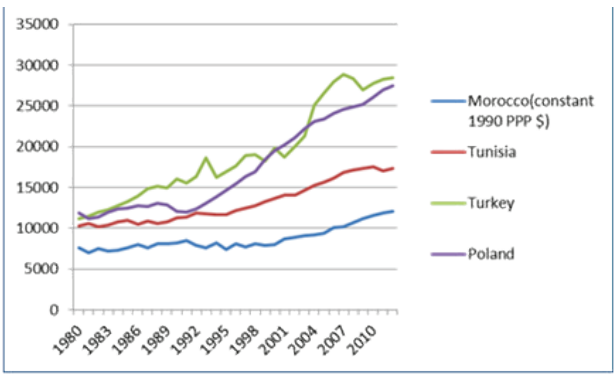

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 91 06/10/2015 15:30:27

الإنتاجية الجزئية لرأس المال

رأس المال المستعمل في الإنتاج هو مجموع الآلات والمعدات والمنشآت والبنيات التحتية التي تستعمل في الإنتاج. يتراكم رأس المال بواسطة الاستثمار. من الضروري أن يكون تراكم رأس المال ذو مردود عال. في حال المغرب وبتفحص المعطيات المتوفرة في المرحلة من 1980 إلى 2012 يتوضح أن إنتاجية رأس المال ذات اتجاه تناقصي. هذا يعني تدهور فعالية استعمال الرأسمال في المغرب.

رسم مبياني5 -10 : الإنتاجية لرأسمال 1980-2012

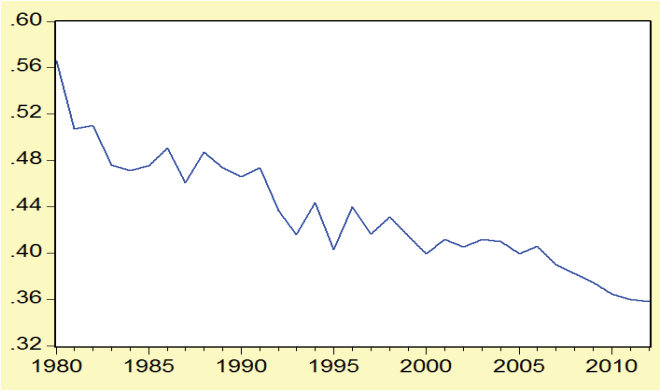

المصدر: منجز باستعمال WDI database

يمكن كذلك أن نفحص فعالية استعمال الموارد بتتبع تطور تغير مخزون رأس المال إلى تغير الناتج الداخلي الخام. كلما كان هذا المؤشر $(\Delta K/\Delta Y)$ منخفضا كلما كان ذلك مؤشرا على استعمال فعال للموارد.

رسم مبياني5 -11 : الاستثمار إلى تغير الناتج الداخلي الخام (ICOR)

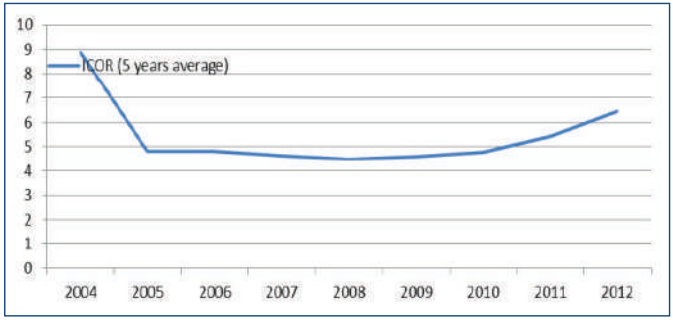

المصدر: منجز باستعمال WDI database

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 92 06/10/2015 15:30:29

من خلال هذا الرسم المبياني نلاحظ أن معدل تغير رأس المال إلى تغير الناتج الداخلي الخام يساوي متوسطا قدره 5.43 في الفترة من 2004 إلى 2012 إذا استعملنا متوسطا حسابيا متحركا بخمس سنوات. هذا المعدل وإن كان ليس عاليا إلا أنه أكبر من 4 التي تعتبر هي عتبة الوصول إلى أوضاع عدم فعالية الاستثمار[63].

محددات الإنتاجية

حينما يحسن اقتصاد ما إنتاجيته يمكن أن تنخفض الأسعار كما أن ذلك يرافقه عموما تجديد وابتكار لمنتجات جديدة مما يمكن من تقوية تنافسية الاقتصاد. سنناقش الآن العوامل التي تأثر على الإنتاجية الكلية للعوامل. سنقوم بتطبيق منهجية الانحدار المتعدد من أجل استكشاف بعض العوامل التي لها ارتباط مع هذه الانتاجية الكلية.

لنلاحظ أن اقتصادا مثل اقتصاد المغرب يوجد بعيدا على حدود التكنولوجيا المتوفرة في العالم. أثبتت التجارب أن الدول التي ترغب في اللحاق تعتمد في الأول على تقليد التكنولوجيات الموجودة لصعوبة القيام وتكلفة التجديد العالية التي يفرضها ابتكار منتجات جديدة أو صيرورات إنتاجية[64] جديدة. إن الاعتماد على اللحاق المبني على تقليد التكنولوجيات الموجودة مورس من طرف دول عدة مثل اليابان في الأربعينات والخمسينات وكوريا الجنوبية في الستينات والسبعينات والصين في الثمانينات والتسعينيات للقرن 20.

يؤدي تقليد التكنولوجيات المتوفرة إلى تطوير مهارات العاملين وإلى تمكنهم من التحكم في سيرورات الإنتاج المعقدة وفي التكاليف. هذه العملية تترافق مع استكشاف إمكانيات التحسين والانتقال التكنولوجي نحو زيادات وإضافات وتعلم تركيبات إنتاجية جديدة. تكون النتيجة الطبيعية لذلك هي انتقال البلاد من التقليد إلى التجديد والابتكار ومزيدا من التنافسية المترافقة مع تعميق النظم الوطنية للتجديد[65].

إن الانتقال الذي تحدثنا عنه لا يمكن أن يحدث إلا في بيئة تستجيب لشروط هي في المحصلة عوامل تحفيز وتسهيل وتفعيل للتجديد التكنولوجي. لنلاحظ أننا نعتبر التجديد البسيط والمتواصل والتجديد القائم على التقليد والتجديد الهادف إلى تخفيض التكاليف من صلب عملية التحكم التكنولوجي التي يجب أن ترافق كل اقتصاد يهدف إلى اللحاق برفع معدل الدخل الفردي لسكانه.

العناصر التي تحد قدرة اقتصاد ما على التجديد متنوعة جدا ولذلك يجدر بنا أن نلتقط تلك العناصر التي لها أعظم الأثر. تمنحنا الأدبيات التي تعالج هذا الأمر عدة عناصر مرشحة لتفسير وتيرة التجديد التكنولوجي في بلد ما. لنلاحظ أننا نعتبر أن بلدا مثل المغرب يمكن أن يستغل قدراته في مجالات لا تحتاج

63 USAID, Morocco Economic Performance Assessment, 2008, p. 7

64 Processus de production

[65] النظم الوطنية للتجديد هي المركب من المدارس والمعاهد والجامعات والمختبرات والشبكات وغيرها من المؤسسات والسياسات التي تمكن من اكتساب المعرف التكنولوجية وتداولها وتنميتها ونقلها إلى عمليات الإنتاج.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 93 06/10/2015 15:30:30

إلى تكنولوجيا تخومية[66] وإنما باستلهام الممارسات الجيدة وطرق وسيرورات الإنتاج المتوفرة وتطبيقها في كل مناحي الحياة الإنتاجية. لهذا السبب فإننا سنركز على العناصر المحفزة لهذا النوع من التجديد

تأطير المنافسة وحمايتها

- تتطور المؤسسات المنتجة والقطاع العمومي في بيئات تتميز بحدة المنافسة وبشكل المتابعة والمحاسبة المفروضة على القطاع العام (reddition de comptes) باعتباره يبحث عن تحقيق مصلحة المواطنين. كلما كانت المنافسة في قطاعات الإنتاج حادة وقوية كلما فرض على المؤسسات المنتجة مزيدا من مجهودات التحسين والتجديد لرفع الجودة وخفض الأثمان. من ناحيته يرفع القطاع العام من أداءه حينما تكون إكراهات المحاسبة والشفافية قوية ومنفذة.

المنافسة التي تفرض على المقاولات قد تكون داخلية وقد تكون خارجية. في المغرب نمت المؤسسات المنتجة في ظروف منافسة منخفضة خصوصا في الستينات والسبعينات. المنافسة المنخفضة كان سببها وجود احتكارات وضرورة التوفر على رخص لمزاولة كثير من الأنشطة. زد على هذا أن سياسة الإعانات والإعفاءات الضريبة والتسهيلات التمويلية لم تربط بإنجازات تمكن من انتقال المؤسسات المنتجة من القطاعات ذات التكنولوجيا البسيطة إلى القطاعات ذات التكنولوجيا المعقدة. أسوء من ذلك فالمؤسسات لم تكن تحت أي إكراه لإنجاز ما اعتبرناه التجديد التدريجي المؤدي لتحسين الإنتاجية والمؤدي قدما إلى التكنولوجيات المتطورة. لنشر أن الاقتصاد السياسي للمغرب يمكن من تحديد آليات تم عبرها التحكم في الشأن الاقتصادي رغبة في التحكم في المجتمع من طرف السلطة.

وحينما تنفتح البلاد على الخارج ويفرض الاستيراد بقيود جمركية مخفضة تصبح المقاولات الداخلية تحت ضغوط تنافسية قوية. توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية أكادير واتفاقية التبادل الحر مع تركيا واتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية و وتوقيع اتفاقية منظمة التجارة الدولية كان من انعكاساته دخول مقاولات جديدة للمغرب واستيراد منتوجات ذات كلفة أدنى وجودة أعلى مما هو متوفر في المغرب، هذا أدى إلى اشتداد المنافسة التي تواجهها المقولات المغربية.

بالنسبة للقطاع العمومي فإن طرق التدبير وغياب الشفافية والمحاسبة التي يفرضها المواطنون أدتا إلى شيوع الاستعمالات غير فعالة للموارد وانخفاض الجودة وإلى وجود تبذير صارخ في حالات متعددة. كلما زادت آليات المراقبة والمحاسبة والتتبع من طرف المؤسسات المختصة والصحافة الحرة والفعالة وجمعيات المجتمع المدني كلما زاد استعمال الموارد العامة في المجالات المنتجة ونقص التبذير ووجهت الموارد العامة إلى القطاعات ذات أعلى جدوى.

---

[66] التكنولوجيا التخومية هي التكنولوجيا الريادية والتي لا توجد أي تكنولوجيا أحسن منها. عموما هذا النوع من التكنولوجيا تنجزه الدول التي تتمكن من كل العمليات من تصميم وبناء نماذج لابتكار منتوجات وطرق إنتاج جديدة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 94 06/10/2015 15:30:33

في رأينا أن المنافسة الاقتصادية وكل الآليات التي تمكن من رفع كفاءة استعمال الموارد من شأنها أن تكون رافعة لتحسين الإنتاجية. الصعوبة التي تطرح هي كيفية قياس مستوى المنافسة في اقتصاد ما. في هذا التقرير سنستعمل معدل الانفتاح كمؤشر لقياس مستوى المنافسة في الاقتصاد.

الانفتاح على المحيط الخارجي

أثبتت الدراسات أن معدل انفتاح البلدان لديه ترابطا عاليا مع وتيرة نموها. فحركة البضائع والخدمات والأشخاص والرساميل تمكن من انتقال الأفكار والتجديدات من دولة إلى أخرى. وكلما كانت دولة ما منفتحة كلما استطاعت الاستفادة من التحولات التي تحدث في دول أخرى. وبالنسبة للدول الصغيرة لا يمكنها، من أجل استدامة زيادة معدلات رفاه الأفراد، أن لا تكون منفتحة.

صحيح أنه في المغرب كان خيار الانفتاح وهاجس التصدير حاضرين منذ الاستقلال ، حيث تمت بلورة وإعمال مجموعة من السياسات بهدف إنعاش الصادرات. كان من نتائج هذه السياسات أن المغرب من بين دالول العربية التي لديها أكبر عدد من المنتوجات في لائحة صادراتها. إذا كانت الجزائر تصدر 184 منتجا والعربية السعودية 336 (معطيات 2004) فإن المغرب يصدر 1120 منتجا. نتيجة هذه المجهودات هي أن المقاولات المغربية راكمت قدرات محترمة في مجال استكشاف الأسواق والاندماج في سلاسل الإنتاج عالميا.

مع ذلك فالآليات التي يحفز بها الانفتاح النمو تبقى متعددة منها حفز التجديد عبر نقل التطورات التي تحدث في الدول الأخرى. هذا يعني الاستفادة المجانية من مجهودات التجديد التي تحدث في الدول الأخرى. هذا يكون ممكنا بالنسبة إلى التجديدات التنظيمية والمؤسسية التي يحققها الآخرين. الآلية الأخرى هي الاستفادة من الرساميل الأجنبية عبر استقطابها مع ما تحمله من إمكانيات استثمارية جديدة ومن الاستفادات الجانبية من نقل للمعارف والمهارات والقدرات التنظيمية المتطورة. لقياس معدل الانفتاح سنستعمل المؤشر الذي درج على استعماله وهو مجموع الواردات والصادرات مقسوما على الناتج الداخلي الخام.

تأهيل الرأس المال البشري

تراكم الرأسمال البشري من أهم آليات حفز الإنتاجية. فالعمال في صحة جيدة وذوا تكوين جيد يمكنهم استعمال الموارد والآلات والمعدات بشكل أفضل. كما أن التعليم الكافي والجيد يمكنهم من الاستفادة من التعلم بالعمل ومن تطوير سيرورات الإنتاج بسبب المهارات العملية التي يراكمونها عبر الزمن. لقياس توفر رأس المال البشري سنستعمل معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 95 06/10/2015 15:30:34

الخصوصيات البنيوية للاقتصاد

بدأت الأدبيات الاقتصادية تنتبه إلى أن بنية الاقتصاد تأثر على فعالية الإنتاج بشكل مباشر أو غير مباشر. فكلما كان الاقتصاد أقل اعتمادا على الفلاحة كلما كان التجديد أسرع يعني أن الاعتماد على الصناعة والخدمات المتطورة يمكن من تنفيذ التجديدات ودمجها في الإنتاج بسرعة. لنلاحظ أن تأثير بنية الاقتصاد على التجديد والابتكار وكفاءة استعمال الموارد يتغير نمطه مع انتقالنا إلى الأعلى فيسلم الدول المتقدمة. هكذا فإن التجديد والابتكار وتحسين فعالية استعمال الموارد وزيادة التنافسية في الدول المتقدمة يكون في قطاعات التي يتم فيها انتاج البضائع المعتمدة على التكنولوجيا التخومية. لقياس بنية الاقتصاد سنستعمل نسبة الناتج الداخلي الخام الصناعي إلى الناتج الداخلي الخام الكلي.

تحفيز الاستثمار المباشر

الاستثمار مهم لثلاثة أسباب. السبب الأول أنه عنصر من الطلب فزيادته تأثر حالا على معدل النمو. السبب الثاني هو أن الاستثمار يمكن من تراكم الآلات والمعدات والمنشآت التي تمكن من حفز النمو في الأمد المتوسط. السبب الثالث يتمثل في أن الاستثمار بتمكين الفاعلين من شراء الأدوات والمعدات يمكن من زيادة الإنتاجية بسبب أن المعدات الجديدة صممت لجعل الإنتاج أكثر كفاءة. لقياس الاستثمار سنستعمل معدل الاستثمار وهو نسبة التكون الخام لرأس المال إلى الناتج الداخلي الخام.

لتكوين صورة عن المحددات الأساسية للنمو في المغرب سنقوم بإنجاز انحدار متعدد لمعدل النمو على المحددات الأساسية التي هي معدل الاستثمار، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام وحصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ومعدل الانفتاح. الجدول التالي يعطي النتائج الأساسية.

رسم مبياني 5-12 : محددات معدل النمو والإنتاجية الكلية للعوامل (1980-2012)

المتغيرات المستقلة	معدل النمو		الإنتاجية الكلية للعوامل	
	المعامل	متغير مؤثر أو غير مؤثر	المعامل	متغير مؤثر أو غير مؤثر
الثابت	-0.3591	مؤثر	0.23	غير مؤثر
معدل الانفتاح	0.0014	غير مؤثر	0.0002	غير مؤثر
حصة الفلاحة في ن.ج.خ	0.017	مؤثر	0.0154	مؤثر
حصة الصادرات في ن.ج.خ	0.0035	غير مؤثر	-0.0026	غير مؤثر
معدل الاستثمار	- 0.0029	غير مؤثر		
حصة الصناعة في ن.د.إ			-0.0249	مؤثر

المصدر: حساباتنا اعتمادا على معطيات WDI

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 96 06/10/2015 15:30:34

هذه المحاكاة تظهر أن النمو يتأثر بشكل إيجابي بمعدل الانفتاح وبحصة الفلاحة في ن.د.خ وبحصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام. الغريب أن معدل الاستثمار يؤثر سلبا على معدل النمو. من ناحية سلوك الإنتاجية الإجمالية للعوامل فإنه يتأثر إيجابيا بالانفتاح. حصة الفلاحة تأثر إيجابا على إ.إ.ع. أما حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام فتأثر سلبا على مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل. لتكون لنا صورة عن استشرافات النمو سنقوم في الجزء المتعلق بالرؤية باستكشاف أكثر عمقا لمعرقلات وكوابح النمو وخصوصا ذالك الجزء المتأتي من الإنتاجية

خلاصة ذلك ، فالدراسات المتوفرة عن الاقتصاد المغربي بالمقارنة مع الدول الأخرى تمكن من ملاحظة وجود مشكلات و عراقيل متعددة تحد من الاشتغال السلس للاقتصاد بغية تحقيق معدلات نمو عالية وكافية لتحسين رفاه الأفراد وخفض معدل البطالة. من مظاهر هذا الوضع انخفاض معدل الاستثمار وعائده في بعض المراحل وانخفاض كفاءة استعمال الموارد في الاقتصاد في أغلب الفترة من 1980 إلى 2012.

في اعتقادنا أن التشخيص الجيد لهذه المعرقلات يفترض التركيز على فئة العراقيل التي تمكن إزالتها من إطلاق تسارع للنمو في الحال. هذه المقاربة تصبح أكثر إلحاحا إذا علمنا أن المغرب قام بإصلاحات بنيوية همت القطاع المالي وبيئة الأعمال ومجال البنيات التحتية وتمكن من التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية المتمثلة في التضخم وعجز الميزانية ومن تحقيق انفتاح عال على التجارة والاستثمار الدوليين ورغم ذلك لم يكن النمو في الموعد. أكثر من ذلك استطاعت دول مشابهة من الالتحاق بمستوى الدخل الفردي للمغرب وتجاوزه مثل الصين. في الجزء الثاني من هذه الدراسة سنحاول أن نضع أيدينا على العراقيل التي تمثل أهم كوابح النمو في المغرب.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 97 06/10/2015 15:30:35

إطار 5-2 : طريقة حساب مؤشرات الإنتاجية

Dependent Variable: GY
Method: Least Squares
Date: 03/09/14 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.339123	0.089992	-3.768353	0.0008
OPENESS	0.001414	0.003136	0.450843	0.6557
SHAREAGRI	0.017538	0.004180	4.195365	0.0003
INVESTRATE	0.003516	0.002811	1.250854	0.2217
EXPORTSGDP	-0.002947	0.005427	-0.542951	0.5916

R-squared	0.448384	Mean dependent var	0.038682
Adjusted R-squared	0.366664	S.D. dependent var	0.045451
S.E. of regression	0.036171	Akaike info criterion	-3.658509
Sum squared resid	0.035325	Schwarz criterion	-3.429488
Log likelihood	63.53615	F-statistic	5.486781
Durbin-Watson stat	2.237082	Prob(F-statistic)	0.002293

Dependent Variable: PTF
Method: Least Squares
Date: 03/09/14 Time: 22:30
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.236914	0.307458	0.770557	0.4477
OPENESS	0.000209	0.002545	0.081933	0.9353
SHAREAGRI	0.015427	0.004577	3.370211	0.0023
SHAREMANUF	-0.024995	0.011241	-2.223618	0.0347
EXPORTSGDP	-0.002663	0.004631	-0.574973	0.5701

R-squared	0.524738	Mean dependent var	0.002961
Adjusted R-squared	0.454329	S.D. dependent var	0.049176
S.E. of regression	0.036326	Akaike info criterion	-3.649952
Sum squared resid	0.035629	Schwarz criterion	-3.420931
Log likelihood	63.39924	F-statistic	7.452700
Durbin-Watson stat	2.269466	Prob(F-statistic)	0.000352

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 98 06/10/2015 15:30:37

النمو الاقتصادي وسؤال التنافسية

بغض النظر عن التعريفات المختلفة التي تحوم حول مفهوم التنافسية[67] ، يمكن أن نعرفها على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[68]. فأهميتها تكمن في تمكين الاقتصاد الوطني من تعظيم الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي وتدليل مهدداته. بل هناك من الاقتصاديين (Petrella Riccardo) [69] من ذهب إلى أن التنافسية أصبحت هدفا رئيسيا وليست وسيلة فحسب، خصوصا بالنسبة للدول النامية. هذه الأخيرة أصبحت مجبرة على تقوية تنافسيتها للتصدي للعولمة الاقتصادية الجارفة ، بحكم أن هذا المطمح هو من أهم تحديات القرن الواحد والعشرين بالنسبة لهذه الإقتصاديات. وتنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (مثل تقرير الاستثمار العالمي ، المنتدى الاقتصادي العالمي ، منظمة الأمم المتحدة ، *Heritage Foundation*...) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة التنافسية، ر غم أن هذه المؤشرات تثير جدلاً على المستوى الدولي، سواء فيما يتعلق بمنهجيتها أو طريقة أعدادها، أو المعطيات المستعملة[70] (انظر إطار 6-1)

كما أن علاقة التنافسية بالنمو الاقتصادي هي علاقة جدلية قوية رغم ما قد يشوب مؤشر النمو (تطور ن.د.إ) من عيوب منهجية[71]. فكلاهما يفسر الآخر وكلا هما يؤثر على الآخر ويتأثر به : فتعزيز التنافسية الوطنية على المستوى الدولي والإقليمي قد يمكن البلاد من تحقيق رصيدها الايجابي من النمو الاقتصادي ، كما أن تحسين مؤشرات النمو من شأنها تعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالمغرب لديه اقتصاد صغير ومفتوح. لتحسين رفاهية أفراده يجب أن يواصل نمو ناتجه الداخلي الخام بشكل عال ومتواصل. من أجل ذلك يفترض عليه تحقيق تكامل استراتيجي مع الاقتصاد العالمي. هذا

---

[67] أختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محدد ودقيق للتنافسية ، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة، ويستعمل البعض الآخر مفهوم واسع يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي، وهذا ما يظهر جليا في التعداد الكبير للمؤشرات المستعملة لقياس القدرة التنافسية.

[68] Forum Economique Mondial, Rapport sur la Compétitivité Universelle, 2001

[69] Petrella riccardo, "Critique de la compétitivité, l'idéologie de la guerre économique et de la survie sociale des meilleurs à la lumière du 11 septembre", P2.

[70] ibid

[71] يبقى مؤشر ن.د.خ (PIB) مشوب بعيب منهجي رغم أهميته ، لأنه قد لا يميز المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة مثال الفسفاط ولا المداخيل الناجمة عن استغلال الأصول المتراكمة من جانب الأجيال السابقة، ولا المداخيل من القيمة المضافة الاقتصادية الحقيقية مثل الابتكارات، التقنية وعملية التحويل.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 99 06/10/2015 15:30:38

التكامل يفترض القدرة على تصدير منتجات وجلب مواد خصوصا لبلد لديه حاجيات هيكلية من أجل استيراد المواد الطاقية والمواد الغذائية والمعدات والآلات وغيرها من البضائع الضرورية. من جهة أخرى يجب الاستفادة من الرساميل المتجولة خصوصا تلك التي تمثل استثمارا مباشرا. من ناحية الواردات يجب على المقاولات المغربية أن تكون قادرة على التنافس مع المنتجات المستوردة ومع المقاولات التي تقرر الاستقرار في المغرب. هذه الرهانات تفترض مستوى عال من تنافسية الاقتصاد المغربي. في هذا النقاش سنركز على الصادرات وحركيتها وعلى الوضعية التنافسية للاقتصاد المغربي بعرض مجموعة من المؤشرات التي تمنح فكرة عن بيئة الأعمال في المغرب.

و نعتقد في هذا الصدد ان عدم تمكن المغرب من دخول مرحلة تسارع النمو و الاشكالات التي ترتبط بمسار النمو في المغرب و المشار اليها سابقا ترتبط في جزء كبير منها في ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني. كما ان استمرار هذه الاشكالية قد ترهن آفاق نمو الاقتصاد المغربي ليس فقط بالنظر للمنافسة القوية و المتنامية في الاسواق العالمية، و لكن ايضا بالنظر الى بداية تشكل خريطة اقتصادية جديدة بظهور فاعلين جدد و بتدشين مرحلة انزلاق مركز ثقل الاقتصاد العالمي الى مراكز اخرى والتي يظل ارتباطها ضعيفا مع المغرب.

من أجل تعميق النقاش حول سؤال التنافسية وعلاقتها بالنمو ، سينصب فتحليلنا على سؤالين فرعيين ، كلامها مكمل للآخر : من جهة ، ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تشخيص يمكننا من التعرف على إمكانات التحول والفرص المتاحة ، ولاسيما تطور الصادرات المغربية وبنيتها وتوزعها الجغرافي ، فضلا عن رصد تحولات الاقتصاد العالمي مع ما يمنحه من فرص وما يفرضه من تحديات. ؟ ومن جهة أخرى ، ما مدى نجاعة الحوافز التي قامت الدولة بإعمالها لدعم التنافسية وتحسين مناخ الأعمال ؟

ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الوطني ؟

عموما ، ترتبط القدرة التنافسية بعوامل متعددة و متكاملة، منها ما يدخل ضمن السياسات الأفقية الداعمة لمردودية عوامل الانتاج (مناخ الاعمال، الابتكار،) و منها ما هو مرتبط بالسياسات القطاعية ومدى ارتكازها على تقييم دوري لمؤهلات الاقتصاد المغربي و ملائمتها لدينامية محركات نمو الاقتصاد العالمي، فضلا عن توفر شرط متانة الاطار الماكرو اقتصادي.

و هكذا، فبالإضافة الى ضعف الانتاجية، (انظر الفصل السابق) فضعف تنافسية الاقتصاد المغربي تتجلى اساسا في النقط التالية:

1. ضعف المجهود التصديري
2. هشاشة القاعدة التصديرية
3. الآثار الجانبية لاتفاقيات التبادل الحر
4. التموقع غير الملائم جغرافيا

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 100 06/10/2015 15:30:39

5. التأثر بتصدعات الاقتصاد العالمي

ضعف المجهود التصديري

يتميز البروفايل التجاري للمغرب بضعف مجهوده التصديري حيث تراوح خلال المرحلة المعنية بالدراسة في حوالي 17 بالمائة من الناتج الداخلي الخام و الذي يبقى ضعيفا بالمقارنة مع دول مثيلة كتونس والاردن[72].

رسم مبياني6 -1 : مقارنة مجهود التصدير مع بعض الدول المتوسطية

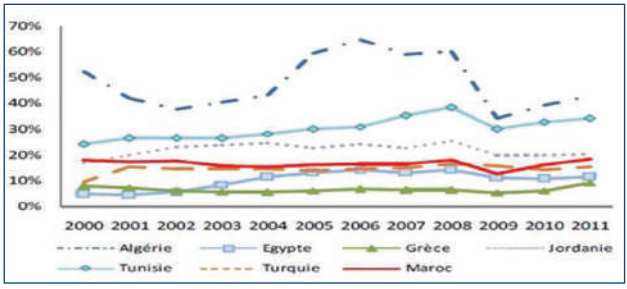

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، 2013

كما يبقى هذا المعدل دون مستوى الحجم الاقتصادي للمغرب. فإذا كانت حصة المغرب في الناتج الداخلي الخام العالمي تقارب 1,3 بالمائة سنة 2012 فإن حصته في الصادرات العالمية لا تتجاوز 0,12 بالمائة بالنسبة للسلع[73] و 0,3 بالنسبة للخدمات التجارية. و حسب نمودج الجادبية (modèle de gravité) المعمول به على نطاق واسع لقياس كثافة التجارة الخارجية ، فكان ينبغي ان يكون مجهود التصدير اكثر من ضعف المستوى المسجل باعتبار أن البحوث التجريبية المنجزة على هذا الصعيد بينت أن معدل المرونة بين الناتج الداخلي الخام و حجم التجارة الخارجية يقارب الوحدة. كما ان هذا المجهود يعكس ضعف فعالية الخيارات التجارية المعتمدة من قبيل تركيز التجارة الخارجية على عاملي القرب و التاريخ المشترك (فرنسا و اسبانيا) و التوقيع على عدد هائل من اتفاقات التبادل لحر و التي كان من المفترض ان تتيح للمغرب توسيع قاعدته التصديرية. و هكذا، فإن تصنيف المغرب على مستوى وزنه في التجارة الخارجية تراجع نسبيا في السنوات القليلة الماضية حيث يحتل المرتبة 71 عالميا سنة 2012 بالنسبة لحجم صادرات السلع (47 عالميا بالنسبة للواردات) و 47 بالنسبة لصادرات الخدمات (67 عالميا بالنسبة للواردات).

[72] أنظر وزارة المالية

[73] لاحظ ان الارتفاع المسجل سنة 2008 يعود بالاساس الى ارتفاع أسعار الفوسفاط في الاسواق العالمية, في حين أن متوسط حصة المغرب في التسعينات كانت في حدود 0,13 و هو مايعني أن حصة المغرب انخفظت بالقارنة مع هذه المرحلة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 101 06/10/2015 15:30:42

رسم مبياني6 -2 : صادرات المغرب في الصادرات العالمية

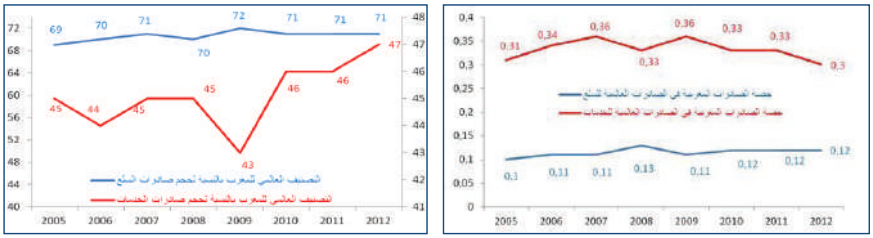

و بالنظر الى هذا الضعف في المجهود التصديري فإن مساهمة الصادرات في النمو تبقى ضعيفا بل أحيانا سلبية. و على العموم، فلم تتجاوز هذه المساهمة 1.8 بالمائة أي مايعادل نصف مساهمة الصادرات التونسية في نمو هذا البلد ذو البنية الاقتصادية المشابهة للمغرب.

رسم مبياني 6 -3 : مساهمة الصادرات في النمو

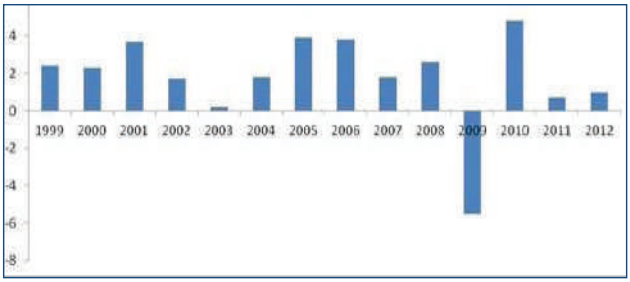

إطار 6 -1 : مقارنة طرق قياس التنافسية

البيئة	المؤشر	السنة	الرتبة الأولى	عدد الدول	الطريقة
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	فلندا	93	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط التنافسية للمؤسسة في دولة ما(تنظيم المؤسسة، بيئة الأعمال).
AT Kearney	المؤشر السري	2003	الصين	64	نتيجة لصبر آراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما.
تقرير الاستثمار العالمي FDI	FDI potential index	2003	الولايات المتحدة	140	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية.
AT Kearney	دليل العولمة	2004	أيرلندا	62	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كل نوع (تجارة، رؤوس أموال، الأفكار، التكنولوجية...).

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 102 06/10/2015 15:30:47

منظمة الأمم المتحدة UN	مؤشر التنمية البشرية	2003	النرويج	175	مؤشر مركب يتكون من بضعة مقاييس تخص الصحة، التعليم والدخل حسب الفرد.
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	GCI	2003	فلندا	102	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس العوامل الكلية للنمو(البيئة الكلية للاقتصاد، السياسة، التكنولوجية).
المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD	مؤشر التنافسية الإجمالية	2004	USA	52	مؤشر مركب مكون من 200 مؤشر كمي للتنافسية(النتائج الاقتصادية الكلية، الهياكل القاعدية، التكنولوجية، الإدارة).
Heritage Foundation	Economic Freedom Index	2004	هونغ كونغ	153	مؤشر مركب متكون من بضع عشرات المقاييس تقيس تدخل الدولة في الاقتصاد(الجباية، النفقات العمومية، التدخلات التنظيمية).
تقرير الاستثمار العالمي FDI	مؤشر الفعالية	2003	بلجيكا و لكسمبورغ	140	متوسط على ثلاث سنوات(1999-2001) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة ومقارنتها بالناتج المحلي الصافي

فضلا على ذلك ، نلاحظ أن بنية الصادرات المغربية تظهر تركزا عاليا. هذا التركز يظهر في البضائع المصدرة وفي الوجهات الجغرافية التي توجه إليها هذه الصادرات. الجدول اسفله يعطينا مقياسا للتركز باستعمال حصة الصادرات من البضائع الأربعة الأعلى إلى مجموع الصادرات أو نصيب الوجهات الأربع الأولى إلى مجموع الصادرات.

رسم مبياني 6-4 : تركز الصادرات حسب الوجهة و المنتوجات - 2011

	المغرب	تركيا	بولونيا	تونس	ك. ج.	الصين
حسب الوجهة %	50	25.4	43.7	65.8	48.3	44
حسب المنتوجات %	32.6	20	13.7	30	30	20

المصدر : أعد بمعطيات الأمم المتحدة كومتراد كما هي في مركز التجارة العالمية

من ناحية أخرى تظهر المعلومات المتوفرة إلى أن عدد المنتوجات المصدرة جد منخفض في المغرب مقارنة مع دول مثل إندونيسيا، والمكسيك. هذا العدد المنخفض من النتوجات المصدرة يعرض المغرب لمخاطر نتيجة التحولات التي تطرأ على الطلب العالمي.

رسم مبياني 6-5 عدد المنتوجات المصدرة: 2004

السنة	المغرب	إندونيسيا	مكسيك
2004	1120	2849	3266

المصدر: هاوسمان، كلينكر و لوبيز-كاليكس (2010)، تنويع التصدير في الجزائر، في تنافسية التجارة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، البنك الدولي، ص. 65

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 103 06/10/2015 15:30:48

ملمح آخر لضعف الصادرات المغربية هو تدني معدل الاستكشاف. هذا الجانب يتعلق بالتجديد في لائحة المنتوجات التي تصعد في قائمة الصادرات المغربية. المعطيات المتوفرة تشير إلى أن هذا الجانب يمثل نقطة ضعف في الصادرات المغربية. إذا ركزنا على 20 منتوجا التي توجد في أعلى قائمة الصادرات المغربية وقانا معدل نمو صادرات المغرب منها ومعدل نمو الطلب العالمي فإننا سنجد مجموعة من القطاعات النشطة والتي يمكن اعتبارها قاطرات لنمو الصادرات المغربية إلا أن تفحصها يظهر أنها قطاعات متدنية المحتوى التكنولوجي والتجديدي.

رسم مبياني 6-6 : تطور الصادرات المغربية مقارنة بتطور السوق العالمي : 2008-2012

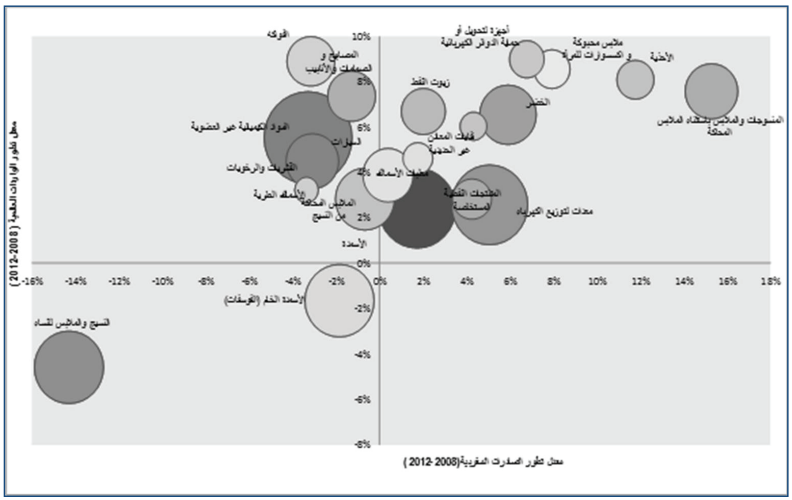

-

في رأينا أن هذه العناصر ماهي إلا أعراض عن معيقات عميقة ولعرضها سنستعمل الإطار الذي يقترحه تقرير التنافسية العالمية 2013-2014 الذي يعده منتدى الاقتصادي العالمي. هذا التقرير يمكن من إجراء مقارنات واسعة مما يمكن من تفهم وضعية المغرب في المحيط العالمي.

هذا الإطار يصنف أعمدة التنافسية إلى 12 ركيزة تمكن من حفز التنافسية وتزيد جاذبية وانسيابية بيئة الأعمال. أربعة أعمدة هي أساسات اقتصاد مجرور بالموارد، الأعمدة من 5 إلى 10 تمكن من تحسين فعالية الاقتصاد، الركيزتين الباقيتين تمكنان من حفز الاقتصاد عبر التجديد والابتكار.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 104 06/10/2015 15:30:50

رسم توضيحي 6-1 : دعامات التنافسية

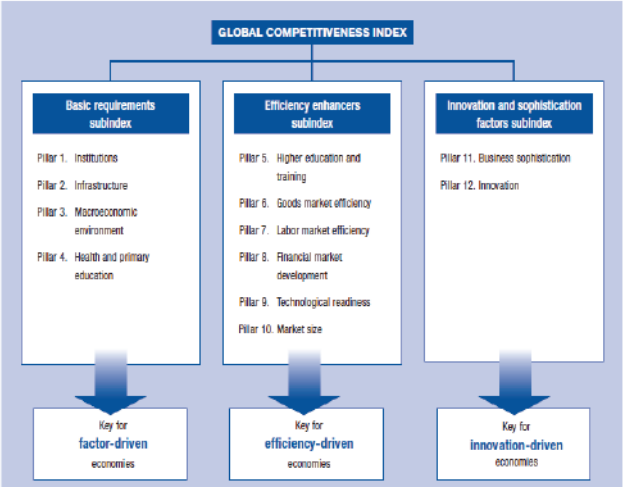

المصدر : تقرير منتدى المنتدى الاقتصادي العالمي 2014

كل ركيزة للنمو يتم تحديد رافعاتها التي تمثل ملامح للبيئة الأعمال. عدد المؤشرات التفصيلية هو 114 مؤشرا. كل مؤشر يتم تنقيطه بطريقة محددة ويتم التجميع لحساب النقطة العامة. الأعمدة من 1 إلى 4 اعتبرت من الضرورات وتم ترجيحها ب40 بالمائة في النقطة العامة. الأعمدة المتعلقة بمحفزات الفعالية وبمحفزات التجديد تم ترجيحها ب50 بالمائة وب +10 بالمائة

هشاشة القاعدة التصديرية وبنية التجارة الخارجية

بالرغم من تبنيه لسياسة انعاش الصادرات منذ السبعينات عن طريق تنويع بنياته الانتاجية لصالح بعض الصناعات الخفيفة خاصة التحويلية منها، فإن المغرب لم يواكب ذلك بتأهيل ديناميكي لمؤهلاته القطاعية، حيث لازالت ترتكز صادرات المغرب على بعض المنتجات كالصناعات الغذائية و النسيج و الفوسفاط و مشتقاته التي تشكل أكثر من 60 بالمائة من صادرات المغرب في المتوسط.

رسم مبياني 6-7 : بنية صادرات المغرب حسب القطاعات

2007	2008	2009	2010	2011	2012	
16,4	30,8	14,7	21,7	24,8	23,4	الفوسفاط و مشتقاته
19,2	16,8	22,0	17,8	16,1	15,8	الفلاحة و الصناعات الغذائية
25,0	18,6	23,9	18,3	16,5	16,0	النسيج و الجلد
9,4	8,2	9,8	11,1	12,0	12,2	السيارات
7,4	*6,4*	*7,3*	*8,9*	*9,0*	*7,2*	أسلاك
0,4	*0,3*	*0,8*	*0,7*	*1,4*	*3,5*	التركيب
5,5	4,0	4,4	4,1	3,7	3,4	الالكترونيات

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 105 06/10/2015 15:30:51

أجزاء الطيارات	3,3	3,0	3,2	3,4	2,2	**2,3**
الصناعة الصيدلانية	0,4	0,3	0,4	0,4	0,3	**0,3**
قطاعات اخرى	15,0	13,4	13,8	13,1	12,3	**14,2**
المجموع	100	100	100	100	100	**100**

المصدر :

رسم مبياني 6-8 : تطور الصادرات المغربية

	قيمة الصادرات المغربية (2012-2008)	معدل تطور الواردات العالمية (2012-2008)	معدل تطور الصادرات المغربية (2012-2008)
المواد الكيميائية غير العضوية	2 010	5,5%	**-3,3%**
الأسمدة	1 516	2,4%	**1,7%**
معدات لتوزيع الكهرباء	1 504	2,6%	**5,1%**
الأسمدة الخام (الفوسفات)	1 246	-1,7%	**-1,8%**
النسيج والملابس للنساء	1 219	-4,6%	**-14,3%**
الملابس المحاكة من النسيج	884	2,8%	**-0,7%**
الخضر	827	6,5%	**5,9%**
القشريات والرخويات	714	4,5%	**-3,1%**
المنسوجات والملابس باستثناء الملابس المحاكة	709	7,6%	**15,3%**
معلبات الأسماك	666	3,9%	**0,4%**
المصابيح والصمامات والأنابيب	595	7,4%	**-1,3%**
الفواكه	592	8,9%	**-3,1%**
زيوت النفط	500	6,7%	**2,0%**
المنتجات النفطية المستخلصة	393	2,8%	**4,2%**
الأحذية	344	8,1%	**11,8%**
ملابس محبوكة و اكسسوارات للمرأة	341	8,6%	**7,9%**
أجهزة لتحويل أو حماية الدوائر الكهربائية	311	9,0%	**6,8%**
السيارات	234	4,6%	**1,8%**
نفايات المعادن غير الحديدية	188	6,0%	**4,3%**
الاسماك الطرية	149	3,2%	**-3,4%**

فالمعطيات المتوفرة حول تطور التجارة الدولية وتجربة صعود الدول الآسيوية في السبعينات والثمانينات والصين في التسعينات وبداية القرن العشرين أثبتت أنه من الممكن الاستفادة من هذا الوضع لتحقيق الالتحاق الضروري بمستويات الإنتاج العالمية. القنوات التي يمكن أن نستعمل بها التجارة الدولية للالتحاق متعددة. التجارة الدولية تمكن من تصريف المنتجات في أسواق واسعة مما يمكن من تحقيق مزايا الإنتاج الواسع وبالتالي خفض التكاليف. الاستيراد يمكن من استعمال مدخلات تتضمن تكنولوجيا متطورة وأكثر كفاءة. القناة الثالثة التي تأثر بها التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني هي أنها تمكننا من اختبار قدرة المقاولات الوطنية على استكشاف تنظيم وإنجاز منتوجات منافسة للمنتوجات التي تنتجها المقاولات في الدول الأخرى. هذه الآلية تخلق المزيد من الضغوطات على المقاولات الوطنية للتجديد والتحسين والابتكار.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 106 06/10/2015 15:30:52

عند تفحص المعطيات المتوفرة نلاحظ أن الصادرات العالمية نمت منذ 1960 بأسرع من الناتج الداخلي الخام العالمي. حينما نقسم هذا الأخير على الصادرات العالمية نجد أن هذه النسبة تنخفض من أكثر من 8 في بداية السبعينات إلى تقريبا 3 في 2012. هذا يدل على أن التدفقات التي تتم بين الدول تزداد بأسرع من الإنتاج. هذا يمنح مزيدا من الفرص للدول التي تستعمل التجارة الدولية كقاطرة لنموها. بالنسبة للمغرب فإن نموحصة المغرب في السوق العالم يراوح مكانه كما يوضح ذلك المبيان التالي.

رسم مبياني6 -9 : تطور حصة المغرب في السوق العالمي (مؤشر 100 في سنة 2000)

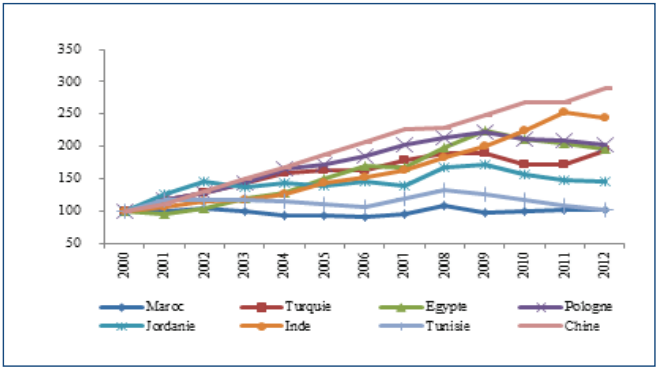

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد، مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية

هذا المبيان يوضح أن دولا مثل الصين والهند استطاعت أن تضاعف حصتها في السوق العالمي في الفترة من 2000 إلى 2012 في حين أن المغرب بالكاد يستطيع الحفاظ على حصته.

و بالاضافة الى جمود هذه البنية، فهذه الأخيرة تتميز بمضمون تكنولوجي ضعيف و كذا بحجم قار نسبيا للطلب الموجه اليها المستوى الدولي. و يبين البيان التالي مثلا حصة القطاعات في التجارة الخارجية الدولية حيث يوضح تراجع قطاع الاوليات من صناعات غذائية و معادن في بنية التجارة الدولية و التي مازالت تشكل بالمقابل جزءا مهما من صادرات المغرب.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 107 06/10/2015 15:30:53

رسم مبياني6 - 10: نسبة تطو التجارة الدولية من الصناعة و الطاقة والزراعة الغذائية

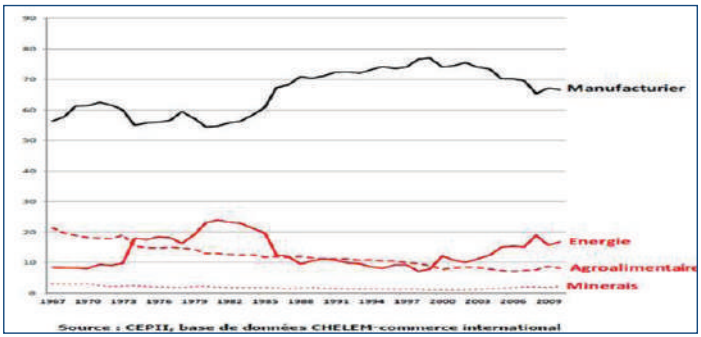

المصدر: مركز الدراسات الاستشرافية و المعلوماتية الدولية

إن هذه البنية التقليدية لم تتطور بشكل مهم خلال العشرية الماضية بالرغم من ظهور بعض القطاعات الجديدة كالالكترونيات و صناعة أجزاء الطائرات. و هو ما يؤكد قصور الفاعل الاقتصادي في المغرب (بما في ذلك صانع السياسة الاقتصادية) عن " اكتشافه للذات"[74] و عن قدرته على التجديد و الابتكار و التفاعل الايجابي مع التطور السريع لدينامية النمو على الصعيد الدولي.

كما أن تحليل دينامية التجارة الخارجية على المستوى الدولي بحسب استعمالات المنتوجات تبين استقرار الصناعات التحويلية التقليدية (كالنسيج) و الصعود القوي لمنتجات التجهيز و المنتجات الوسيطة (ماقبل الازمة)

رسم مبياني6 -11 : نسبة تطور التجارة الدولية للسلع

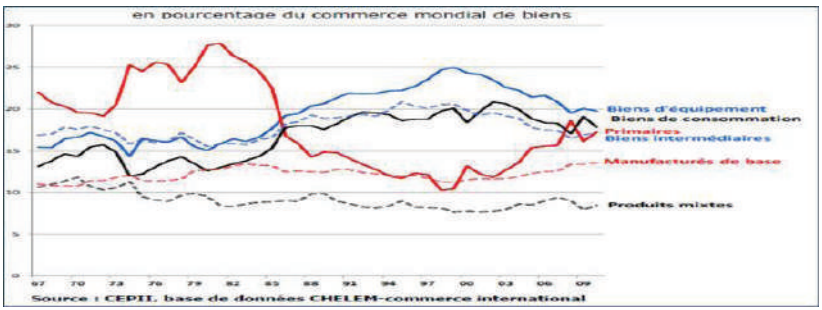

المصدر: مركز الدراسات الاستشرافية و المعلوماتية الدولية

و اذا كانت حصة منتجات التجهيز و خاصة المنتجات الوسيطة في صادرات المغرب قد شهدت بعض الارتفاع خلال عشر سنوات الماضية الا أن تموقع المغرب من خلال المناولة لا يمكنه من خلق قيمة

[74] سنعود الى هذا المفهوم في الباب التالي

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 108 06/10/2015 15:30:53

مضافة مهمة بشأنها خاصة و ان معظمها يتم من خلال النظام الجمركي للقبول المؤقت الذي شكل أكثر من 70 بالمائة من الصادرات الاجمالية للمغرب سنة 2012 على سبيل المثال[75].

رسم مبياني6-12 : حصتي المنتجات الوسطية و سلع التجهيز في الصادرات

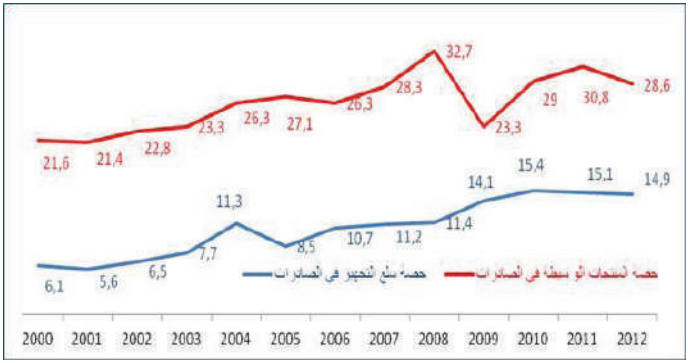

و مهما يكن، فمن الواضح ان السياسات القطاعية بما في ذلك بعض المهن الدولية للمغرب لم تأخذ دينامية التجارة الخارجية الدولية. فحصة الصناعات العدائية و النسيج و حتى صناعة السيارات عرفت انخفاضا مهما في بنية التجارة الدولية و هو ما يفرض تعديل تموقع المغرب في بعض القطاعات لاستثمار الطلب العالمي و الرفع من مساهمة الصادرات المغربية في النمو. و ينطبق نفس الأمر على صادرات الخدمات التي تتركز في المغرب على السياحة باكثر من النصف في الوقت الذي تعرف فيه حصة هذا القطاع انخفاضا مضطردا على الصعيد الدولي، بفعل صعود خدمات تجارية اخرى مرتبطة بالاتصالات و المعلوميات و النظام المالي.

الآثار الجانبية لاتفاقات التبادل الحر

لقد ترجم المغرب خياره الانفتاحي بالانضمام الى اتفاقات الغات (1987) و النظام النظام الشامل للافضليات التجارية بين الدول النامية (1988) و المنظمة العالمية للتجارة (1994) و كذا بتوقيعه على مجموعة من اتفاقات التبادل الحر[76] (مع 55 بلدا) و اتفاقات تجارية تفضيلية اخرى (مع 23 بلدا). وبالرغم من ان هذه الاتفاقات تمكن المنتوجات المغربية ولوج اسواق تضم اكثر من مليار مستهلك من

[75] انظر تقرير مكتب الصرف حول التجارة الخارجية لسنة 2012 ، ص. 46

[76] و يتعلق الامر باتفاق الشراكة مع الاتحاد الاروبي الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2000 و اتفاقية التبادل الحر مع الجمعية الاوروبية للتبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 واتفاقية التبادل الحر مع تركيا التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 200 واتفاقية اكادير مع تونس ومصر و الاردن التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2007 واتفاقية التبادل الحر مع الامارات العربية المتحدة التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 200 واتفاقية احداث المنطقة الكبرى التبادل الحر العربية التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 200 و اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الامريكية التي دخلت حيز التنفيذ في يناير . كما ان المفاوضات جارية مع كندا و دول افريقيا الغربية و الوسطى.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 109 06/10/2015 15:30:55

ذوي أكبر الدخول في العالم الا انها كانت لها نتائج عكسية على الاقتصاد المغربي. فهذه الاتفاقات استفاد منها شركاء المغرب اساسا كما يوضح ذلك تفاقم العجز التجاري المسجل مع مختلف البلدان التي تجمعها و المغرب اتفاق للتبادل الحر.

فالعجز التجاري مع الاتحاد الاوروبي الذي لم يكن يتجاوز 13 مليار درهم سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ تضاعف أربع مرات. و نفس الامر ينطبق على نتائج الاتفاقات الاخرى حيث تضاعف العجز بأكثر من ثلاث مرات مع الولايات المتحدة و تركيا و دول اتفاق اكادير بعد دخول الاتفاقيات الخاصة بهم حيز التنفيذ. و هكذا، فإن اكثر من ثلث العجز التجاري للمغرب لسنة 2012 يرتبط بتحرير التجارة الخارجية في اطار اتفاقات التبادل الحر التي تجمع المغرب و شركائه، و ذلك بمبلغ يفوق 65 مليار درهم، موزعة مابين52,7 مليار درهم مع الاتحاد الاوروبي و 7,4 مليار درهم مع الولايات المتحدة و 3,1 مليار درهم مع تركيا و 2,2 مليار درهم مع دول اتفاق اكادير.

رسم مبياني 6-13 : تأثير اتفاقية التبادل الحر

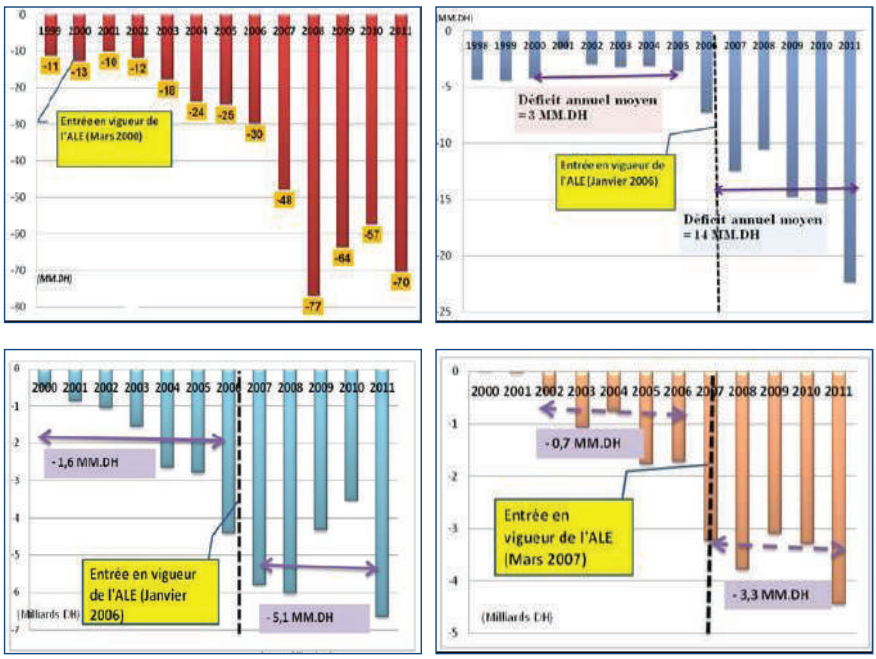

المصدر: المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية ، 2012

وبالإضافة الى ضعف حكامة هذه الاتفاقات (تعدد مضامين الاتفاقات و القواعد التجارية الاتفاقية، تعقد قواعد المصدر، غياب دراسات للآثار استباقية، مسلسل تأهيل القطاع الخاص كرد فعل و ليس كشرط لتعميق الانفتاح، غياب استراتيجيات قطاعية واضحة قبل الدخول في المسلسل، تغليب البعد

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 110 06/10/2015 15:30:58

السياسي أحيانا على الفعالية الاقتصادية، استغلال ضعيف للفرص التي تتيحها الاتفاقات حيث لا يتجاوز معدل استعمال الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي مثلا 25 بالمائة)، فإن النتائج المتواضعة لمسلسل التحرير يحيل على ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني و خاصة ضعف قاعدته التصديرية و جمود تخصصاته القطاعية.

إكرهات التموقع الجغرافي

القدرت التنافسية لاي اقتصاد ترتبط ايضا بمدى قدرته على تنويع اسواقه و استثمار الطلب العالمي الموجه اليه. الا ان الصادرات المغربية تتميز باستقطاب ثنائي يؤثر على فعالية نظامه الانتاجي. فمن جهة، وبالرغم من انخفاض نسبة الاتحاد الاوروبي من صادرات المغرب فلازالت هذه المنطقة تحتكر تقريبا نصف المنتوجات المغربية. كما ان صادرات المغرب للاتحاد الاوروبي موجهة اساسا الى فرنسا (21,4 بالمائة من صادرات المغرب) و اسبانيا (16,4 بالمائة من صادرات المغرب).

رسم مبياني 6-14 : تمركز المبدلات الخارجية حول الاتحاد الأوربي

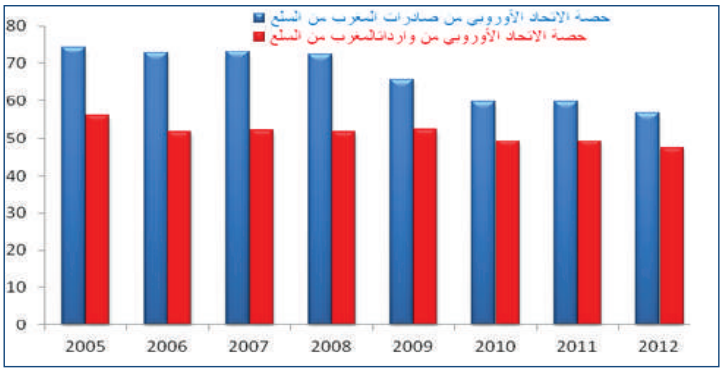

و تجدر الاشارة الى أن انخفاض حصة الاتحاد الاوروبي تعود بالأساس الى الازمة التي تعرفها حاليا اوروبا والتي خفضت بشكل كبير طلبها الموجه الى باقي دول العالم. كما ترتبط بتوسيع أسواق المكتب الشريف للفوسفاط في اتجاه بعض الدول الاسيوية (الهند و الصين و باكستان) و دول امريكا اللاتينية (البرازيل). وماعدا الفوسفاط، يلاحظ عدم تموقع المغرب بالشكل الكافي في الاسواق الصاعدة، حيث لم تعرف صادرات المغرب الى هذه البلدان سوى ارتفاعا محتشما بفضل صادرات الفوسفاط و مشتقاته في سياق ارتفاع أسعار هذا الاخير.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 111 06/10/2015 15:30:59

رسم مبياني 6-15 : تطور المبادلات التجارية مع بعض الدول خارج الاتحاد الاروبي

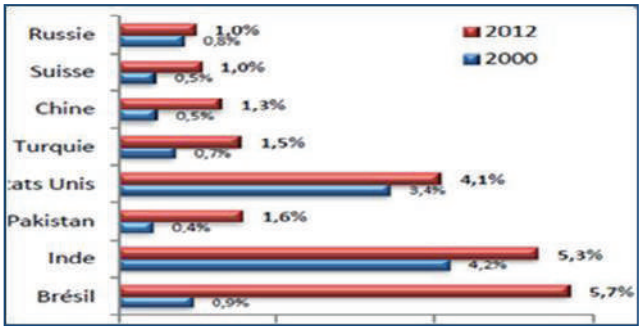

المصدر: المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، 2012

كما ان ضعف الاندماج الجهوي لا في اطار الاتحاد المغاربي و لا في اطار المنطقة الكبرى للتبادل الحر بين الدول العربية تحول دون تنويع أسواق المغرب. لذلك نعتقد ان بناء استراتيجية " تصدير زائد" عن طريق ثنائية " السوق و المنتوج" كانت ضرورية للولوج الى أسواق أخرى و تمكين الصادرات المغربية من المناعة اللازمة في حال انعكاس الدورة الاقتصادية لشركاء المغرب التقليديين، خاصة و ان حصة المغرب في السوق الاوروبية بدات تتراجع تحت تأثير المنافسة الشرسة لبعض الدول المنافسة. كما يوضح الرسم المبياني التالي :

رسم مبياني6 -16 : تأثير المنافسة الشرسة لبعض الدول المنافسة

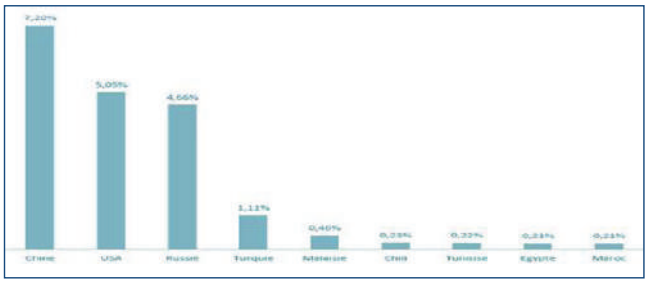

المصدر: وزارة التجارة الخارجية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 112 06/10/2015 15:31:00

رسم مبياني 6-17 : تطور التجارة الدولية

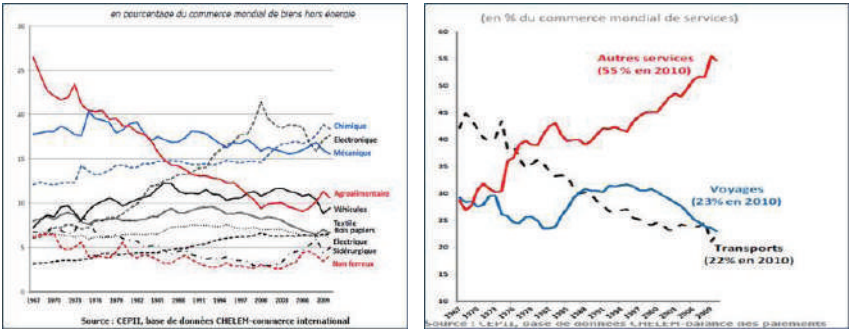

المصدر: مركز الدراسات الاستشرافية و المعلوماتية الدولية

تأثير تصدعات الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي يعرف مجموعة من التصدعات والتحولات تؤدي إلى انتقالات عميقة. في رأينا أن ثلاثة عناصر بالأهمية بمكان لأي دولة تبحث عن تموقع جيد في رقعة الاقتصاد العالمي. العناصر الثلاثة هي مجموعة الدول أكثر ديناميكية في العالم، التحولات التي حدثت على سلاسل الإنتاج والتكنولوجيات الصاعدة والتي تمثل محل التنافس العالمي و فرصا في المستقبل.

من ناحية الدول الصاعدة فإن ما يهم دولة مثل المغرب هو وجود أسواق واسعة ذات قدرة شرائية معتبرة وخصوصا أسواق تنمو بسرعة مما يمنح فرصا للتموقع فيها. لا يخفى على أحد أن الصين والهند والبرازيل من بين الدول التي تحقق نموا عاليا لناتجها الداخلي الخام ما يهمنا بالنسبة للصادرات المغربية هو أن هذه الاقتصادات الثلاثة تستورد كميات هائلة واستيرادها يزداد بوتائر عالية جدا. الجدول التالي يعطي فكرة عن تطور واردات دول أو مجموعات من الدول.

رسم مبياني 6-18 : معدل نمو استيراد البضائع من طرف دول أو مجموعات من الدول 2005 -2010

	إفريقيا الجنوبية	الصين	الهند	البرازيل	الاتحاد الأوروبي	و. م. أ
معدل النمو	51%	111%	129%	147%	27%	**14%**

المصدر : (Gereffi and Lee, 2012, p. 28)

تظهر هذه المعطيات الأسواق العالمية الواعدة. من جهة أخرى إن الدول الصاعدة ستمثل خزانا هائلا بالنسبة للقطاعات السياحية للدول المستقبلة. إن هذه الدول تعرف نموا هائلا للطبقة المتوسطة التي لديها الموارد للسفر والسياحة.

من التحولات العميقة التي ستطرأ على الاقتصاد العالمي هناك تعولم سلسلة الإنتاج. فعملية خلق القيمة سيتم تصورها وتصميمها وتنفيذها عالميا. سيتم وضع كل مرحلة من سلسلة الإنتاج في الدولة التي

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 113 06/10/2015 15:31:02

تمنح أحسن الميزات. هذا التحول يظهر في الأرقام حينما نفحص بنية التجارة الخارجية ونجد أن هناك بضائع في طور التصنيع يتم نقلها من بلد إلى بلد لاستكمال تصنيعها ونقلها إلى بلدان أخرى لتجميعها مع أجزاء تم تصنيعها في بلدان أخرى. هذا التحول أصبح ممكنا مع انخفاض تكلفة النقل والتنسيق والتواصل.

التحول الثالث الذي طرأ على الاقتصاد العالمي هو انتقال محور التنافس من العوامل المادية إلى العوامل غير المادية. لقد أصبح التنافس يحدث خصوصا في الدول ذات التكنولوجيا التخومية اعتمادا على التجديد. في هذا الإطار يجدر بنا أن نشير إلى تصنيف تقرير التنافسية العالمية 2013-2014 الذي ميز بين الدول التي تبني تنافسيتها على التجديد والدول التي تبني تنافسيتها على الفعالية والدول التي تبني تنافسيتها على العوامل.

ما مدى نجاعة الحوافز التنافسية في تحسين مناخ الأعمال ؟

يبرز دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، بقدرتها و حكامتها في توفير حوافز تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدماتية. وتتميز هذه الحوافز بكونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض بحيث يؤثر كل محفز في المحفزات الأخرى، ويتأثر هو بدوره ببقية المحددات، وعندما تتحقق كل هذه المحفزات تتمكن الدولة من إدراك ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة. وأهم هذه الحوافز :

1 الحرية الاقتصادية ؛

2 الحوافز الجبائية ؛

3 جودة الحكامة المؤسساتية ؛

4 السلم والاستقرار السياسي.

الحرية الاقتصادية

يمكن قياس الحرية الاقتصادية بالرجوع إلى أحد مؤشرات الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد Heritage Foundation سنويا وفقاً لعشرة ركائز أساسية هي: حرية الأعمال، وحرية التجارة، والحرية المالية، وحجم الحكومة، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية المالية وحقوق الملكية، والتحرر من الفساد وحرية العمل (انظر الإطار 6-3). فحسب هذا المؤشر فدرجة الحرية الاقتصادية في المغرب تقدر بـ 58.3. دوليا يصنف المغرب في الرتبة 103 ضمن الدول الأكثر حرية 103 في مؤشر عام 2014. برصيد 1.3 نقطة. وهو أسوأ من سنة 2013 بسبب انخفاض في حرية التجارة ، والتحرر من الفساد والرشوة ، و الحرية النقدية . وإقليما يصنف في المرتبة 10 من أصل 15 بلدا في منطقة الشرق الأوسط / شمال أفريقيا، و رصيده الإجمالي هو أقل بقليل من المتوسط العالمي (انظر الجدول). أما نقاط القوة فتمثلت في

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 114 06/10/2015 15:31:03

الحرية المالية التي حصل فيها المغرب على 78.1 كما حصل على تنقيط مرتفع فيما يخص حرية إنشاء المشاريع الاقتصادية حيث منح المؤشر 76,2 نقطة للمغرب.

رسم مبياني6-19 مقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية مع بعض بلدان برسم 2013

الدول المقارنة	المؤشرات المشكلة لمؤشر الحرية الإقتصادية										
	المؤشر التركيبي	حرية العمل	التحرر من الفساد	حقوق الملكية	والحرية المالية	حرية الاستثمار	الحرية النقدية	حجم الحكومة	والحرية المالية	حرية التجارة	حرية الأعمال
سنغافورة	**88.0**	90.0	92.0	91.1	91.3	97.1	91.4	82.0	90.0	75.0	80.0
ليتوانيا	**72.1**	60.0	48.0	92.8	53.6	77.6	64.1	78.3	86.8	80.0	80.0
قطر	**71.3**	70.0	72.0	99.8	81.2	69.4	63.4	80.3	82.5	45.0	50.0
الإمارات	**71.1**	55.0	68.0	99.9	85.1	74.0	77.6	83.9	82.6	35.0	50.0
إسبانيا	**68.0**	70.0	62.0	53.9	43.0	80.3	54.3	79.9	86.8	80.0	70.0
فرنسا	**64.1**	80.0	70.0	53.0	5.6	84.0	50.5	81.1	81.8	65.0	70.0
تركيا	**62.9**	50.0	42.0	77.0	64.9	68.2	43.1	73.3	85.2	65.0	60.0
المغرب	**59.6**	**40.0**	**34.0**	**71.4**	**64.3**	**76.4**	**30.1**	**78.9**	**70.8**	**70.0**	**60.0**
تونس	**57.0**	40.0	38.0	74.5	63.7	82.8	70.1	77.8	58.1	35.0	30.0
موريطانيا	**52.3**	25.0	24.0	80.3	74.7	43.3	51.1	75.1	64.8	45.0	40.0
الجزائر	**49.6**	30.0	29.0	80.4	44.1	65.2	52.6	76.6	67.8	20.0	30.0

المصدر : http://www.heritage.org/index/heatmap

فيبدو ف أنه على مدى التاريخ 20 عاما (انظر الرسم المباني أسفله) ، لم يحقق المغرب إلا مكاسب متواضعة في مؤشر الحرية الاقتصادية ، بما في ذلك حرية المالية ، وحرية التجارة ، و الحرية المالية ، بفعل تراجع مؤشر حقوق الملكية ، والتحرر من الفساد وعدم فعالية النظام القضائي. فقد انخفضت درجة الحرية الاقتصادية في المغرب ما يناهز 5 نقاط ، مما يجعل المغرب من ضمن أكثر 20 دولة تعرف الانخفاضا في مؤشر الحرية الاقتصادية . مما حدى بواضعي المؤشر إلى وضع المغرب ضمن خانة "الدول غير الحرة في الغالب" بعد أن كان يصنف ضمن خانة "الدول وسطية الحرية".

رسم مبياني6 - 20: تطور مؤشر الحرية الاقتصادية بالمغرب بين 1995-2014

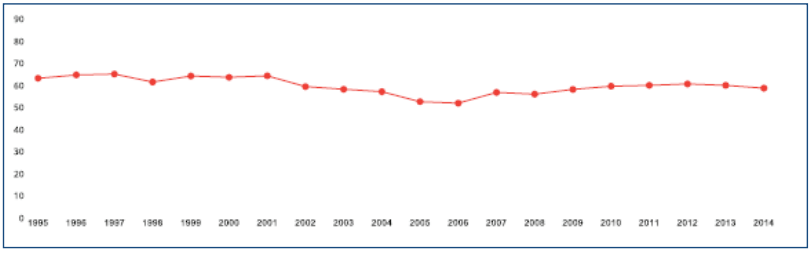

المصدر : http://www.heritage.org/index/heatmap

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 115 06/10/2015 15:31:05

مؤشر الحرية الاقتصادية

أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995م هذا المؤشر ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).
- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).
- حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- أداء القطاع المصرفي والتمويلي.
- ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من ن.د.إ).
- السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).
- وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية.
- مستوى الأجور والأسعار.
- نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءً على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً.

الحوافز الجبائية

المعدلات الحقيقية للتضريب الهامشي

من أهم الانتقادات الأساسية التي تخدش النظام الجبائي المغربي هو الضغط الجبائي المرتفع الدي يثيل كاهل المقاولات (ولاسيما الصغرى منها والمتوسطة)، حيث أن نسبة 30 بالمائة المطبقة على الشركات تبدو مرتفعة مقارنة مع بعض الدول. لكن هذا لا يتعني أن المغرب لا يوفر بعض الحوافز الضريبية التي من شأنها تقويض السعر الفعلي للتضريب الذي تخضع له المقاولات (مع العلم أن هذه الحوافز تسهم في ارتفاع التكاليف الإدارية و التأديب الجبائي).

لذلك فالسعر الإجباري للضريبة على الشركات يبقى مجرد مؤشر عن الضغط الجبائي المتحمل فعليا من طرف المقاولات. كما أن بعض النماذج قد يسرت تحليل السياسات و تقييمه اختيارات الإصلاح الجبائي بالمغرب بتقديمها "لمؤشرات مختصرة" حول الآثار المحتملة لتضريب الاستثمار الوطني والأجنبي و الذي لا يكون دائما بالأمر السهل ، عندما تحمل الإصلاحات الجبائية بعض التشجيعات للاستثمار (تقليص معدل التضريب على الأرباح مثلا) أو ، على العكس من ذلك ، مخاوف للمبادرات الاستثمارية (تقليص

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 116 06/10/2015 15:31:07

مخصصات الكلفة من الرأسمال مثلا)[77]. فتحليل معدلات الضريبية الهامشية الفعلية (Taux effectif d'imposition marginale (TEIM))بالاستناد فقط إلى العنصر الجبائية الصرفة و المعطيات حول ثقل رؤوس الأموال والتمويل[78] يسمح للمسؤولين السياسيين بتقييم مدى تشجيع النظام الجبائي القائم للاستثمارات ، وهل الإصلاح الجبائي يرفع أو يقوض من الانحرافات الجبائية (distorsions fiscales) .

هذه التحليلات مهمة في حد ذاتها من أجل تحديد الاستثمارات التي من الممكن أن تستفيد من سعر حقيقي للتضريب ، سواء كان مرتفعا أو منخفضا ، وعموما استخراج رزنامة من المقترحات النوعية المتعلقة بالآثار ذات المدى الطويل للانحرافات الجبائية على الاستثمار[79].

فالأسعار الفعلية للتضريب ذات الطابع المرتفع يمكن أن تؤدي إلى انحرافات في النشاط الاقتصادي على اعتبار هناك بعض الاستثمارات. وفي هذا الصدد يلاحظ أن المغرب بدل مجهودات مهمة بفعل الإصلاح الجبائي ومواسيق الاستثمار من تحسين مؤشر TEIM كما يوضح الرسم المباني التالي

رسم مبياني 6-21 : مقارنة مؤشر تطور السعر الفعلي للتضريب الهامشي للمغرب مقارنة مع بعض البلدان

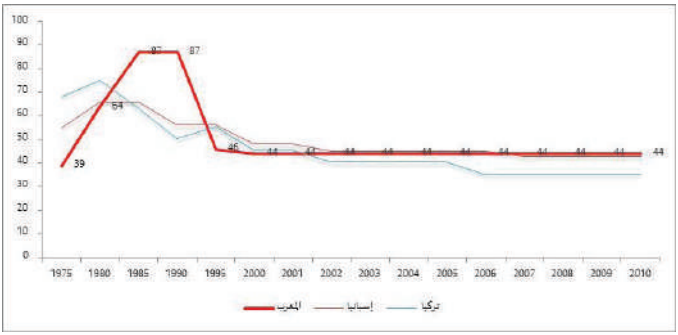

المصدر : CATO Institute – Perspective du Monde 2014

[77] Pour plus d'informations sur les modèles de TEIM et leurs applications, voir Boadway, R., N. Bruce, et J. Mintz (1984), "Taxation, Inflation, and the Effective Marginal Tax Rate on Capital in Canada," Canadian Journal of Economics, vol. 17, p.262-79. Voir égalementhttp://www.fraserinstitute.org/Commerce.Web/product_files/EffectiveTaxRatesEnterprises.pdf pour un résumé des analyses de TEIM avec des applications au Canada.

[78] Les TEI marginaux et moyens basés sur des paramètres fournissent généralement un champ d'application plus étendu pour chiffrer les mesures vis-à-vis de la charge fiscale sur une base décomposée, au contraire des taux d'imposition moyens basés sur les recettes. En effet, la capacité d'introduire les paramètres fiscaux dans lesmesures des TEI marginaux et moyens s'applique à des types spécifiques d'investissement (avec des valeurs de paramètres qui sont définies par la législation et la réglementation de l'impôt sur le revenu). La capacité de mesurer les TEI marginaux et moyens spécifiques à un type d'investissement donné est cependant limitée par la somme d'informations disponibles sur le poids représentatif des capitaux et du financement .

[79] Voir Jorgenson, D.W. (1963): Capital Theory and Investment Behaviour. American Economic Review 53, 247-59

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 117 06/10/2015 15:31:08

فبعد ان كان هذا المؤشر مرتفعا خلال سنوات الثمانيات حيث يصل إلى أكثر من 85 نقطة مقابل 50 أو 60 بالنسبة لبض الدول المقارنة ليتقلص إلى حدود 46 بفعل الإصلاح الضريبي الذي تم تفعيله تدريجيا بعد إصدار قانون الإطار لسنة 1984 ، و الذي تم تعضيديه بمجموعة من النفقات الجبائية لصالح المقاولة عبر القوانين والمواثيق المحفزة للاستثمار. لكن منذ ذلك الحين والمغرب يسجل استقرار ا في مؤشر TEIM في الوقت الطي تسعى فيه بعض الجول مثل تركيا إلى بدل مجهودات إضافية لتقليصه أكثر ، حيث يصل إلى حدود 35 نقطة. ويمكن القول أن هذا الثبات "السلبي" في الحفاظ على مؤشر TEIM في حدود 44 نقطة لمدة تزيد عن عشر سنوات يفسر ، ولو جزئيا ، ضعف جاذبية الاستثمار من منظور جبائي.

نجاعة النفقات الجبائية للاستثمار

عموما المستثمرون يفضلون سعر منخفض لتضريب المقاولات في البلدان المستقبلة والمطبقة على هامش أرباحهم المحتملة. وهكذا فالنفقات الجبائية التي تقدمها الدولة يمكن أن تلعب دورا مهما في الرفع من تنافسية استقطاب الاستثمارات ؛ حيث بلغت نسبة استفادة المقاولات من الاستفادة من النفقات الجبائية خلال 2012 نسبة 59.7 بالمائة و هو ما يناهز 20 مليون درهم من مجموع هذه النفقات.

رسم مبياني 6-22 : المستفيدون الرئيسيون من النفقات الجبائية (بملايين الدرهم)

المستفيدون	2010		2011			
	العدد	المبلغ	العدد	الحصة	المبلغ	الحصة
المقاولات	**166**	**17 091**	**173**	**43,4%**	**19 154**	**59,7%**
من بينها:- المنتشون المقاريون	*15*	*2 591*	*16*	*4,0%*	*3 072*	*9,6%*
- المصدرون	*12*	*2 418*	*12*	*3,0%*	*2 981*	*9,3%*
الأسر	**103**	**9 285**	**110**	**27,6%**	**9 627**	**30,0%**
المرافق العامة	**55**	**3 217**	**56**	**14,0%**	**3 143**	**9,8%**
آخرون	**60**	**209**	**60**	**15,0%**	**151**	**0,5%**
المجموع	**384**	**29 801**	**399**	**100,0%**	**32 075**	**100,0%**

المصدر : تقرير وزارة المالية حول النفقات الجبائية 2013

لكن المقاربة يجب ألا تغيب عن نظر المسؤولين من خلال :

- احتساب كلفة النفقات الجبائية بشكل دقيق لسي فقط من باب رصد الحجم المالي للنفقات الجبائية ولكن كذلك احتساب ، كلما أمكن ، للآثار الإجابية لذلك (externalités postives) ؛
- تفادي النفقات المزدوجة ، والتي يمكن أن تتداخل فيما بينها أو تتناقض ، وذلك بالتحديد الواضح للنفقات الجبائية و النفقات المباشرة المتعلقة بالاستثمار ؛
- تحسين جودة توقعات الموارد و دعم التخطيط الجبائي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعد النفقات الجبائية و بعد النفقات المباشرة ؛

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 118 06/10/2015 15:31:09

- القيام بتقييم لكيفية توزيع التحفيزات الجبائية، وذلك من خلال تقييم التنازلات الجبائية الممنوحة لكل فئة من الملزمين (وكذلك آثارها ، و تقويها و حذفها)
- تقزيم مجال تدخل الرشوة في الإدارة الضريبية ، حتى يمكن الرفع من ثقة المستثمرين في النظام الجبائي المغربي.

جودة الحكامة المؤسساتية

صناعة القرار الاقتصادي

إن الحكامة السياسية والاقتصادية المعلن عنها رسميا لم ينبثق عنها إستراتيجية شفافة ومحكمة بآليات تنسيق سياسية ومؤسساتية واضحة المعالم ومن تم تحقيق النجاعة في التدخلات العمومية والخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[80]. فلا يعقل أن تقوم السلطات على تبني مبادرات عمومية في مجال التنمية بدون فتح المجال للبحث والنقاش والمشاورة والحوار الجماعي بشأن القضايا ذات الصلة بالمنطق الإستراتيجي للبلاد ،وأن تستوفي جميع المراحل المنطقية لاتخاذ القرار الاقتصادي[81]. حيث لا زال هناك حضور قوي للدولة المركزية و التدبير البيروقراطي للبرامج العمومية ، فضلا عن تجاهل إشراك المعنيين مباشرة بنتائج البرامج واستشارتهم (السكان ، المنتخبين المحليين ، الأطر التنفيذية على المستوى الترابي) ، مما يفقد هذه البرامج الدعم اللازم الذي يمكن أن تحظى به من هده الفئات المعنية بها ومدى قابليتها للمساهمة في تنفيذها.

فلا يمكن التسليم بـ "فرضية لي كوان يو" الرئيس السنغافوري الأسبق على أن تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع مرده بالأساس إلى الاسلوب "التكنقراطي-التسلطي" في تدبير الاقتصاد. خلافا لهذه الأطروحة عندما تجري الأمور بيسر ولا توجد محاذير تهدد الاقتصاد فإن دور الديمقراطية كأداة قد لا يبدو ملحوظاً بوضوح. لكن عندما تتعقد الأمور، لسبب أو لآخر، فإن الحوافز السياسية التي يقدمها الحكم الديمقراطي تكتسب قيمة عملية كبيرة .(Amartya Sen, Prix nobel 1998).

كذلك ، فإصرار السلطات في كثير من الأحيان على أن هناك "حالة استعجال" بلتخاذ بعض القرارات الحاسمة لا يكون دائما مستساغا ، بحيث يتم التركيز أكثر على القضايا قصيرة الأمد بدلا من القضايا

---

[80] Fondation Abderrahim Bouabid, ...

[81] يمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرار الاقتصادي في ما يلي : أ) القيام بدراسة تقنية لجوانب المشكلة الاقتصادية التى يحاول القرار معالجتها ؛ ب) اختبار سلامة بناء هذه السيناريوهات عن طريق مناقشتها مع جميع الأطراف التى من المنتظر ان يمسها القرار الاقتصادى بدرجة كبيرة ؛ ج) استبعاد بعض السيناريوهات واعادة تقدير التكلفة والعائد للأخرى المتبقية و اختيار السيناريو الذى يعتبر الأوفر حظا فى حل المشكلة الاقتصادية ؛ د) اختيار توقيت اتخاذ القرار، وهنا يجب التشديد على ان القرار وان كان صائبا ابتداء فإن تقديمه فى الوقت غير الملائم قد يجعل نتائجه كارثية، وعليه فمدى صواب القرار الاقتصادى لا ينفصم عن توقيت اتخاذه

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 119 06/10/2015 15:31:10

طويلة الأمد، رغم أن معظم الاقتصاديين يوافقون على كون الأمد الطويل أكثر أهمية من الأمد القصير.
(Finn Kydland, Prix nobel 2004)

مسؤولية الدولة في التصدي لممارسات المسيئة للمنافسة

من المعلوم أنه كلما كانت المنافسة في قطاعات الإنتاج حادة وقوية كلما فرض على المؤسسات المنتجة مزيدا من مجهودات التحسين والتجديد لرفع الجودة وخفض الأثمان. من ناحيته يرفع القطاع العام من أداءه حينما تكون إكراهات المحاسبة والشفافية قوية ومنفذة. فكلما زادت آليات المراقبة والمحاسبة والتتبع من طرف المؤسسات المختصة والصحافة الحرة والفعالة وجمعيات المجتمع المدني كلما زاد استعمال الموارد العامة في المجالات المنتجة ونقص التبذير ووجهت الموارد العامة إلى القطاعات ذات أعلى جدوى.

لكن على النقيض من ذلك نجد أن الدولة ، ولسنين طويلة بعيد الاستقلال ، غضت الطرف عن مجموعة من الممارسات التي تتناقض و طبيعة المنافسة الشريفة بين الفاعلين ، بل باركته من خلال شيوع عدة تمظهرات خصوصا عندما يتعلق الأمر بالريع الاقتصادي ، الاقتصاد غير المهيكل.

- **تجدر الثقافة الريعية**

رغم أن الإنتاجية ترتبط بتوافر روح استثمارية عقلية تسعى إلى الثروة والرفاهية لدى الفاعلين من خلال الجهد والاستحقاق، فإن نمط الممارسات الريعية لازال يضرب أطنابه في الاقتصاد الوطني ، من خلال استماتة بعض الفاعلين لانتزاع فوائض اقتصادية مفرطة غير مستحقة خارج كل ما هو معروف في قوانين السوق ، من خلال عدة تمظهرات :

- **الريع المعلوماتي** : حيث المعلومات التي قد تتسرب من أجهزة الإدارة الى بعض الفاعلين (مثلا الملاكين الكبار والمضاربين حول مشاريع التهيئة أو استصلاح الأراضي أو توسيع المدار الحضري تدفع هؤلاء الى الاسراع بتملك مواقع عقارية استراتيجية باثمنة بخسة وسرعان ما تصبح مواقع تدر الملايير على أصحابه)؛
- **الريع الجبائي** : استفادة مجموعات سوسيو مهنية دون غيرها من نفقات جبائية (تخفيظات ، إعفاءات ، خصومات) دون القيام ، بشكل مسبق ، بدراسة الآثار الإجابية والسلبية (externalités positives et externalités négativex)، لهذه النفقات الجبائية ، كنوع من تقويم الاختلالات التي أفسدها السوق وإعادة التوازن له ،
- **الريع الإداري** : من خلال إعطاء الرخص والمؤذونيات في قطاعات مختلفة (النقل ، الصيد ، المقالع ، المناجم ، المواخير ، الخ) دون معايير عادلة ومعروفة مسبقا أو تبعا لدفتر تحملات يخضع المستفدين المحتملين إلى المنافسة، اللاهم معيار القرب من مراكز القرار .

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 120 06/10/2015 15:31:13

- **الريع البنكي** : منح القروض ظل مرتبطا بالريوع من مختلف الأنواع (الارتكان إلى سندات الخزينة بدل تمويل الاستثمار المباشر ، ضبابية توزيع القروض على المستفدين المحتملين ، ...)
- **الريع الوظيفي** : تمكين بعض الأشخاص من مناصب وظيفي دون أي مرجعية تتعلق بالوظيفة أو بالكفاءة المظلوبة (موظفين أشباح لا تربطهم بالوظيفة إلا الأجرة ؛ موظفون يتلقون رواتبهم ولا يقومون بأي عمل ؛ موظفون موضوعون رهن الإشارة لفائدة منظمات وهيآت ومؤسسات ذات طابع جمعوي أو نقابي أو سياسيبا ، بشكل اعتباطي أحيانا)

- **تفشي القطاع غير المهيكل**

تعتبر ظاهرة إشكالية القطاع غير المهيكل من الظواهر السوسيو اقتصادية التي تضرب في العمق حكامة الاقتصاد الوطني ، خصوصا وأن الأمر لا يقتصر على الفئة المحرومة من أجل الكفاف أو الاستجابة لضرورة اجتماعية ملحة ، بل يتعداه إلى القطاع الذي يفترض أنه مهيكل (المقاولات الصغرى والمتوسطة). فالأدبيات الاقتصادية أجمعت على أن هذه الظاهرة يترتب عنها سلبيات كثيرة ، واستقرار القطاع غير المهيكل وتنميته، وارتفاع وتيرة نموه هو تهديد حقيقي للاقتصاد للمقاولة المنظمة والدفع بها إلى الإفلاس: استنزاف المداخل الضرائبية ، وتعويق مناخ الاستثمار ، وارتفاع وثيرة الهجرة القروية ، و غياب الحماية القانونية للمستخدمين ، وعدم مراقبة مبادلاته هو خطر على صحة وسلامة المستهلكين الخ.

وقد خلصت دراسة ميدانية أنجزت بالمغرب سنة 2007 [82] ، إلى أن نسبة هذا القطاع تصل إلى 50 % من مجموع الأنشطة الاقتصادية الوطنية، حيث ارتفع عدد الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة إلى أكثر من 1, 55 مليون وحدة، وهو بمعدل إحداث 40 ألف وحدة سنويا بين 1999 و2007، وتتمركز النسبة الأكبر من المهن غير المهيكلة في الوسط الحضري بنسبة تصل إلى 72 في المائة، وانتقل حجم التشغيل في القطاع غير المهيكل من 1,9 مليون شخص، إلى 2,2 مليون شخص خلال نفس الفترة ، ، بمعدل خلق 39 ألف منصب شغل سنويا، وتستحوذ التجارة وحدها على أكثر من نصف عدد المناصب المحدثة، أي بنسبة 53 في المائة، مقابل 48 في المائة، سنة 1999. كما تبلغ مساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني حوالي 14 بالمائة ، حيث يحقق نموا سنويا بمعدل 6.5 في المائة، وهو معدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد الوطني الذي بلغ في المتوسط 6.2 في المائة في السنة خلال 10 أعوام الأخيرة. أما حجم المعاملات السنوي لهذا القطاع فيقدر بـ280 مليار درهم بمعدل تطور يصل إلى 68 بالمائة، بين 1999 و2007.

82 لقد استند هذا التقرير على دراسة أنجزت من طرف المندوبية السامية للتخطيط حول القطاع غير المهيكل سنة 2007 ، والذي نشرت نتائجه في سنة 2009 وهو ثاني بحث من نوعه بعد البحث المنجز سنة 1999. كما أن المعطيات لا تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة المحظورة وغير القانونية كالهريب و تجارة المخدرات ، والدعارة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 121 06/10/2015 15:31:14

رسم مبياني 6-1 : التوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة غير المهيكلة

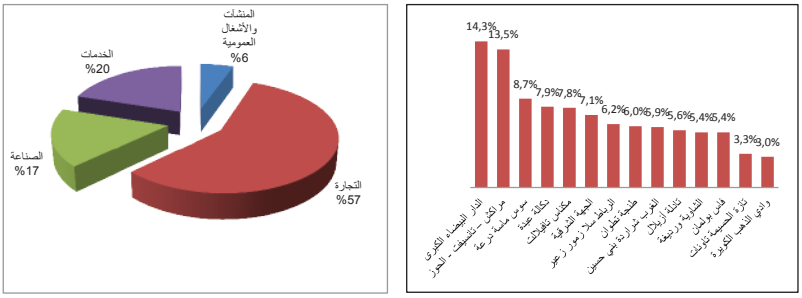

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط 2007

ولعل هذه الأرقام تؤشر على استمرار جاذبية هذا القطاع بالنسبة لمجموعة من الفاعلين الاقتصاديين ، خصوصا عندما يتحول بعض المستثمرين من النشاط المهيكل إلى النشاط غير المهيكل، ولا يجدون حرجا في ذلك لعلمهم أن الظاهرة يتم احتضانها من طرف المجتمع ، حيث تترسخ في ثقافة هذا الأخير وتنشئته الاجتماعية، مما يجعل من تفشي القطاع غير المهيكل ظاهرة بنيوية راسخة، وديناميةومتحركة.

ومعلوم أن في مثل هكذا ظواهر ذات طابع بنيوي وديناميكي، عكس الظواهر الظرفية والساكنة، فمعالجتها تتطلب وقتا طويلا جدا . والحد منها يتطلب الرجوع إلى أسبابها و التي يمكن تلخيصها في عدة تمظهرات مرتبطة فيما بينها : قلة حضور ثقافة "اقتصاد المقاولة" أمام التشبع بثقافة "اقتصاد الشكارة" ، وضعف المحفزات التي تشجع على خلق المقاولات المقرونة الإفراط في البيروقراطية ، في ظل ثقل الفاتورة الضريبية وإمكانية تحقيق أرباح كبيرة في السر ، وارتفاع كلفة إقامة المشاريع التجارية والصناعية ، انعدام وسائل تمويل إقامة المشاريع، غياب فرص الشغل في ظل ارتفاع وثيرة الهجرة القروية الناتجة عن اختلال التوازن المجالي المرتبطة بغياب رؤية واقعية للتهيئة الحضرية.

- **محاربة الفساد**

لاشك أن مسألة مكافحة الفساد أضحت في مقدمة الانشغالات الملحة للفاعلين الاقتصاديين، أفرادا ومؤسسات. ذلك أن مضاهر الرشوة واستغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة وتبديد الأموال العامة لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية لهذا البلد أو تلك المنطقة، بل أصبحت معضلة ذات أبعاد دولية، متداخلة مع عدة جرائم أخرى عابرة للحدود، ساهمت العولمة والتقدم التكنولوجي في تعقد أنماطها وأشكالها. كما أن مواجهة الآثار الوخيمة للفساد، كأخطر معيقات التنمية، وخاصة في الدول النامية، تستدعي تضافر الجهود على المستوى الدولي، لرفع التحديات التي تطرحها آفة الرشوة، بكل تجلياتها المقيتة، وخصوصا في عرقلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك توخيا لتحقيق آمال

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 122 06/10/2015 15:31:16

الشعوب في التنمية الشاملة، وللتجاوب مع مطامحها في القضاء على بؤر الفقر والهشاشة، من أجل تنمية بشرية متوازنة ومستدامة.

في هذا الصدد يتم على الصعيد الدولي الإعلان سنوياً عن صدور ما يقارب خمسين مؤشرا لقياس الفساد في الدول من خلال عدة أجهزة مختلفة[83] . و أصبح مؤشر محاربة الفساد الفيصل في اتخاذ القرار من عدمه لتوطين الاستثمارات في البلدان. فكلما ارتفع مؤشر تفشى الفساد ، كلما انخفض مؤشر الحرية الاقتصادية (انظر سابقا).

لكن ، رغم إيمان الدولة المغربية بضرورة محاربة هذه الظواهر من خلالا عدة إشارات : (الإصلاح الدستوري 2011 ؛ استضافة الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 2013 ؛ تحريك المتابعات القضائية ضدالمفسدين ؛ الخ) لازال المغرب على المستوى الميداني متأخرا في هذا المجال. فحسب أحد التقارير (تقرير مؤسسة الشفافية الدولية 2013) فقد سجل المغرب تراجعا في مؤشر محاربة الفساد برسم 2012، حيث احتل الرتبة 91 عالميا بعدما كان قد احتل سنة 2011 الرتبة 88، رفقة كل من دول سيريلانكا و المالاوي و ذلك بمجموع نقاط في حدود 34 نقطة خلال 2012، بينما احتلت كل من تونس المرتبة 77 عالميا، فيما جاءت الجزائر في 94 ومقابل 65 بالنسبة للجارة إسبانيا.

رسم مبياني6 -23: مقارنة تطور مؤشر محاربة الفساد بالمغرب مع بعض البلدان

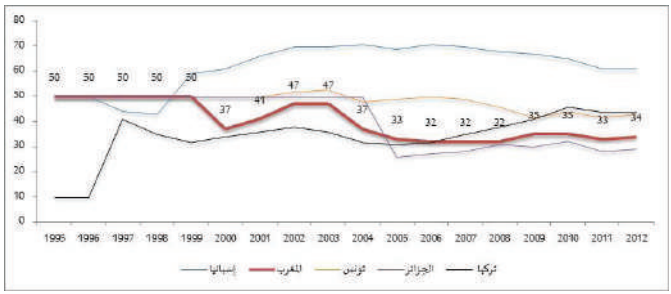

المصدر : Heritage Foundation- Perspective Monde, 2014

كما يلاحظ أن المغرب يسجل تذبذبا نحو الانخفاض في هذا المؤشر بعد أن كان يعرف استقرارا مرتفعا مستفيدا من الانتقال الديمقراطي الذي عرفه المغرب أنداك من جهة وحملات التطهير وتحريك المتابعات التي عرفها المغرب خلال سنة 1996 من جهة أخرى. لكن سرعان ما عاد المؤشر إلى الانخفاض بفعل

[83] نذكر على سبيا المثال لا الحصر : مؤشر الحوكمة العالمي (Worldwide Governance Indicators) - البنك الدولي ؛ تقرير الحوكمة الديمقراطية العالمي - (UNDP)؛ مؤشر الحرية السياسية - فريدوم هاوس؛ مؤشر النزاهة العالمي (Global Integrity Index) مؤسسة النزاهة العالمية؛ مؤشر حرية الصحافة (Press Freedom Index) - مؤسسة مراسلون بلا حدود؛ مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) - مؤسسة الشفافية الدولية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 123 06/10/2015 15:31:17

مجموعة من الكدمات الفضائح التي عصفت بصورة الدولة في مكافحة الفساد وتشجيع الحرية الاقتصادية. و هذا التذبذب مرده أن محاربة الفساد تختزل عادة في مجرد "حملات عرضية" أو "إعلانات للمبادئ وحسن النوايا" و تفتقد إلى استراتيجية واضحة و مؤطرة ميدانية ومدعمة سياسيا بشكل كاف.

الاستقرار السياسي و استتباب الأمن

- **الاستقرار السياسي**

يؤثر مستوى الاستقرار السياسي والديمقراطي تأثيرا بالغا في عملية التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من استثمار وانتاج وتشغيل للموارد المتاحة؛ وهذا ما أكده الكثير من الخبراء الاقتصاديين (Amartya Sen, prix nobel 1998). كما أنه عنصر رئيسي في تحديد تنافسية الدول والتعامل التفضيلي الذي من الممكن أن تحضى به . فضلا أن وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات الدولية المانحة تركز في شروطها على «الاستقرار السياسي» كعنصر رئيسي في التعامل التفضيلي مع الدول .

ولاغرو أنه عندما تشتغل أغلبية (حكومية) في توافق تام في ما بينها، فإن ذلك يعطي للفاعلين الاقتصاديين اشارات على وضوح الرؤية ..لأن الجانب السياسي له وزن كبير، فالفاعلين الاقتصاديين يتخذون قراراتهم الاستثمارية بشكل أفضل حين تكون هناك رؤية واضحة أمامهم، ولا يتعلق الأمر هنا بالمستثمرين المحليين فقط بالأجانب خصوصا، بل إن وكالات التصنيف الائتماني تدخل في تقييمها عنصر الاستقرار السياسي كعنصر أهم من عناصر العجز وباقي المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي، والاحتياطي الخارجي.

لذلك عملت مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث[84] على وضع مؤشرات كمية وأخرى نوعية من شأنها قياس الأمن و الاستقرار السياسي ومستوى الديمقراطية ، باعتبارها محددات أساسية ترهن تنافسية اقتصاد أي بلد. فمثلا يقيس البنك الدولي مستوى الأمن والاستقرار السياسي من خلال ست مؤشرات : التمثيل السياسي والمحاسبة (reddition de comptes) والاستقرار السياسي وغياب العنف وفاعلية الحكومة وجودة الإجراءات وسيادة حكم القانون ومكافحة الفساد. في الوقت التي تستعمل فيه مؤسسات أخرى رزنامة من المؤشرات التجزيئية (انظر الإطار6-2).

ويحاول المغرب جاهدا أن يكسب رهان التوفيق بين التطور الديمقراطي والاستقرار السياسي . ويجمع المراقبون والباحثون المتابعون للانتقال الديمقراطى فى المغرب أن ما حدث فى التسعينات بصفة خاصة هو نوع من التطور الديمقراطى التراكمى ، فضلا عن الانضباط إلى نتائج اقتراع 25 نونبر 2011 ، التي

[84] مؤشرات الحكامة الرشيدة الذي يصدر سنوياً عن البنك الدولي ، مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) - مؤسسة الشفافية الدولية : تقرير الحوكمة الديمقراطية العالمي - (UNDP)؛ مؤشر الحرية السياسية - فريدوم هاوس؛ مؤشر النزاهة العالمي (Global Integrity Index) مؤسسة النزاهة العالمية؛ مؤشر حرية الصحافة (Press Freedom Index) - مؤسسة مراسلون بلا حدود؛

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 124 06/10/2015 15:31:18

أفرزت حكومة منتخبة و منسجمة مع متطلبات الدستور. كما لاحظ "معهد أبحاث السياسة الخارجية"، في تحليل موجه لصانعي القرار الأمريكيين بعنوان "الاستثناء المغربي"، أن الثقافة السياسية المغربية تتميز ب "طابعها الفريد" في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إطار 6 -2 : مؤشر الاستقرار السياسي

مؤشر الاستقرار السياسي

توجد عدة مؤشرات تقيس مدى الاستقرار السياسي ومن هذه المؤشرات ، لأغلبها مرتبط بإشكال الديمقراطية :

1. نمط انتقال السلطة في الدولة
2. شرعية النظام السياسي
3. نزاهة الانتخابات وكفاءة الديمقراطية التمثيلية
4. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة (مثلا التصدي للبؤر الإرهابية)
5. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية : معدل حدوث تعديلات حكومية في المدي القصير
6. الاستقرار البرلماني ، ومدى تعطيل البرلمان وحله قبل استيفاء مدته الدستورية
7. التوازن بين سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعدم استقلال كل منها عن الآخر وعدم التعاون فيما بين تلك السلطات
8. نسبة المشاركة السياسية
9. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية)
10. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام ،
11. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية
12. استمرارية المرفق العام ، رغم تعاقب وتغيير الحكومات : هيمنة دولة المؤسسات
13. دور المجتمع المدني و حضور الديقراطية التشاركية
14. مستوى العنف الجماهيري: التظاهرات والاضرابات وأحداث الشغب والتمرد والاعتقالات والثورات).
15. مستوى العنف الطائفي ، عندما يقع من جانب طائفة معينة ضد أخرى مثل العنف الذي يحدث من الطوائف الدينية
16. مستوى العنف النخبوي بين النظام الحاكم والمعارضين له أو يحدث من جانب المتطلعين إلي السلطة بغرض الاستيلاء عليها كما في حالة الانقلاب العسكرية
17. مستوى معيشة الأفراد ومستوى تفشي الفقر و الهشاشة
18. توافق ممارسات السلطة العامة مع توقعات المواطنين لأنه يرهن الرضا الشعبي عن النظام السياسي.

لكن المؤشرات الدولية تسجل تراجع المغرب في التصنيف السنوي الذي تصدره منظمة «التصنيف الديمقراطي» (انظر الرسم المبياني) لسنة 2013 إلى الرتبة 97 ضمن 115 بلدا ، بعدما كان يحتل الرتبة 95 في التصنيف الذي أصدرته نفس المنظمة سنة 2008/2009، وذلك بالرغم من اعتماد دستور جديد، وإجراء انتخابات وصفت بالنزيهة. وصنف تقرير المنظمة المتخصصة في رصد ومتابعة التطور الديمقراطي في العالم، المغرب ضمن الدول التي تراجعت فيها مؤشرات وإصلاحات الديمقراطية. وهو ما يجعله في رتبة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 125 06/10/2015 15:31:19

متأخرة جدا مقارنة بدول احتلت رتبا جيدة بالرغم من عدم استقرار الأوضاع فيها، كما هو الشأن في تونس التي صنفها التقرير في الرتبة 72 متقدمة بـ33 درجة عن تقرير السنة الماضية.

رسم مبياني 6-24 : مقارنة المؤشر العام للديمقراطية بين المغرب وبعض البلدان

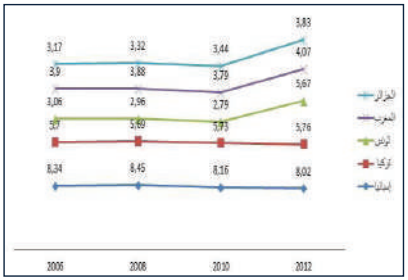

المصدر: The Economist | perspective Monde, 2014

رسم مبياني 6-25: مقارنة مستوى عدم الاستقرار السياسي بين المغرب وبعض بلدان الجوار

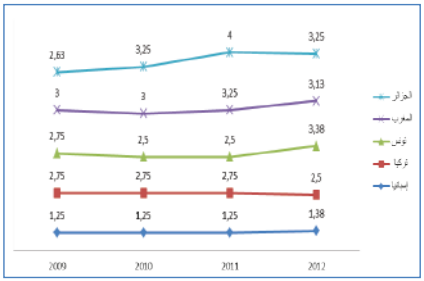

المصدر : Global Peace Index, 2014

استتباب الأمن

فيما يتعلق باستتباب الأمن فحسب بعض التقارير الدولية مؤشرات الأمن والسلم، الصادر ة عن معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي فقد احتل المغرب المرتبة 54 في تصنيف الدول التي تنعم بالأمن والسلم سنة 2012 بحصوله على 1.9 من ضمن 5 نقط إجمالا. ويتقدم المغرب عن كل دول منطقة شمال إفريقيا، تونس ومصر وموريتانيا والجزائر وليبيا. لكن نفس تقرير كذلك أن المغرب لم يحصل على نتائج جيدة (ما بين 3 و3.1 نقطة) في ست مؤشرات أخرى، تتعلق بالاستقرار السياسي (المؤشر الوحيد الذي حصل فيه المغرب على 3.1 نقطة)، والعلاقة مع دول الجوار والنزاعات الداخلية المنظمة والمظاهرات العنيفة، وجرائم العنف، والإرهاب السياسي .

رسم مبياني 0-26 : مؤشر ات السلم والأمن في المغرب

السنوات	المؤشر العام 5/	العسكرة 5/	الأمن المجتمعي 5/	النزاعات الداخلية 5/	الترتيب العالمي
2008	1,822	1,7	2,2	2,2	60 من 138
2009	1,856	1,9	2,2	2,2	63 من 143
2010	1,852	1,7	2,3	2,2	60 من 148
2011	1,848	1,7	2,3	2,2	57 من 153
2012	1,889	1,7	2,4	2,2	58 من 158
2013	1,897	1,8	2,4	2,2	57 من 162

المصدر : معهد الاقتصاد والسلم . 2014

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 126 06/10/2015 15:31:22

ومقارنة مع بعض البلدان المجاورة أو التي تمثل اقتصاديات منافسة بشكل مباشر للاقتصاد الوطني (الجزائر ، إسبانيا ، تونس ، المغرب ، تركيا) فمستوى الأمن والسلم في المغرب يعتبر الأحسن في المنطقة المغاربية و يحاكي بعض الدول الأروبية، حيث أن مؤشر عدم استثباب السلم العام لايتعدي في أسوء الأحوال 1,9 من 5 ، بينما نجد أن هذا المؤشر يصل إلى حدود 2,5 في بعض الدول مثل الجزائر وتركيا. فضلا على ذلك فمستوى السلم والأمن لم يتذبذب كثيرا بل حافظ على مستواه العادي رغم مرحلة الربيع العربي التى مر منها المغرب على غرار باقي دول المنطقة.

رسم بياني 6-2 : مقارنة مستوى عدم استثباب السلم العام بين المغرب وبعض البلدان

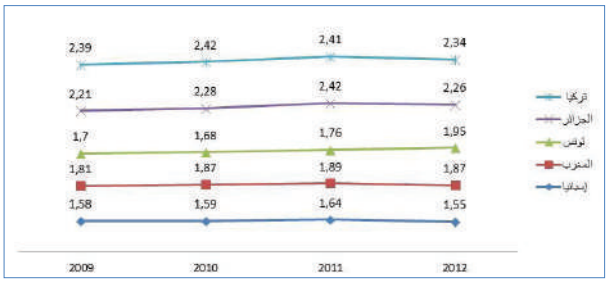

المصدر : Global Peace Index, 2014

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 127 06/10/2015 15:31:23

III. التوجهات الكبرى لاستشراف رؤية استراتيجية مندمجة لتطوير الاقتصاد الوطني

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 128 06/10/2015 15:31:23

تذكير بأهداف المرحلة الثالثة من الدراسة

تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة كتتمة للعمل التشخيصي الذي تم القيام به خلال المرحلة السابقة. هذا التشخيص استهدف رصد معرقلات النمو والإنتاجية والتنافسية.

ويُستهدف أساسا من مخرجات المرحلة الثالثة للدراسة استشراف رزنامة التوجهات الكفيلة ببلورة "رؤية استراتيجية مندمجة للنهوض بالاقتصاد الوطني" والتي من شأنها الإسهام في تعميق الإدراك الاستراتيجي والسياسي (من السياسات العمومية) لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب برسم الفترة الانتدابية 2011-2016 في إطار مساعي الفريق للتوفر على تصور نهضوي للاقتصاد الوطني يتسم بالإجرائية والفاعلية.

كما يُتوخى من صياغة هذه التوجهات تعبيد الطريق لوضع خطة عمل في شكل مقترحات ذات طابع تشريعي ورقابي وتنظيمي تماشيا مع الآليات الدستورية والقانونية المتاحة لمجلس النواب عموما و للفريق البرلماني على وجه الخصوص.

مقاربة رسم التوجهات

قبل الخوض في رزنامة التوجهات التي يمكن استشرافها، يبدو مفيدا التذكير بأهم مخرجات التشخيص حسب محاوره الأربع (أداء النمو ومكونات النمو والإنتاجية و التنافسية) وذلك لخلق العلاقة السببية بين خلاصات التشخيص من جهة والتوجهات المقترحة من جهة أخرى.

فمن خلال تحليل "شجرة إكراهات الاقتصاد الوطني"[85] التي تم اعتمادها كمقاربة منهجية لتأطير التشخيص تبين أن هناك مجموعة من المعيقات التي تعرقل تحقيق نمو اقتصادي أفضل بالمغرب، والتي يعتبر التغلب عليها أو الحد منها مدخلا رئيسا لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني والرفع من فعاليته وجاذبيته :

مخرجات تشخيص أداء النمو الاقتصادي

إن تشخيص أداء النمو الاقتصادي وتحليل تطوره عبر الزمن أفضى إلى مجموعة من الخلاصات والتي يمكن اختصراها فيما يلي:

1) **<u>يبقى متوسط النمو المسجل خلال العشرين سنة الماضية غير كاف و دون امكانات النمو المتاحة</u>** والمقدرة بحوالي 6 بالمائة. فمعدلات النمو المرتفعة في بعض السنوات لا تخفي البتة الضعف الهيكلي لأداء الاقتصاد المغربي. كما ان هذه الوتيرة لم تمكن من تحقيق الطفرة المنشودة للدخل الفردي. وقد أدى النمو المتواضع للدخل الفردي الى توسيع الهوة بين المغرب ومحيطه الدولي والاقليمي.

[85] انظر الرسم التوضيحي لشجرة إكراهات الاقتصاد الوطني ص.4 من تقرير المرحلة الثانية.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 129 06/10/2015 15:31:24

2) هناك مجموعة من العوامل التي تفسر المفارقة المتمثلة في أن **المغرب دولة مستقرة ورغم ذلك فإن نموها غير كاف وغير متناسب** :

- طالما شجع النظام المؤسساتي منذ فجر الاستقلال ثقافة الريع على حساب مبدأ الاستحقاق، مما أدى إلى خنق إمكانات التجديد المقترن بتغييب الفعالية ؛
- ليس هناك تراكم للقدرات التجديدية مما يجعل الاقتصاد المغربي لا يتحول وينتقل نحو القطاعات الواعدة، وبحسن من الإنتاجية كمصدر للنمو المستدام ؛
- هناك ضعف التكامل الاستراتيجي بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي بحيث أن المغرب لا يستفيد كثيرا من اتفاقات التبادل الحر التي تجمعه مع كثير من الدول. وهذا يؤشر على عدم تصميم القرارات الاقتصادية الاستراتيجية بشكل يمكن من تحقيق الأهداف طويلة الأمد.

3) **هناك تذبذب في انتظامية النمو في المغرب ارتبطت بشكل كبير بالتقلبات المناخية** وبمدى جودة الموسم الفلاحي. لكن بالرغم من ذلك يتبين أنه منذ سنة 2001 يحقق الاقتصاد الوطني على الاقل نموا في حدود 3 بالمائة بالأسعار الثابتة كيف ما كانت حدة الصدمات الخارجية وأهمية القيمة المضافة الفلاحية. مما يشكل **استقلالا نسبيا لمعدل النمو**، حتى ولو كان ضعيفا.

4) اذا كان النمو ما فتئ يتحقق من دون ضغوطات تضخمية كبرى و بتحكم معقول في الأسعار، فإن **ثلاث مخاطر بدأت تبرز وقد تهدد استقرار الإطار الماكرواقتصادي و بالتالي آفاق النمو المستقبلية** : 1) نمو مقترن ببروز عجز كبير للميزانية وبارتفاع المديونية ؛ 2) نمو مصحوب باستمرار عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات أو ما يسمى بالعجز التوأم لعجز الميزانية؛ 3) نمو مهدد بمخاطر عدم الاستقرار المالي.

5) **هناك ضعف في إدماجية الاقتصاد الوطني** ويتمثل هذا الضعف أساسا في العوامل التالية : 1) أن العدد الصافي لمناصب الشغل المحدثة سنويا (المؤدى عنها أم لا) يبقى غير كاف لامتصاص ارتفاع السكان النشيطين مع العلم أن معدل النشاط بالمغرب مرتبط بجزء كبير منه بمعدل النشاط بالعالم القروي حيث الشغل في غالب الاحيان غير مؤدى عنه ؛ 2) يعتبر العاطلين حاملي الشهادات العليا الفئة الاكثر استبعادا من الاستفادة و المساهمة في الانتاج ؛ 3) استبعاد فئة عريضة من النساء والشباب من الاستفادة و المساهمة في انتاج الثروة.

6) إذا كان الاقتصاد المغربي لم يعرف بعد الطفرة النوعية المأمولة، فإن **سؤال التفاوت وعدم المساواة في توزيع ثمار النمو يبقى مطروحا** بحدة، خصوصا وأن خريطة الفقر على المستوى الجغرافي لازالت تتسم بتفاوت كبير و ذلك بسلم من 1 الى 5 بين الجهة الاكثر فقرا و الجهة الاقل فقرا.

مخرجات تشخيص مكونات النمو الاقتصادي

تحليل مكونات النمو أفضى إلى الوقوف على مجموعة من الملاحظات المركزية و هي كالآتي :

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 130 06/10/2015 15:31:25

1) بالرغم من سياسة الانفتاح الاستراتيجي المتبع من طرف المغرب فإنه من الواضح أن **النمو في المغرب مرتبط بشكل شبه كلي بدينامية الطلب الداخلي**. فقد مكن تطور هذا الاخير بحوالي 5 بالمائة كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2012 بتحقيق معدل نمو ب 4,5 بالمائة كمتوسط في حين كانت مساهمة الطلب الخارجي سلبية بنصف نقطة. فالاعتماد شبه الكلي على الطلب الداخلي غير مرتبط بتراجع الطلب الخارجي في سياق الازمة العالمية وأزمة منطقة اليورو تحديدا وإنما هو معطى هيكلي يميز اداء الاقتصاد الوطني.

2) **مردودية الاستثمار في المغرب لا زالت ضعيفة** حيث يوضح مؤشر ICOR[86] مثلا انه يقارب 7 في المتوسط خلال السنوات الماضية، وهو ما يعني أنه يجب انتظار سبع سنوات كاملة لاسترجاع الأموال المستثمرة و تحقيق العائد. لنشر إلى سياسة الأوراش الكبرى التي مكنت من رفع معدل الاستثمار لا تعدو ان تكون استدراكا لتراكم العجز المسجل على مستوى تكوين الرأسمال الثابت لسنوات طويلة خاصة خلال مرحلة التقويم الهيكلي.

3) **يرجع تفسير ضعف المردودية الى ثلاث أسباب رئيسية** : 1) مضمون الاستثمار الذي يهيمن عليه استثمارات غير منتجة، بحيث يشكل البناء والاشغال العمومية أكثر من نصف مجهود تكوين الرأسمال الثابت ؛ 2) تأخر الإصلاحات الهيكلية وتحسين جودة المؤسسات ؛ 3) ضعف التنسيق والتماسك بين الاستراتيجيات القطاعية.

4) الاعتماد شبه الكلي على الطلب الداخلي كخيار أو كضرورة يبقى غير ملائم و يشكل خصوصية للاقتصاد الوطنيّ تترتب عليه آثارا جانبية سلبية :

- **تدبير الطلب الاجمالي في المغرب موجه بالأساس الى الاستهلاك المفرط للأسر والادارة** على حد السواء. فارتفاع الاستهلاك النهائي لم يكن ناتج عن تحسن في الانتاجية بل قد يكون مؤشرا يعكس ارتفاع في عدم المساواة وعدم ارتياح الطبقات الفقيرة والمتوسطة المتنامية ؛
- في ظل ضعف تنافسية الاقتصاد المغربي وضعف قاعدته التصديرية ومرونتها و كذا ارتكازها على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة، فإن ارتفاع الطلب الداخلي استهلاكا واستثمارا نتج عنه **عجز- توأم يتمثل في تدهور مؤشرات المالية العمومية وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات ؛**

5) **تتميز البنية الانتاجية في المغرب بنوع من الجمود** حيث لم تعرف التنوع والمرونة الكافيتين لضمان القوة والاستقرار اللازمين للنمو الاقتصادي. فالخمس القطاعات الاولى في النسيج الاقتصادي الوطني حسب الحصة في القيمة المضافة الاجمالية حافظت دائما على ريادتها طوال المرحلة المذكورة حيث تقدر مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية بحوالي 58 بالمائة :

---

86 مؤشر ICOR هو مؤشر لقياس كفاءة الاستثمار وهو يعطي عدد الدراهم اللازمة لتوليد دخل سنوي اضافي مقداره درهم واحدا، ويعنى ايضاً عدد السنوات اللازمة لاسترداد درهم واحد مستثمر في مشروع معين . وعلى ذلك كلما زادت قيمة معامل الاستثمار كلما انخفضت كفاءة الاستثمار.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 131 06/10/2015 15:31:27

- يبقى الرهان على الفلاحة أمرا حتميا بالنظر لدور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ؛
- مساهمة بعض القطاعات الجديدة (القطاع المالي والاتصالات) و بعض الصناعات تبقى غير كافية و يجب تدعيمها في أفق عصرنة البنيات الانتاجية بما يسمح بالمرور الى درجة أعلى من النمو ؛

6) على ضوء جدول المدخلات والمخرجات اتضح أن **قطاع التجارة هو الاكثر تأثيرا على القطاعات الاخرى** في حال صدمة ما من جهة الطلب. يليه قطاع المال والتامين بأثر مضاعف في مستوى يقارب 1,8 ثم الصناعات الغذائية والنسيج والفنادق والمطاعم على التوالي بأثر مضاعف بحوالي 1, 6 و 1,4 و 1,4.

7) **الاقتصاد الوطني يرتكز على بنية انتاجية تقليدية** (الفئة الاولى من القطاعات) و التي تعرف في غالبيتها تراجعا على مستوى خلق القيمة المضافة. بالمقابل، القطاعات ذات المضمون التكنولوجي العالي تبقى معزولة عن هذه البنية وهو ما يجعل اثارها الخارجية ضعيفة ويقلص من إمكانات عصرنة النسيج الاقتصاد الوطني.

مخرجات تشخيص الانتاجية

1) كملاحظة عامة تبين من خلال التشخيص أن **الإنتاجية الكلية للعوامل ليست فقط متدنية ولكنها تصبح أحيانا سلبية** ! هذا يعني أنه يتم استعمال المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) دون أن يحدث تزايد متناسب للإنتاج. الأدهى من ذلك، هو أن تكلفة الإنتاج تزداد باستمرار، مما يترتب عنه تلقائيا ارتفاع في الأسعار للحفاظ على الهامش الربحي. ومحصلة ذلك هو تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني.

2) هناك إكراهات متعددة ومتشابكة تتدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتسهم بشكل نسقي في تعويق عمليات تحسين الإنتاجية، حيث أن هذه الإكراهات تتجاوز ماهو **اقتصاد مادي** إلى ماهو **اقتصاد غير مادي** (سياسي وتشريعي ومؤسساتي واجتماعي وثقافي):

3) لقد **نالت السياسة الانفتاحية** للمغرب **(اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر) من تنافسية الصناعة المحلية**، الأمر الذي يدفع المقاولين الصناعيين إلى الاستنكاف عن خوض غمار الاستثمار في مجموعة من القطاعات ذات الصلة بالقطاع الصناعي، ولاسيما مع تراجع الحماية الجمركية للمنتوجات التي ينتجها القطاع الصناعي في المغرب.

- **تتسم عملية صناعة القرار الاقتصادي بنوع من الضبابية والارتجال**، بفعل الحضور القوي للدولة المركزية والتدبير البيروقراطي وأحيانا "السيادي" للبرامج العمومية، فضلا عن تجاهل المقاربة التشاركية (مبدأ التفريع على المستوى العمودي والأفقي) في دعم البرامج. كما أن إصرار السلطات في كثير من الأحيان على أن هناك "حالة استعجال" لاتخاذ بعض القرارات الحاسمة لا يكون دائما مستساغا بالنسبة للفاعلين.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 132 06/10/2015 15:31:28

- **الدورة الاقتصادية تشوبها بعض الممارسات المنافية للمنافسة**، بفعل تغاضي الدولة عن قصد أو غير قصد من خلال شيوع عدة تمظهرات تتعلق بأشكال ريعية متعددة (استثمارية، تجارية، جبائية، إدارية، الخ) لها آثار اقتصادية سلبية على توازن السوق، فضلا عن تفشي الاقتصاد غير المهيكل، بحيث هناك تقديرات تحدد نسبة هذا القطاع في 50 بالمائة من مجموع الأنشطة الاقتصادية الوطنية.
- **محدودية وبطء الإجراءات العملية لمحاربة الفساد**. فرغم المبادرات الرسمية في هذا الاتجاه فإن التقارير الدولية (تقرير مؤسسة الشفافية الدولية 2013) تظهر تراجع ترتيب المغرب في مؤشر الفساد 2013، حيث احتل الرتبة 91 عالميا بعدما كان قد احتل السنة الماضية الرتبة 88، رفقة كل من دول سيريلانكا والمالاوي وذلك بمجموع نقاط هذه السنة في حدود 37 نقطة، بينما احتلت كل من تونس المرتبة 77 عالميا، فيما جاءت الجزائر في الرتبة 94، أما موريتانيا فاحتلت المرتبة 119 في التصنيف.
- **نسبية مؤشرات الاستقرار السياسي و الاجتماعي**. فحسب معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي فقد احتل المغرب المرتبة 54 في تصنيف الدول التي تنعم بالأمن والسلم سنة 2012 بحصوله على 1.9 من ضمن 5 نقط إجمالا. ويتقدم المغرب عن كل دول منطقة شمال إفريقيا، تونس ومصر وموريتانيا والجزائر وليبيا. لكن نفس التقرير يوضح كذلك أن المغرب لم يحصل على نتائج جيدة (ما بين 3 و3.1 نقطة) في ست مؤشرات أخرى، تتعلق بالاستقرار السياسي (المؤشر الوحيد الذي حصل فيه المغرب على 3.1 نقطة)، والعلاقة مع دول الجوار والنزاعات الداخلية المنظمة والمظاهرات العنيفة، وجرائم العنف، والإرهاب السياسي .
- **فيما يتعلق بالبحث العلمي واستعمال التكنولوجيا ، فالمغرب لازال متأخرا عن الركب** (المرتبة 92 ضمن 157 من حيث مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و 94 عالميا من بين 125 دولة، والرتبة 11 عربيا في مؤشر الابتكار العالمي 2011).
- مع العلم أن الزيادات العظيمة في الإنتاجية في الاقتصاديات الدولية خلال الفترات الماضية إنما كانت بتأثير البحث العلمي والابتكارات في أنواع معينة من التكنولوجيا. وعلاقة بالموضوع فمساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البحث العلمي تبقى ضعيفة (30 بالمائة من التمويل الإجمالي للبحث العلمي)، مقابل نسبة تتراوح ما بين 50 و75 بالمائة في تمويل البحث العلمي، في الدول المتقدمة.
- **ضعف الرأسمال البشري المعبأ في الاقتصاد المغربي يفسر إلى حد كبير ضعف الإنتاجية, ضعف الرأسمال البشري** سببه ضعف التمدرس (الهدر المدرسي) ومحدودية جودته والعجز في التكوين المستمر و في تعزيز القدرات المهنية. علما أن بعض الدراسات برهنت أن زيادة إجمالية بنسبة 1 بالمائة في معدلات الالتحاق بالمدارس يؤدي إلى زيادة في

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 133 06/10/2015 15:31:29

نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما بين 1 بالمائة و 3 بالمائة. نشير هنا إلى أن من مفارقات الاقتصاد المغربي هو أن الفئة ذات التكوين العالي هي أكثر تضررا من البطالة.

4) **رغم أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تمثل 95 بالمائة من مجموع النسيج المقاولاتي لكنها لا تساهم إلا بنحو 10بالمائة من القيمة المضافة**، بفعل ثقل إكراهات كثيرة: قصور في الفكرة الاستثمارية القادرة على النجاح والنمو والاستمرار؛ صعوبة الحصول على قروض لتمويل مشاريعها التوسعية، في غياب أبناك استثمارية موجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة أساسا ؛ صعوبة في التنافسية ومجابهة الأسواق والقدرة على توسيعها محليا وعالميا؛ ضعف الخبرة الميدانية للمقاولين الشباب وقلة تأهيل الكفاءات البشرية ؛ ضعف البنيات التحتية واللوجيستية الضرورية؛ غياب ميكانزمات لتدبير وتهيئة الوعاء العقاري وخلق مناطق صناعية مندمجة تستجيب لانتظارات الراغبين في إنجاز الاستثمارات؛

5) **مساهمات الشركات الكبرى تبقى المحتشمة** كرافعة لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة و مدها بسبل النجاح والاستمرار من خلال توفير السوق والتقنية والتمويل والإدارة والتوجيه وفرص النمو.

مخرجات تشخيص مسألة التنافسية

1) إن عدم تمكن المغرب من دخول مرحلة تسارع النمو والإشكالات التي ترتبط بمسار النمو في المغرب والمشار اليها سابقا ترتبط في جزء كبير منها في **ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني**. وهذا قد يرهق آفاق نمو الاقتصاد المغربي ليس فقط بالنظر للمنافسة القوية والمتنامية في الاسواق العالمية، و لكن ايضا بالنظر إلى بداية تشكل خريطة اقتصادية جديدة بظهور فاعلين جدد وبتدشين مرحلة انزلاق مركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى مراكز اخرى لديها ارتباط اقتصادي ضعيف مع المغرب.

2) **يتميز البروفايل التجاري للمغرب بضعف مجهوده التصديري** حيث يمثل حوالي 17 بالمائة من الناتج الداخلي الخام والذي يبقى ضعيفا بالمقارنة مع دول مثيلة كتونس والاردن. كما يبقى هذا المعدل دون مستوى الحجم الاقتصادي للمغرب. فإذا كانت حصة المغرب في الناتج الداخلي الخام العالمي تقارب 1,3 بالمائة سنة 2012 فإن حصته في الصادرات العالمية لا تتجاوز 0,12 بالمائة بالنسبة للسلع[87] و 0,3 بالمائة بالنسبة للخدمات التجارية.

3) **هناك نوع من الهشاشة في القاعدة التصديرية وبنية التجارة الخارجية.** فبالرغم من تبنيه لسياسة انعاش الصادرات منذ السبعينات عن طريق تنويع بنياته الانتاجية لصالح بعض الصناعات الخفيفة خاصة التحويلية منها، فإن المغرب لم يواكب ذلك بتأهيل ديناميكي لقدراته القطاعية، حيث لازالت

[87] لاحظ ان الارتفاع المسجل سنة 2008 يعود بالأساس الى ارتفاع أسعار الفوسفاط في الاسواق العالمية، في حين أن متوسط حصة المغرب في التسعينات كانت في حدود 0,13 وهو ما يعني أن حصة المغرب انخفضت بالمقارنة مع هذه المرحلة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 134 06/10/2015 15:31:30

ترتكز صادرات المغرب على بعض المنتجات كالصناعات الغذائية والنسيج والفوسفاط ومشتقاته التي تشكل أكثر من 60 بالمائة من صادرات المغرب في المتوسط.

4) **لم يواكب المغرب خيار الانفتاح مع مجهود لرفع تنافسية اقتصاده أمام شركائه**. فاكثر من ثلث العجز التجاري للمغرب لسنة 2012 يرتبط بتحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقات التبادل الحر والشراكة التي تجمع المغرب وشركائه. وهذا يؤشر إلى ضعف الحكامة في بلورة هذه الاتفاقات (تعدد مضامين الاتفاقات، القواعد التجارية الاتفاقية، تعقد قواعد المصدر، غياب دراسات للآثار استباقية، مسلسل تأهيل القطاع الخاص كرد فعل وليس كشرط لتعميق الانفتاح، غياب استراتيجيات قطاعية واضحة قبل الدخول في مسلسل الانفتاح، تغليب البعد السياسي أحيانا على الفعالية الاقتصادية،...)

5) **هناك ضعف الاندماج الجهوي للاقتصاد المغربي في محيطه الإقليمي** سواء في اطار الاتحاد المغاربي أو الإفريقي أو العربي تحول دون تنويع أسواق المغرب و تمكين الصادرات المغربية من المناعة اللازمة في حال انعكاس الدورة الاقتصادية لشركاء المغرب التقليديين، خاصة و أن حصة المغرب في السوق الاوروبية بدأت تتراجع تحت تأثير المنافسة الشرسة لبعض الدول المنافسة.

6) **النجاعة النسبية لدور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد على المستوى الدولي**، بقدرتها وحكامتها في توفير حوافز لزيادة تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدماتية: استتباب الأمن والاستقرار السياسي، محاربة الفساد، الحرية الاقتصادية، الخ.

منطلق التوجهات

كما أشرنا الى ذلك سابقا وانسجاما مع المقاربة المعتمدة في التشخيص (شجرة الإكراهات الكبرى للاقتصاد الوطني) ، يمكن تمييز ثلاث عوائق رئيسة قد تؤثر على النمو إما مجتمعة أو منعزلة. و تتجلى في 1) ضعف مردودية الاستثمار الاقتصادية، 2) ضعف مردودية الاستثمار الخاصة و 3) ارتفاع تكلفة التمويل.

و هكذا فمنطلق التوجهات التي تمخضت عن التشخيص يكمن في فكرة أساسية مفادها أن **مرد ضعف النمو يعود إلى عنصرين أساسين ومرتبطين :**

1) من ناحية إيجاد حلول متينة وذكية لتمويل الاقتصاد، خصوصا الاستثمار.
2) ومن ناحية ثانية ، اتباع و تفعيل سياسة أفقية متوجهة نحو تحسين إنتاجية الاقتصاد؛

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 135 06/10/2015 15:31:31

توجهات من أجل تمويل أمثل للاقتصاد

يعتبر ارتفاع تكلفة تمويل الاقتصاد عقبة محتملة أمام الاستثمار الخاص، حيث أن الإكراهات لا تنحصر في ارتفاع أسعار الفائدة بل قد تأخذ أشكالا أخرى من قبيل الولوج غير الكافي أو الصعب للتمويل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الخواص، وغياب تنوع آليات التمويل، و غياب أو عدم ملائمة تدبير المخاطر، وعدم ملائمة الصيغ التمويلية المتاحة لطبيعة الانشطة الانتاجية المتوفرة ...الخ. فضلا عن ذلك فقد تكون مصادر هذه الإكراهات داخلية أو خارجية.

خلال هذا الباب سيتم تقديم التوجهات التي من شأنها أن لا تجعل النظام المالي المغربي يشكل عائقا امام طموح تسريع وتيرة النمو ورفعها إلى مستوى يمكن الاقتصاد المغربي من استدراك الهوة التي تفصله عن الاقتصاديات الناشئة ذات البنيات الاقتصادية المشابهة وذلك من خلال تحليل العناصر الأساسية التالية:

- حجم وبنية الادخار الوطني: وذلك على اعتبار ان حجم الادخار يجسد عرض الموارد المالية المتاحة ويؤثر بالتالي موضوعيا على الشروط التمويلية. كما أن بنية الادخار تحدد امكانات توجيهه الى استثمارات منتجة.
- فعالية الوساطة البنكية: باعتبار أن النظام البنكي يعد حجر الزاوية في النظام المالي المغربي. وبالتالي فإن فعالية وساطته تؤثر سلبا وايجابا على تعبئة الادخار وعلى الظروف التمويلية للاقتصاد الوطني.
- ولوج وشروط ولوج الفاعلين الاقتصاديين إلى التمويل الداخلي: وذلك من خلال الوقوف، من جهة، على تطور حجم وتكلفة القروض الموزعة على الاقتصاد الوطني واستجلاء مدى وملاءمتها والاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة، ومن جهة أخرى على التطور الحاصل فيما يخص تنوع مصادر التمويل المتاحة للفاعلين الاقتصاديين.
- ولوج وشروط ولوج الفاعلين الاقتصاديين الى التمويل الخارجي: وذلك عبر استكشاف قدرة المغرب على تعزيز ادخاره الداخلي باستقطاب الادخار الخارجي واستثماره لتسريع وتيرة النمو.
-
- على ضوء تحليل هذه العناصر، سنقوم باقتراح بعض التوصيات التي من شانها خفض تكلفة تمويل الاستثمار الخاص.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 136 06/10/2015 15:31:32

تنمية حجم وبنية الادخار الوطني

كما هو معلوم، و كما تبين ذلك على الخصوص أعمال مارشال، فعدم كفاية الاستثمار الخاص قد يكون مرده عدم كفاية الادخار وارتفاع أسعار الفائدة بالأسعار الحقيقية. تبين المعطيات أن معدل الادخار الوطني عرف تطورا ملموسا خلال السنوات الماضية حيث انتقل من حوالي 22 بالمائة كمتوسط خلال المرحلة الممتدة من 1990 الى 1999 الى حوالي 30 بالمائة كمتوسط من سنة 2000 إلى سنة 2012. و بهذا المستوى، يقترب معدل الادخار من المعدلات المسجلة في البلدان التي عرفت نموا اقتصاديا مضطردا خلال السنوات القليلة الماضية كالصين والهند وباقي دول شرق آسيا وكذا بوتسوانا، النموذج الافريقي الصاعد.

الرسم المبياني رقم 1 : متوسط الادخار الوطني في بعض الدول المقارنة

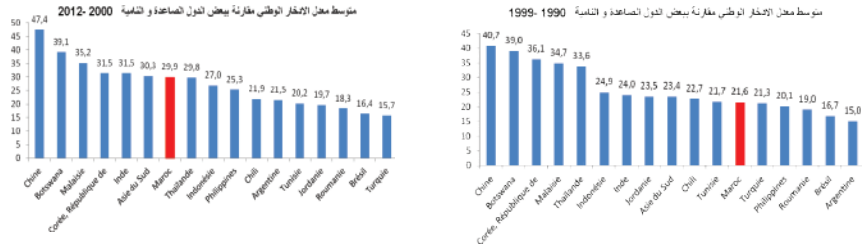

المصدر : مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي

و بالرغم من هذا التطور، فإننا نعتقد أن الادخار، حجما و بنية، يوجد اليوم في صلب الاشكالية التنموية في المغرب و ذلك للاعتبارات الأساسية التالية:

أولا، بروز نقص هيكلي للتمويل في بلادنا ارتباطا بتفاقم عجز الميزانية و تدهور الادخار العمومي و تراجع المكون الخارجي للادخار الوطني، من جهة، و بتزايد طلب الاستثمار، من جهة أخرى . و هكذا، فإن حاجة التمويل في بلادنا ارتفعت الى أكثر من 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام متم سنة 2012. و هو ما يستلزم تقوية معدل الادخار الوطني لضمان استمرار النمو وتسريع و تيرته .

ثانيا، إن التطور الحاصل في الادخار الوطني منذ نهاية التسعينات كان ناتجا بالأساس عن المكون الخارجي للادخار الوطني و خاصة بفعل ارتفاع تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، في الوقت الذي لم يعرف فيه الادخار الداخلي الا تطورا محتشما. وهو ما يعني أن الاصلاحات المنجزة على صعيد القطاع المالي لم تكن كافية لضمان تعبئة الادخار الداخلي بالشكل المطلوب وأن ارتفاع الادخار الوطني لم يكن مرتبطا بسياسة واضحة في هذا الاتجاه.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 137 06/10/2015 15:31:34

كما أنه يلاحظ غياب الاليات الكفيلة بتوجيه تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج الى استثمارات منتجة. فهذه الأخيرة تظل موجهة أساسا الى الاستهلاك بدليل أن حوالي 60 بالمائة من مجموع ودائعهم في البنوك المغربية هي ودائع تحت الطلب. كما أنه وبالرغم من أن تنظيم الصرف في المغرب يتيح لهم فتح حسابات بالعملة الصعبة فإن هذه الأخيرة لم تتجاوز 400 مليون درهم سنة 2012 أي حوالي 0.3 بالمائة من مجموع ودائعهم في البنوك المغربية. وهو ما يعني أنه، بالرغم من أهمية هذه التحويلات، فإن أثرها التنموي يبقى ضعيفا وهو ما أكده تقرير البنك الاوروبي للتنمية حول فعالية تحويلات العمال بالخارج في عدد من الدول المتوسطية المعنية بهذا الأمر[88].

الرسم المبياني رقم 2 : تحويلات العمال المغاربة بالخارج في عدد من الدول المتوسطية

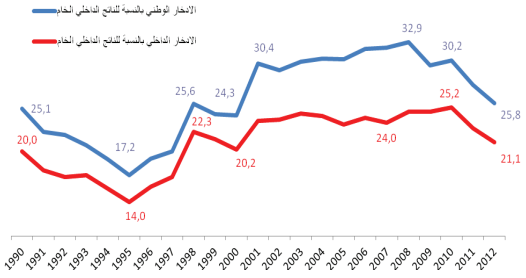

ثالثا، يتميز الادخار المالي الوطني ببنيته السائلة وبالتالي صعوبة توجهه إلى استثمارات منتجة على المدى المتوسط والطويل. فالادخار المالي السائل يشكل في المتوسط أكثر من 70 بالمائة مقابل 30 بالمائة في فرنسا مثلا. وتستفيد البنوك المغربية من هذا المعطى لكون أن حوالي 60 بالمائة من ودائعها هي ودائع تحت الطلب غير مؤدى عنها وهو ما قد يكون له تأثير على فعالية الوساطة المالية و تقوية المنافسة بين البنوك المغربية. نشير في هذا الصدد إلى ان إحداث أربع مخططات للادخار، ابتداء من 2011، تهم السكن والتكوين والاسهم ولفائدة أجراء المقاولات من شأنه الرفع التدريجي للادخار الطويل و المتوسط الأمد.

[88] European Investment Bank « Study on improving the efficiency of workers' remittances in Mediterranean", p 136 countries FTF/REG/01/2005

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 138 06/10/2015 15:31:37

الرسم المبياني رقم 3 : تطور بنية الودائع البنكية

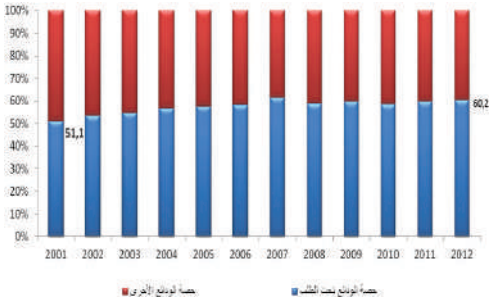

وارتباطا بما سبق، نعتقد أنه ينبغي تحسين معدل الادخار الوطني لضمان استمرار وتيرة الاستثمار الوطني وزيادتها وذلك على الخصوص بدعم الادخار الداخلي عن طريق التحكم في الادخار العمومي وتوسيع وتنويع آليات التعبئة وملائمتها. لكن يبقى الرهان أساسا على إحداث تغيير هيكلي في بنية الادخار لصالح المكونات الأكثر ملائمة مع حاجيات الاستثمار، أي الادخار الطويل الأمد والادخار المؤسساتي على وجه الخصوص.

الرفع من فعالية الوساطة البنكية

من المهم الاشارة بداية أن وفرة الادخار لا تعني بالضرورة شروط تمويلية تفضيلية للفاعلين. فهذه الأخيرة تتأثر أيضا بفعالية النظام المالي في أداء وظائفه وطبيعة إدارته وتدبيره للمخاطر. وسنركز فيما يلي على فعالية الوساطة البنكية في المغرب باعتبار القطاع البنكي، وكما أشرنا الى ذلك سابقا، المكون الأساسي للنظام المالي المغربي. بصفة عامة، ترتبط فعالية الوساطة البنكية بمدى قوة المنافسة داخل القطاع وبمستوى هامش الوساطة البنكية. من المعلوم أن القطاع البنكي المغربي يتميز بتركز شديد و هو ما يؤثر على المنافسة داخله و بالتالي على هامش الوساطة.

- **الحد من التركيز الشديد للنظام البنكي لما له من أثر على المنافسة البنكية و على هامش الوساطة**

بالرغم من التطور المسجل على مستوى القطاع البنكي خاصة على مستوى الصلابة والمردودية[89]، فلازال يطبع المشهد البنكي الوطني تركيز شديد يحد من المنافسة داخله وهو ما يؤثر بشكل او آخر على فعالية

أنظر في هذا الصدد مثلا التقرير المشترك بين البنك الدولي و صندوق النقد الدولي حول تقييم صلابة النظام البنكي المغربي الذي سجل في مقدمته ان :
« Moroccan banks are stable, profitable, adequately capitalized, and resilient to shocks »
راجع
International monetary fund, « Morocco: Financial System Stability Assessment—Update, October 2008»
89

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 139 06/10/2015 15:31:38

الوساطة البنكية. فحصة البنوك الثلاث الكبرى، إن على مستوى النشاط البنكي بشكل عام أو على مستوى الأنشطة البنكية التقليدية من توزيع للقروض و تعبئة للودائع، تعززت مع تطور القطاع حيث تستحوذ على اكثر من 62 بالمائة من إجمالي أصول القطاع البنكي الوطني و ما يقارب ثلثي الودائع و أكثر من 56 بالمائة من القروض الموزعة على الفاعلين الاقتصاديين.

الرسم المبياني رقم 4 : حصة ثلاث بنوك في إجمالي الأصول والودائع والقروض

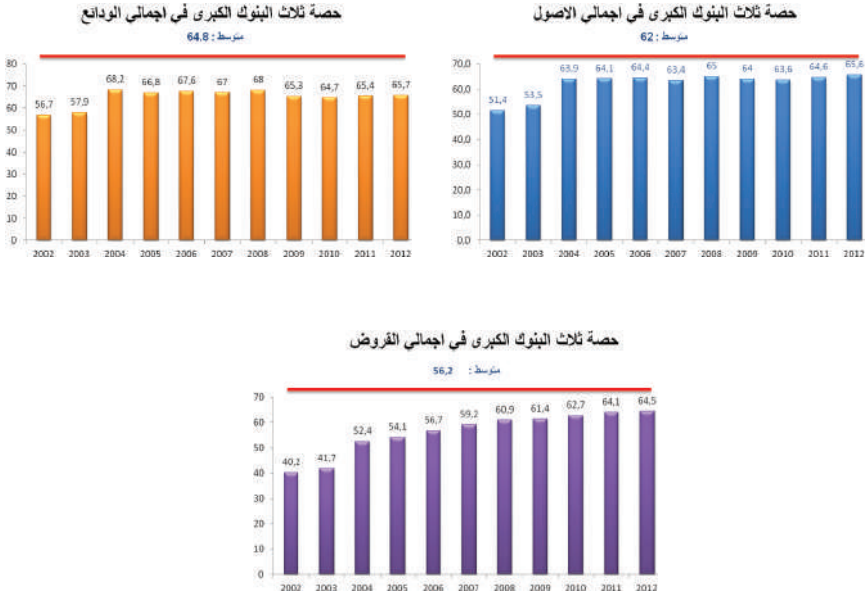

هذا التركيز استقر عند متم سنة 2012 في حدود 0,17 بالنسبة لإجمالي الاصول كما الودائع والقروض. ومن المعروف، كما يؤكد مؤشر Herfindahl-Hirschman، فإن تركز النشاط البنكي في يد عدد قليل من الفاعلين البنكيين ينتج عنه ارتفاع تكلفة الخدمات البنكية وعرقلة انتقال القرارات النقدية الى الاسواق المالية والدورة الاقتصادية بشكل عام. كما أن هذا التركز يجعل تكلفة الدخول الى القطاع مرتفعة «Low contestability » و هو ما يفضي إلى تكاليف أكبر من تلك التي كان بالإمكان إفرازها في إطار أكثر تنافسية. لذلك، فالمؤشر الأساسي الذي يمكن من قياس مدى فعالية الوساطة البنكية يتمثل في هامش الوساطة البنكية أي الفارق بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.

- **العمل على خفض مستوى هامش الوساطة البنكية**

بالرغم من أن هامش الوساطة البنكية سجل انخفاضا مستمرا منذ منتصف التسعينات بفعل الاصلاحات المتتالية التي همت القطاع البنكي، ولاحقا، بفعل أثر الحجم «Effet volume» في سياق وفرة السيولة و ارتفاع القروض الموجهة الى الاقتصاد الوطني، فإن هامش الوساطة في القطاع البنكي الوطني

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 140 06/10/2015 15:31:39

لازال عاليا، حيث يتجاوز 4 نقط. ويعتبر هذا المستوى من بين أعلى المستويات دوليا حيث يشكل أربع مرات الهامش المتاح للبنوك الفرنسية على سبيل المثال. من المعلوم أن ارتفاع هامش الوساطة يفسر عادة بتركز النشاط البنكي و بضعف المنافسة القطاعية[90].

الرسم المبياني رقم 5 : مقارنة هامش الوساطة البنكية بين المغرب و فرنسا

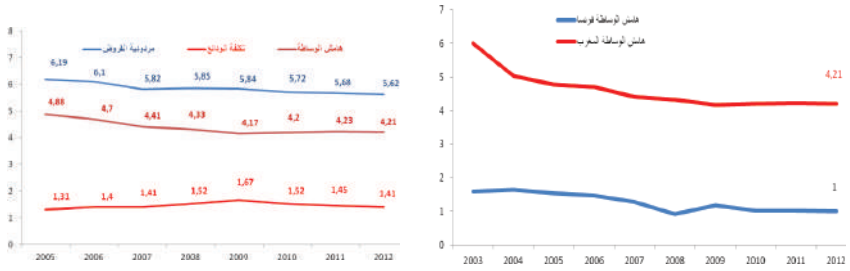

بالطبع، يمكن تفسير المستوى المرتفع لهامش الوساطة أيضا بتكلفة التنظيمات البنكية خاصة تلك المتعلقة بشأن رسملة و ملاءة الأبناك[91] كما بين ذلك Hausmann و آخرون (2008) [92] في الحالة البرازيلية على سبيل المثال، إلا أننا لا نرى أن هذا الأمر منطبق على الحالة المغربية باعتبار أن هذا الهامش لم يتغير بعد إصلاح التنظيمات المعنية و رفع معدل الملاءة الى 12 بالمائة بدل 8 بالمائة.

كما أن تمركز النشاط البنكي وضعف المنافسة داخل القطاع ترتب عنهما جمود معدلات الفائدة خاصة المدينة وهو ما يؤثر على بنية الادخار وتجعله ذا طبيعة سائلة في عمومه. فعلى سبيل المثال، بالرغم من انخفاض الانتاج السنوي للودائع البنكية في السنوات القليلة الماضية لم يلاحظ ارتفاع في معدلات الفائدة المدينة التي بقيت في مستوياتها السابقة[93] التي تم تسجيلها في ظل محيط يتسم بوفرة السيولة. إن جمود هذه المعدلات يعطي فكرة عن طبيعة تنظيم السوق البنكية في المغرب وعن عدم كفاية المنافسة داخله وعن الدور السلبي الذي تلعبه مجانية الودائع تحت الطلب التي تشكل أساس الموارد البنكية.

[90] لمزيد من التفصيل في هذا الاطار، انظر تقرير مجلس المنافسة La concurrentiabilite du secteur bancaire, mars 2013

[91] باعتبار أن المردودية المطلوبة من طرف المساهمين تكون أكبر من تلك المطلوبة من طرف باقي حاملي الاموال من مقرضين و مودعين ....

[92] Hausmann, Ricardo, Baley Klinger and Rodrigo Wagner (2008), "Doing Growth Diagnostics in Practice", Center for International Development Working Paper 177.

[93] نشير في هذا الصدد إلى ان متوسط المكافأة يشمل ايضا المودعين الكبار، علما ان المعدلات المقترحة للأشخاص الطبيعيين و المودعين الصغار تبقي متواضعة و غير بعيدة عن معدل التضخم.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 141 06/10/2015 15:31:41

الرسم المبياني رقم 6 مقارنة التطور السنوي للودائع مع تطو متوسط المكافئة

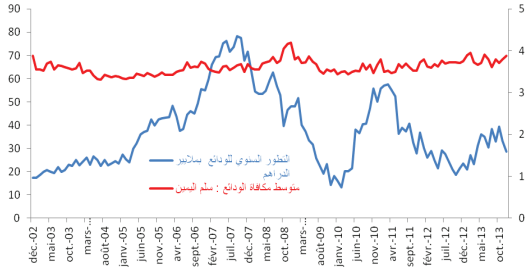

تحسين ولوج و شروط ولوج الفاعلين الى التمويل الداخلي

سنحاول استجلاء ما إذا كان الفاعلون الاقتصاديون في المغرب يجدون صعوبة في الولوج الى التمويل الداخلي الكفيل بتحقيق استثماراتهم وفق ظروف مناسبة. لهذا الغرض، سيتم بداية تحليل تطور حجم وتكلفة التمويل البنكي، على أن يتبع ذلك تقييم بنية هذه القروض بغية الوقوف على مدى ملائمتها مع حاجيات الاستثمار الخاص المنتج للثروة. وأخيرا، وبفعل الاصلاحات المنجزة على صعيد القطاع المالي بهدف تنويع مصادر التمويل، سنتساءل عما إذا كانت مصادر التمويل الاخرى أضحت وسائل تنافس فعليا التمويل البنكي، بما يضمن تحسين شروط ولوج القطاع الخاص الى مختلف مصادر التمويل.

- **تطور حجم وتكلفة القروض البنكية**

يعتبر القطاع المالي المغربي وخاصة البنكي منه من أهم القطاعات في الاقتصاد المغربي، حيث أضحى نموذجا في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط كما أنه قفز إلى مرحلة النمو الخارجي وتمكن من ولوج أسواق إقليمية، خاصة في المغرب العربي وفي إفريقيا الغربية. فتراكم الإصلاحات التي همت القطاع مكنته من تطوير مختلف مؤشراته إن على مستوى دوره الاقتصادي ومساهمته في خلق القيمة المضافة أو على مستوى صلابته ومردوديته[94].

وهكذا، فحجم القروض الداخلية المقدمة الى الاقتصاد الوطني عرف تطورا مضطردا ليستقر في حدود 115في المائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل حوالي 167بالمائة كمتوسط عالمي و أقل من 40 بالمائة على المستوى العربي و منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط.

[94] أنظر على سبيل المثال التقرير الاخير لصندوق النقد الدولي المتعلق بالمراجعة الثالثة لخط الوقاية و السيولة، مارس 2014

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 142 06/10/2015 15:31:43

الرسم المبياني رقم 7 : حجم القروض الداخلية المقدمة المستوى العربي و منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط

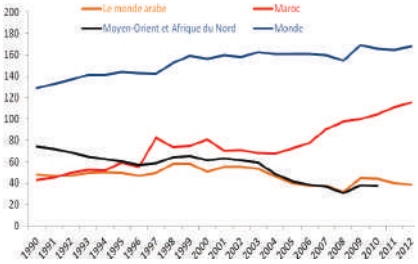

المصدر : مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي

فالاقتصار على هذا المؤشر يجعلنا نستخلص أن شروط ولوج الفاعلين الاقتصاديين في المغرب إلى التمويل البنكي تعتبر في مستوى أنجح الدول الصاعدة. فإذا كانت حصة القروض البنكية في الناتج الداخلي الخام المغربي لم تصل بعد الى تلك المسجلة في الصين وكوريا الجنوبية، فيلاحظ أنها وصلت إلى مستوى النسب المسجلة في البرازيل والشيلي، في الوقت الذي تجاوزت فيه تلك المسجلة في الهند وتركيا وإندونيسيا و الارجنتين.

الرسم المبياني رقم 8 : حصة القروض البنكية في الناتج الداخلي الخام في بعض الدول المقارنة

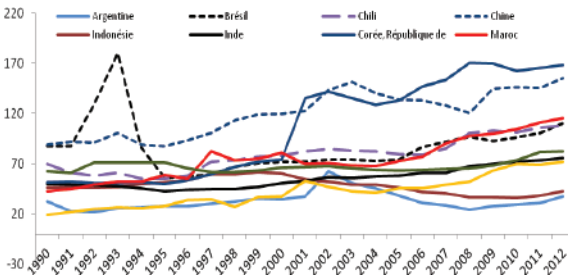

المصدر : مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي

وعلى صعيد تكلفة هذه القروض، فقد عرفت منذ تحرير أسعار الفائدة سنة 1996 انخفاضا تدريجيا حيث انتقلت هذه الأخيرة من 11,5 بالمائة سنة 1996 الى أقل من 6,2 بالمائة سنة 2013 كمتوسط[95]. و هو ما يعكس ان تكلفة التمويل لم تعد تشكل اكراها امام الاستثمار بنفس القوة التي كانت عليه سابقا[96].

[95] تجدر الاشارة الى أن هذه الأسعار أعطيت هنا فقط لابراز منحنى تطور الاسعار علما ان الارقام تفتقد الى الجودة المطلوبة. فقبل سنة 1996 أي قبل تحرير أسعار الفائدة الارقام المبينة تهم الاسعار القصوى. كما ان بنك المغرب غير طريقة حسابه لهذه الاسعار سنة 2006 . فقبل هذا التاريخ، كان بنك المغرب ينشر اسعار الفائدة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 143 06/10/2015 15:31:44

الرسم المبياني رقم 9 : تطور معدل فائدة القروض البنكية

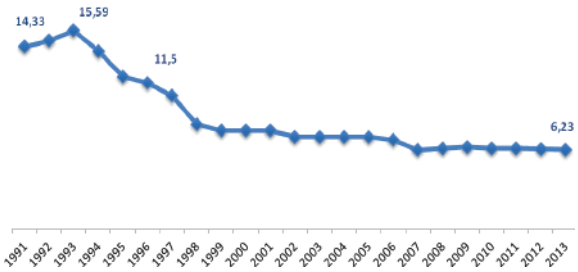

ولقد ساهمت الاصلاحات التي تم ادخالها على مستوى السياسة النقدية وعلى السوق المالية بشكل عام في التأثير على المنحى الذي اتخذته أسعار الفائدة. إلا أن هذا الانخفاض نتج أيضا على معطيات خارجية وخاصة وفرة السيولة التي ميزت السوق النقدية قبل انتقال آثار الأزمة المالية العالمية الى الاقتصاد المغربي. كما ان التحكم في التضخم و تراجع مستواه ساهم في ضبط توقعات الفاعلين و في تراجع أسعار الفائدة.

مهما يكن، فإن تكلفة التمويل التي تعد أحد أهم محددات ولوج الفاعلين الاقتصاديين الى التمويل يجب أن تقاس بالأسعار الحقيقية لا الاسمية[97]. وفي هذا الإطار نلاحظ أن هذه الأسعار لم تسجل إلا انخفاضا نسبيا وأنها تراوحت بشكل عام بين 5 و 7 بالمائة منذ سنة 1998، لكون ان انخفاض اسعار الفائدة الاسمية كان مقرونا ايضا بانخفاض معدل التضخم. كما ان أسعار الفائدة الحقيقية تمكننا من مقارنة الشروط التمويلية على المستوى الدولي. ويبين المبيان التالي، أن اسعار الفائدة الحقيقية بالمغرب استقرت في المتوسط في مستويات قريبة من تلك المسجلة في الدول ذات البنيات الاقتصادية المماثلة كالشيلي والاردن، لكنها تظل مرتفعة جدا بالمقارنة مع الدول المتقدمة والدول الصاعدة. فخلال الفترة الممتدة من 1998 الى 2012 قارب متوسط الاسعار الفائدة الحقيقية في المغرب حوالي 5,3 بالمائة مقابل 1,3 بالمائة في المملكة المتحدة و 2.5 بالمائة في الصين وحوالي 4.4 بالمائة في كل من الشيلي والاردن.

حسب اجل القروض: القصيرة الأمد والطويلة الأمد والمتوسطة الأمد التي اعتمدناها خلال هذه المرحلة باعتبار انه تمثل الجزء الاهم في بنية القروض. اما بعد سنة 2006 أصبح بنك المغرب يقوم ببحث ميداني لحساب هذه الاسعار ليس بحسب اجل القروض و لكن حسب طبيعة القروض الاقتصادية. أنظر في هذا الصدد: بنك المغرب،

[96] بالطبع، فتكلفة التمويل لا تشمل فقط سعر الفائدة و لكن ايضا الضريبة على القيمة المضافة و باقي التكاليف من عمولات و مصاريف أخرى

[97] نشير في هذا الصدد أننا اعتمدنا في هذا الاطار طريقة مبسطة لحساب هذه الاسعار والتي تعتمد على حساب الفارق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 144 06/10/2015 15:31:47

الرسم المبياني رقم 10 : مقارنة الشروط التمويلية على المستوى الدولي

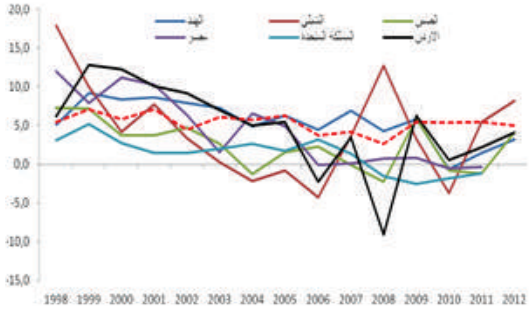

ويتبين مما سبق أن ولوج الفاعلين الى التمويل البنكي تحسن بشكل ملحوظ كما يعكس ذلك ارتفاع حجم القروض الموزعة على الاقتصاد الوطني وبشكل اقل انخفاض معدلات الفائدة بالأسعار الحقيقية. إلا أنه ينبغي التأكيد مع ذلك على أن هذا التحسن مرده في جزء غير قليل منه الى وفرة السيولة وكذا الى الطفرة التي عرفها القطاع العقاري والاستثمار العمومي، وليس معطى هيكليا مرتبطا بتعمق الوساطة البنكية وتحسن على مستوى فعاليتها في سياق محيط اقتصادي تميز بانتقال نمو الناتج الداخلي غير الفلاحي الى مستوى أعلى.

فبعض مؤشرات الولوج الى التمويل البنكي كالإطار القانوني المتعلق بحقوق المقرضين وشفافية وأهمية المعلومات المالية المرتبطة بهذه العمليات لازالت تعرقل الولوج الى التمويل لبعض الفاعلين الاقتصاديين خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة. فالمغرب لازال يحتل مراتب متأخرة على هذا المستوى حسب تقرير مناخ الأعمال للشركة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي. فعلى ضوء مؤشر الولوج الى القروض البنكية، فقد احتل المغرب سنة 2013 المرتبة 109 من أصل 189 دولة بدل المرتبة 105 سنة قبل ذلك. ويبين المبيان التالي مقارنة الحالة المغربية مع بعض الدول المجاورة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 145 06/10/2015 15:31:48

الرسم المبياني رقم 11 : مؤشر الولوج الى القروض البنكية في بعض الدول المقارنة

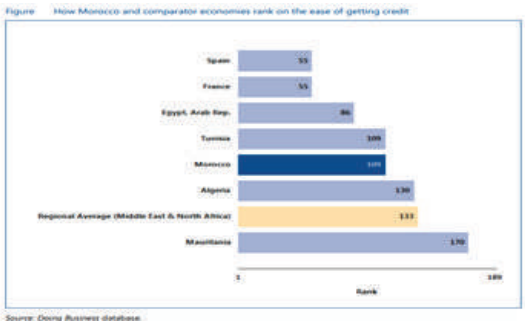

المصدر : تقرير مناخ الاعمال، الشركة المالية الدولية،البنك الدولي

- **بنية القروض البنكية**

كما أشرنا الى ذلك سابقا، عرفت القروض البنكية الموزعة على الاقتصاد الوطني تطورا مهما في السنوات الماضية. وقد هم هذا التطور مختلف أنواع القروض وإن بدرجات متفاوتة. فقد سجلت القروض العقارية نموا بحوالي 17 مليار درهم سنويا كمتوسط خلال المرحلة الممتدة بين 2002 و 2013 أي أكثر من ضعف ما حققته قروض الخزينة و قروض التجهيز الموجهة الى المقاولات، التي عرفت تطورا بحوالي 8 مليارات درهم سنويا كمتوسط لكل منهما .

الرسم المبياني رقم 12 : تطور القروض البنكية الموزعة على الاقتصاد الوطني

وهكذا ، فقد واكب هذا التطور تغير في بنية هذه القروض البنكية الموزعة على الاقتصاد الوطني لصالح القروض العقارية على وجه الخصوص. فحصة هذه الأخيرة التي لم تكن تتجاوز 14 بالمائة سنة 2001 تضاعفت مرتين لتشكل ما يقارب 27 بالمائة عند نهاية 2013 في الوقت الذي تراجعت فيه حصة قروض التجهيز بحوالي 4 نقط، لتنتقل من 20.7 بالمائة سنة 2001 إلى 16,3 بالمائة عند نهاية 2013. و على العموم لازالت تتميز بنية القروض البنكية بطابعها القصير الأمد و بتوجيهها نحو القطاعات و الأنشطة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 146 06/10/2015 15:31:49

الاقتصادية الأقل مخاطرة. فقروض الخزينة مثلت ربع القروض الموزعة على الاقتصاد الوطني في المرحلة الممتدة من 2001 الى 2013، متبوعة بالقروض العقارية بحوالي 22.3 بالمائة كمتوسط، فيما تم تخصيص حوالي 17 بالمائة كمتوسط لقروض التجهيز.

الرسم المبياني رقم 13 : بنية القروض البنكية الموزعة على الاقتصاد الوطني

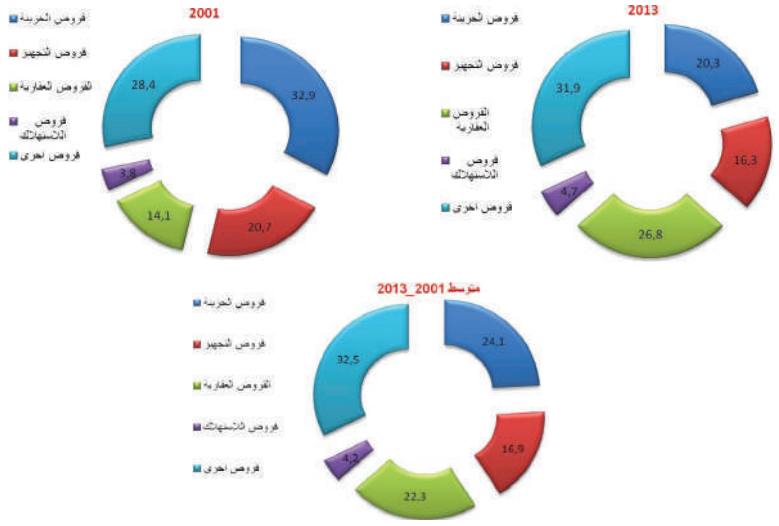

كما أن تحليل قروض التجهيز حسب مدة القرض والأنشطة الاقتصادية الممولة من شأنه توضيح بكيفية أحسن طبيعة العلاقة الموجودة بين الابناك والمقاولات المغربية. فنسبة قروض التجهيز الطويلة الأمد و بالرغم من ارتفاعها النسبي لا تتجاوز 9 بالمائة من إجمالي القروض. و من جهة أخرى، فقروض التجهيز الموجهة الى الانشطة الصناعية تبقى هامشية و لا تتجاوز 3 بالمائة من مجموع القروض الموجهة الى الاقتصاد الوطني.

الرسم المبياني رقم 14 : حصة قروض التجهيز الطويلة الأمد الموجهة إلى قطاع الصناعة في إجمالي القروض

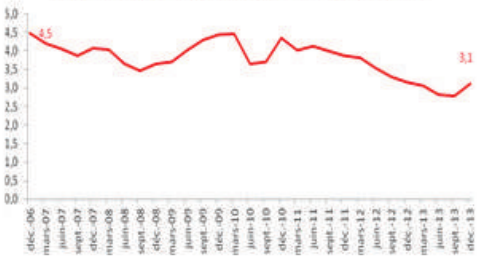

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 147 06/10/2015 15:31:50

الرسم المبياني رقم 15 : حصة قروض التجهيز الطويلة الأمد في إجمالي القروض

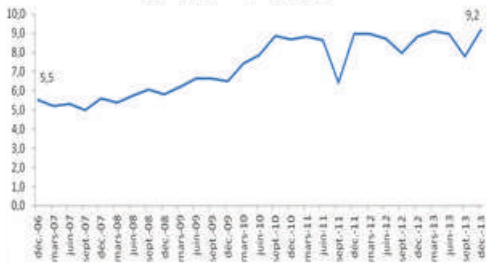

وتأسيسا على كل ما سبق، يبدو ان الارتفاع المهم الذي سجلته القروض الموزعة على الاقتصاد الوطني ارتكز بالأساس على القروض العقارية و القروض القصيرة الأمد، في ظل مناخ اتسم بوفرة السيولة و بارتكاز السياسة العقارية على توسيع عرض السكن. بمعنى آخر، فان هذا التطور لم ينتج عن تطور ذاتي للقطاع البنكي أو عن تطور ملحوظ في العلاقة بين الأبناك و المقاولات في ما يخص مواكبة هذه الاخيرة من طرف الفاعل البنكي. فالعلاقة بين هذين الفاعلين ظلت محكومة بثلاث إشكاليات بنيوية. فالفاعل البنكي يشتكي من عدم قدرة الفاعل الاقتصادي على بلورة مشاريع ذات مردودية و على ضمان الشفافية المالية اللازمة التي تمكنه من القيام بتقييم موضوعي للمخاطر المحتملة[98]. ومن جهته، يشتكي الفاعل الاقتصادي من ارتفاع كلفة الخدمات المالية ومن ثقل الضمانات المطلوبة.

بينما ترتبط الاشكالية الثالثة بمحدودية ثقافة المخاطرة و الابداع لدى كل منهما[99]. و يبدو ان هذه الاشكاليات لازالت تتحكم في بنية القروض الموزعة على الاقتصاد الوطني. كما ان تجربة القروض العقارية تحيل الى ضرورة إعطاء التحفيزات الضرورية للفاعلين من اجل ضمان شراكة منتجة بين الأبناك والمقاولات. ونعتقد في هذا الصدد ان قرار بنك المغرب الأخير ربط قراراته النقدية الاخيرة بشأن عملياته الطويلة الأجل بضمان ولوج افضل للمقاولات الصغرى و المتوسطة الى التمويل ينبني على هذا المعطى الأخير[100].

تنويع آليات التمويل

لقد شهد القطاع المالي المغربي منذ منتصف التسعينات جملة من الاصلاحات بغية تنويع مصادر التمويل ووضع صيغ تمويلية ملائمة و حاجيات مختلف الفاعلين الاقتصاديين. إلا أن الملاحظ هو أن التمويل

---

[98] انظر البحث الذي انجزه في هذا الصدد بنك المغرب و الذي على اثره قام باعداد دورية تتضمن المعلومات المالية الضرورية أثناء طلب القروض. كما يندرج في نفس الاطار عملية التدبير المفوض ل

[99] و هو ما اطلق عليه Hausmann, Rodrik et Velasco في شجرة الاكراهات المشار اليها سالفا بعدم القدرة على اكتشاف الذات

[100] أنظر مثلا تقرير السياسة النقدية لبنك المغرب، مارس 2014

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 148 06/10/2015 15:31:53

البنكي لازال الملاذ المفضل للفاعل الاقتصادي في المغرب، في الوقت الذي لم تعرف فيه باقي مصادر التمويل إلا تطورات محتشمة تعزى في غالبيتها الى عوامل ظرفية و ليس إلى ارتقاء السوق الى مصدر حقيقي للتمويل منافس للنظام البنكي. وسنرصد في هذا الاتجاه تحليلا موجزا لثلاث آليات للتمويل، وذلك للوقوف على تطورها وعلى مدى مساهمتها في توسيع ولوج الفاعلين الاقتصاديين للتمويل. ويتعلق الامر بعمليات الرفع من الرأسمال عن طريق البورصة، تطور سوق الدين الخاص وتطور أنشطة صناديق الاستثمار.

- **تفعيل آليات التمويل غير الوسيطي عن طريق البورصة**

من دون شك، عرفت بورصة الدار البيضاء نموا معقولا خلال السنوات الماضية بفعل، من جهة، الاصلاحات المتتالية التي أدخلت عليها و التحفيزات المتعلقة بعملياتها و وبالنظر، من جهة أخرى، الى عوامل خارجية ساهمت فعليا في تنشيط هذه السوق خاصة عمليات الخوصصة ووفرة السيولة التي ميزت السوق المالية الوطنية خاصة بعد 2001 والتي أتاحت الولوج الى البورصة وفق شروط محفزة للمصدرين. و هكذا عرفت رسملة البورصة ارتفاعا مهما لتصل الى اعلى مستوى لها سنة 2007 بمبلغ يقارب ستمائة مليار درهم، أي حوالي 95% من الناتج الداخلي الخام، خاصة وأنه تم ادراج عشرين مقاولة خلال سنتي 2006 و 2007 من بينها مقاولات رائدة على الصعيد الوطني. إلا أن أداء البورصة بدأ في التراجع في سياق انتقال الأزمة العالمية الى الاقتصاد الوطني حيث خسرت البورصة نصف رسملتها عند متم 2013.

الرسم المبياني رقم 16 : حجم الإدراجات في بورصة القيم

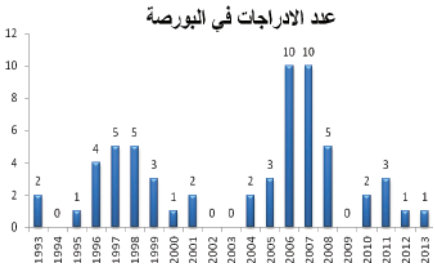

ومهما يكن ، فالتطور الذي شهدته السوق المعنية مرده اساسا الى عوامل خارجية و مالية بالأساس و لا يسمح بالقول ان البورصة أضحت تشكل آلية بديلة للتمويل التقليدي. فعدد المقاولات المدرجة في البورصة لازال ضعيفا مقارنة حتى مع بعض بلدان المنطقة كالاردن ومصر. كما انها تشمل أساسا

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 149 06/10/2015 15:31:54

المقاولات الكبرى والمهيكلة. كما أن الرفع من الرأسمال عن طريق البورصة[101] يبقى هامشيا و هو ما يؤكد ان التمويل عن طريق البورصة و ثقافة المساهمة لم تتجذر بعد لدى الفاعلين الاقتصاديين.

الرسم المبياني رقم 17 : الرفع من الرأسمال عن طريق بورصة القيم بملايير الدراهم

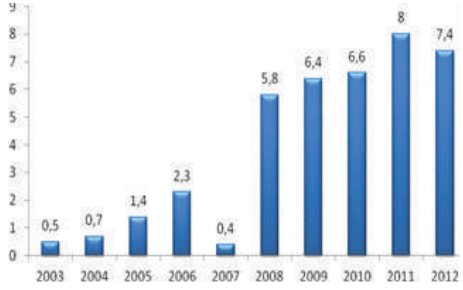

- **تطوير سوق الدين الخاص**

لقد عرفت اصدارات الدين في السوق المالية الوطنية بعض التطور في السنوات القليلة الماضية و خاصة بعد سنة 2007 التي تميزت ببداية ببروز عجز في السيولة في السوق النقدية و تراجع كبير في انتاج الودائع. هذه التطورات دفعت البنوك الى تبني سياسة اكثر صرامة في ما يخص توزيع القروض.

الرسم المبياني رقم 18 : تطور إنتاج القروض بانزلاق سنوي وبملايير الدراهم

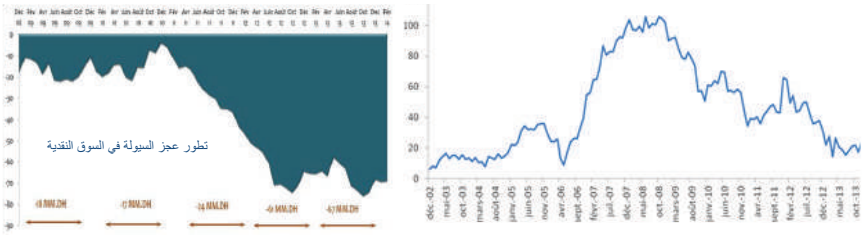

و هكذا، و في ظل هذه الاكراهات تضاعف جاري الاصدارات في سوق الدين الخاص ثلاث مرات منذ سنة 2007، ليتجاوز 140 مليار درهم سنة 2011.

[101] بجميع أشكاله، نقدا او غير ذلك

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 150 06/10/2015 15:31:56

الرسم المبياني رقم 19 : تطور جاري الاصدارات في سوق الدين الخاص

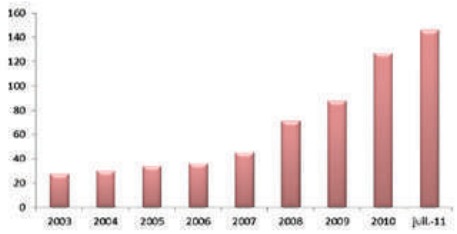

المصدر: صندوق الايداع و التدبير

إلا أن هذا التطور يجب اخذه بكثير من الحذر لأنه لا يعكس تطورا في الولوج الى التمويل عن طريق السوق كآلية بديلة للتمويل البنكي. فحجم الاصدارات و بالرغم من ارتفاعه في السنوات القليلة الماضية إلا أنه لا يمثل الى حوالي عشر القروض البنكية التي تضل آلية التمويل المفضلة للفاعلين الاقتصاديين. كما انه لا يعكس الامكانات التي تتيحها السوق المالية الوطنية حيث أن اصدارات الدين الخاص في السوق تظل هامشية اذا ما قورنت مثلا بالدين العمومي، بحيث تمثل أقل من 9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في حين يتجاوز الدين العمومي 60 بالمائة. ويوضح المبيان التالي أنه اذا كان حجم سوق الدين الخاص بالمغرب يفوق حجم بعض أسواق الدول المجاورة كمصر و الاردن، فإنه لم يرتقي الى مصاف الدول الصاعدة كتركيا و افريقيا الجنوبية و الصين و الهند.

الرسم المبياني رقم 20 : حجم سوق الدين الخاص في بعض الدول المقارنة

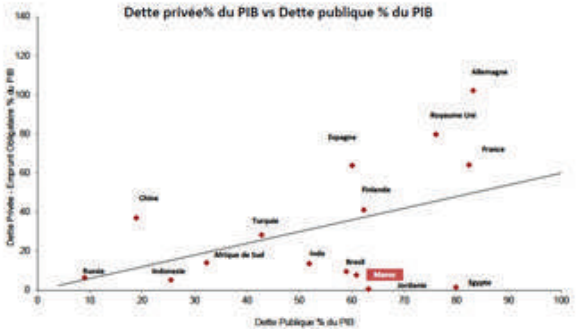

المصدر: صندوق الايداع والتدبير

و بالإضافة الى عامل نقص السيولة البنكية و بالتالي انخفاض وتيرة توزيع القروض البنكية، تجدر الاشارة الى عامل آخر ساهم في تنمية سوق الدين الخاص و المتعلق بإصلاح و رفع المعامل الادنى لملاءة البنوك الذي انتقل الى 12 بالمائة بدل 8 بالمائة و الذي سمح في الوقت نفسه باحتساب جزء من الدين الخاص في اطار هذا المعامل. و هكذا، فالبنوك و مؤسسات التمويل تستحوذ على اكثر من ستين بالمائة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 151 06/10/2015 15:31:57

من الاصدارات في اطار السوق المالية و هو مايعني ان تنشيط سوق الدين الخاص لا يعكس ولوج اكبر للفاعل الاقتصادي وانما تم من خلال اصدارات مؤسسات التمويل بغرض تعويض تراجع مواردها التقليدية، من جهة، و من اجل احترام معامل الملائة، من جهة أخرى.

الرسم المبياني رقم 21 : توزيع جاري الدين الخاص حسب القطاعات برسم سنة 2011

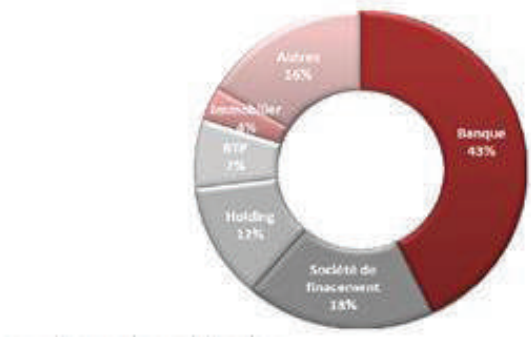

المصدر: صندوق الايداع و التدبير

- **تطوير صناديق الاستثمار**

في إطار تنويع مصادر التمويل وتكييفها مع دورة حياة المقاولات وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة الطموحة و التي تفتقد الى الموارد المالية الضرورية، تم احداث مجموعة من صناديق الاستثمار الخاصة حيث بلغت شركات تدبير هذه الاخيرة 19 شركة عند نهاية 2013 مقابل شركتين سنة 1992. إلا انه إجمالا تبقى المبالغ المستثمرة متواضعة كما يبين ذلك المبيان التالي، حيث لم تتجاوز 700 مليون درهم سنة 2013. و مع ذلك، يبدو ان السوق المغربية في هذا الشأن متقدمة مقارنة مع دول المنطقة.

الرسم المبياني رقم 22 : تدفقات الرساميل الاستثمارية

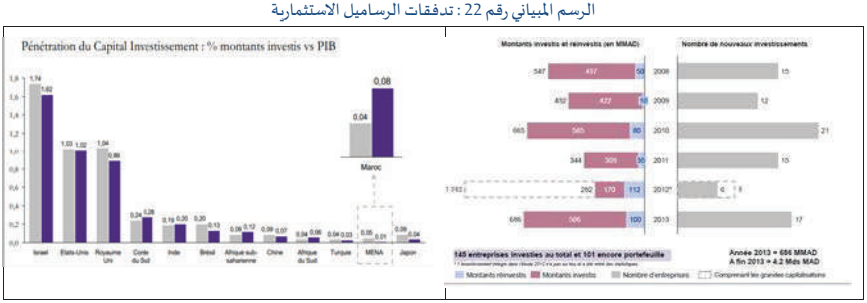

المصدر: الجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال

كما تنبغي الاشارة الى أن أنشطة صناديق الاستثمار تهم اساسا المقاولات في مرحلة النمو و بدرجة أقل أثناء تحول الملكية، في حين يشكل الرأسمال المخاطر و رأسمال الانطلاق حصة هامشية حيث لم تتجاوز

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 152 06/10/2015 15:31:58

5 و 2 بالمائة على التوالي. إن طبيعة تدخلات هذه الصناديق و تركيزها على مرحلة النمو بدل المخاطرة و الانطلاق يؤكد " نفور" حاملي الرساميل من المخاطرة كما قد يعكس عدم قدرة الفاعل الاقتصادي على بلورة مشاريع خلاقة و منتجة[102].

الرسم المبياني رقم 23 : مراحل تنمية المقاولات حسب تعبئة الأموال

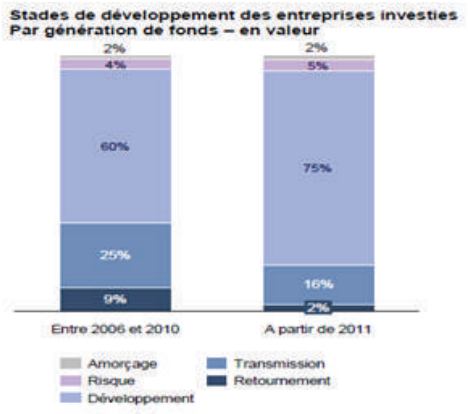

المصدر: الجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال

تحسين ولوج و شروط ولوج الفاعلين الى التمويل الخارجي

عادة ما تواجه الدول النامية صعوبات بالغة لولوج الاسواق المالية الدولية و تعبئة الادخار الخارجي الضروري لتمويل نموها، و ذلك إما بسبب الظروف المحيطة بأسواق الائتمان الدولية، أو بسبب الصعوبات الخاصة بكل بلد، خاصة على مستوى صلابة اطاراتها الماكرو اقتصادية او استقرارها السياسي. و سنحاول في ما يلي رصد اذا ما كان المغرب يجد صعوبة في تعبئة الادخار الخارجي واذا ما كان هذا الامر يشكل عائقا فعليا أمام تسريع وتيرة النمو. و لهذا الغرض، سنتطرق الى قدرة المغرب الاستقطابية للاستثمارات الاجنبية و تحويلات عماله بالخارج و كذا الى شروط ولوجه الى السوق المالية الدولية.

- **استقطاب الاستثمارات الاجنبية**

يضع المغرب منذ سنوات في صلب أولوياته الرفع من قدراته الاستقطابية للاستثمارات الاجنبية المباشرة. إلا ان هذه الأخيرة لم تعرف تطورا ملموسا إلا مع عمليات الخوصصة الكبرى (اتصالات المغرب و شركة التبغ...). و هكذا فاق متوسط صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة 2 مليار دولار سنويا منذ سنة 2003،

[102] يشير تقرير المكتب المغربي للملكية الصناعية و التجارية مثلا على ان عدد براءات الاختراع من مصدر مغربي المودعة لديه سنة 2012 لم تتجاوز 197 في حين تجاوزت 1000 من مصدر خارجي.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 153 06/10/2015 15:32:01

أي عشر مرات أكثر من المتوسط السنوي في المرحلة الممتدة من 1990 الى سنة 2002. وهكذا، شكلت حوالي 2,8 بالمائة كمتوسط من الناتج الداخلي الخام، بعد ان كان وزنها الاقتصادي هامشيا بحصة 0,7 بالمائة في المرحلة الممتدة من 1990 الى سنة 2002.

إلا ان هذه القفزة الكمية لا تعني أن تنافسية المغرب قد تحسنت على هذا الصعيد. فبالرغم من دور الرافعة الذي لعبته عمليات الخوصصة، فإن حصة المغرب في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بقيت متواضعة حيث لا تتجاوز 0.2 بالمائة كمتوسط منذ سنة 2003 بدل 0,1 بالمائة في المرحلة السابقة.

الرسم المبياني رقم 24 : تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الصعيد العالمي

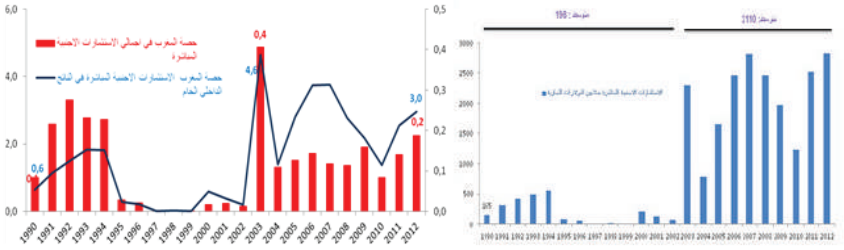

الى ذلك، يبدو أن استقطاب المغرب لهذه الاستثمارات غير مرتبط بتطوير قدراته التنافسية و باستثمار امكاناته ومجهوداته في ما يخص الاستقرار الاقتصادي والسياسي وإنما مرتبط بالظرفية الاقتصادية الدولية وحرص الاستثمار الاجنبي على توزيع محافظه على المستوى الجغرافي و لصالح الدول النامية، بدليل أن حجم هذه الاستثمارات يبقى في مستوى الحجم المسجل في البلدان العربية كتونس و الجزائر و الاردن[103]. على العكس من ذلك، يبقى حجم هذه الاستثمارات ضعيف جدا بالمقارنة مع القدرة الاستقطابية للدول الصاعدة كالصين و الهند و البرازيل و غيرها.

[103] اذا اخذنا بعين الاعتبار عدد السكان فإن حجم هذه الاستثمارات للفرد تجعل المغرب متاخرا عن منافسيه المباشرين في المنطقة العربيو كتونس و الاردن، علما ان الظروف السياسية في مصر أثرت على تدفقات الاستثمارات الاجنبية.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 154 06/10/2015 15:32:04

الرسم المبياني رقم 25 : حجم الاستثمارات في بعض الدول المقارنة

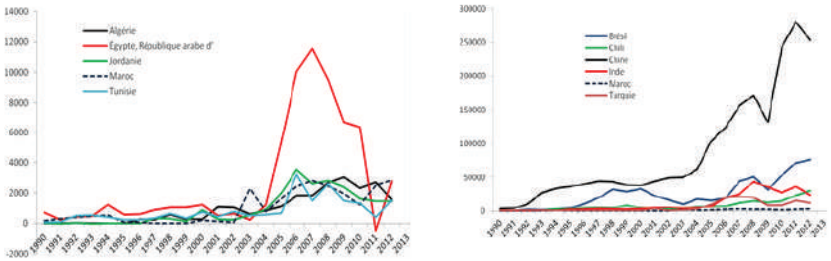

المؤشرات الدولية للتنمية، البنك الدولي

كما تجدر الإشارة الى ان هذه الاستثمارات تهم خاصة قطاعي العقار والسياحة، و هو ما يحيل على طبيعة الامتيازات المقارنة للمغرب و التي تقتصر على السلع و الخدمات غير المتبادلة. وتبقى الدراسات الكمية حول الاثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات الاجنبية على النمو في المغرب غامضة حيث توضح بعضها عدم وجود أي ارتباط بينهما لا على المدى القصير و لا الطويل[104] فيما خلص بعضها الى دورها السلبي على النمو[105].

وعلى صعيد الاستثمارات الاجنبية في المحافظ، فانها تبقي متواضعة بالرغم من الاصلاحات التي تم القيام بها على مستوى تحرير حساب الرأسمال. فضعف اندماج السوق المالية الوطنية في السوق الدولية لم يمكن من استقطاب استثمارات مهمة من هذا الصنف حيث لم تتجاوز 49 مليون دولار كمتوسط سنوي منذ 1993، أي نسبة 0.01 بالمائة من مجموع التدفقات على الصعيد العالمي.

الرسم المبياني رقم 26 : حجم الاستثمارات الاجنبية

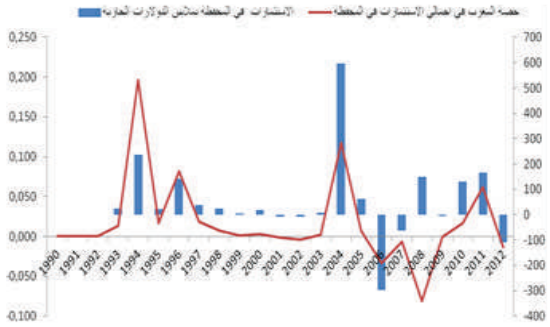

Research Committee "In search of FDI-led growth in developing countries"[104] Klasen, Stephan; Herzer, Dierk; Nowak-Lehmann D., Felicitas
Development Economics, No. 14
from Morocco. Journal of [105] Haddad, M., Harrison, A., 1993. Are there positive spillovers from direct foreign investment? Evidence from panel data
Development Economics 42, 51–74.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 155 06/10/2015 15:32:06

- **تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج**

تشكل هذه التحويلات أهم مورد مالي خارجي، خاصة بعد الارتفاع المضطرد الذي عرفته منذ بداية الالفية الثالثة، حيث أصبحت تشكل حوالي 8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بدل 2 بالمائة في بداية التسعينات. و بذلك احتل المغرب عند نهاية 2012 الرتبة 23 عالميا بخصوص استفادته من تحويلات عماله بالخارج و الثالث عربيا بعد مصر و لبنان.

الرسم المبياني رقم 27 : تطور تحويلات المغاربة بالخارج

و بالنظر إلى أهمية هذه الموارد، ينبغي التفكير في اليات استثمارها لتلعب دورا اكبر في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة ان معظمها ,,,,,,,.

- **الدين الخارجي المتداول**

من المعلوم ان خروج المغرب من برنامج التقويم الهيكلي تبعه برنامج طموح للتدبير النشيط للدين الخارجي منذ سنة 1996 و ذلك في اطار مناخ اتسم بوفرة السيولة و بالظروف المالية المناسبة لتمويل الخزينة بواسطة السوق الداخلية. وهكذا، تمت معالجة مبالغ مهمة وصلت الى 72 مليار درهم و ذلك باستعمال مختلف الاليات المعروفة في هذا الصدد[106]. لكن، بعد تراجع الموجودات الخارجية و النقص الحاد في سيولة السوق المالية الوطنية ابتداءا من 2007، اضطر المغرب الى بذل مجهودات اضافية لتعبئة الادخار الخارجي لإعادة تكوين مخزونه من العملات الصعبة و تخفيف أثر الاستبعاد والضغوطات على اسعار الفائدة خاصة من طرف القطاع العمومي في سياق بداية تدهور مؤشرات المالية العمومية. وهكذا، تضاعف حجم الدين الخارجي العمومي مرتين، منتقلا من حوالي 122 مليار درهم أو19,8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2007 الى حوالي 235 مليار درهم أو26,5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2013.

[106] أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال تقرير الدين المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2014

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 156 06/10/2015 15:32:09

الرسم المبياني رقم 28 : تطور حجم الدين الخارجي العمومي

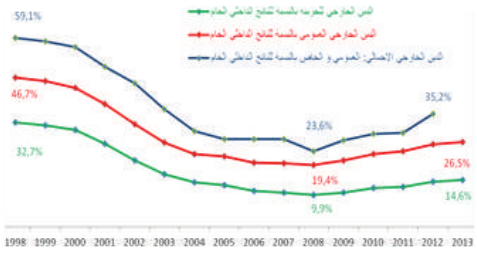

و يتشكل هذا الدين اساسا من الدين الثنائي الاطراف و التمويلات المعبئة من لدن المؤسسات المتعددة الاطراف للتنمية، خاصة البنك الافريقي للتنمية الذي يعد المغرب أول زبون له. الى ذلك، يشمل الدين العمومي الدين المتداول في السوق المالية الدولية و الذي لا يتجاوز 4 بالمائة من الدين العمومي الاجمالي. وبالرغم من ضعف حصة هذا الاخير فيمكن اعتباره المؤشر الاساس لقياس قدرة المغرب على تعبئة الادخار الخارجي.

الرسم المبياني رقم 29 : الاصدارات السابقة أو مقارنة مع اصدارات بعض الدول الصاعدة

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

و قد أصدر المغرب ثلاث قروض سندية دون ضمانات منذ سنة 2007، كان اخرها في دجنبر 2012 بمبلغ 1,5 مليار دولار لعشر سنوات بمبلغ 1مليار دولار و لثلاثين سنة بمبلغ 0.5 مليار دولار. و يبين تحليل شروط هذا الاصدار أنه تم و فق شروط مريحة، ان مقارنة مع.

إن تمكن الخزينة المغربية من اصدار القروض السندية في السوق الدولية المالية و فق هذه الشروط المريحة يمكن استثماره من طرف القطاع الخاص المغربي المهيكل الذي بإمكانه الاستفادة من تنقيط الدين السيادي لتعبئة الاموال الضرورية و تخفيف الضغوطات على الموارد المالية الداخلية و على اسعار الفائدة. و نشير في هذا الصدد ان بعض البنوك المغربية نجحت بالفعل من إصدار قروض سندية في السوق المالية الدولية و هو في حد ذاته مؤشر على صلابة و مردودية القطاع البنكي الوطني.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 157 06/10/2015 15:32:10

*

**

توصيات لتحسين ظروف التمويل

من الواضح أن النظام المالي المغربي عرف نموا مهما بفعل الاصلاحات الهامة التي عرفها منذ مطلع التسعينات و كذا بفعل المحيط الاقتصادي الذي ساهم في رفع حجمه و دوره في النسيج الاقتصادي الوطني. و كان أن تم تحسين ولوج و شروط ولوج الفاعلين الاقتصاديين الى التمويل، خاصة البنكي منه. فالقروض البنكية عرفت تطورا ملموسا، لتتجاوز بكثير 100 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، في ما عرفت معدلات الفائدة بالأسعار الحقيقية بعض الانخفاض. كما أن الصيغ التمويلية الاخري، و بالرغم انها لم تصل بعد الى منافسة التمويل البنكي، فإنها عرفت بعض الانتعاش، فيما شكلت في اوقات اخرى ملاذا للمؤسسات المالية لتعبئة الاموال الضرورية لتعويض تراجع مواردها التقليدية. و على صعيد آخر، تبين المعطيات قدرة المغرب على استقطاب الادخار الخارجي خاصة تحويلات المغاربة بالخارج كما له قدرة على الولوج الى الاسواق المالية الدولية وفق شروط معقولة. فعلى هذا الصعيد، استفاد القطاع الخاص، و خاصة البنكي منه، من تنقيط الدين السيادي ونجاح إصدارات الخزينة الأخيرة في السوق المالية الدولية، ليصدر هو الاخر قروضا سندية في هذه السوق الدولية و هو ما يعكس صلابة و مردودية هذا القطاع.

إن مختلف هذه التطورات مكنت من التخفيف من العامل المالي كإكراه اولي أمام استثمارات القطاع الخاص، على خلاف ما كان عليه الامر في سنوات الثمانينات والتسعينات. لذلك، لا نعتبر أن تكلفة التمويل شكلت عقبة رئيسية أمام تسريع وثيرة النمو في المغرب خلال الفترة المعنية بالدراسة، على الأقل مقارنة مع العاملين الاخرين و المتعلقين بمردودية الاستثمار الخاص، الاقتصادية و الخاصة.

بالمقابل، لا يعني هذا الأمر غياب اختلالات على مستوى النظام المالي. فالتحليل السابق مكن من الوقوف على بعض الاختلالات التي من شأنها أن تعرقل على المدى المتوسط الاداء الاقتصادي اذا لم تتخذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

و في نظرنا، أربع اشكالات رئيسية يجب التعاطي معها بالاهتمام و الجدية الكافيتين. و يتعلق الأمر ب:

- إشكالية الادخار: حجما و بنية و توجها
- المنافسة البيبنكية و فعالية الوساطة البنكية كمدخل لتنمية سوق الرساميل بشكل عام
- استثمار تحويلات المغاربة بالخارج
- حجم و جودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 158 06/10/2015 15:32:13

و بالرغم من ان الاجابة على هذه الاشكالات تستلزم إجابات افقية من قبيل تحسين الشفافية المالية وتنمية فكر المقاولة والمنافسة وتنمية التربية المالية عن طريق التعريف و تعميم المنتوجات لمالية وبشكل عام تعميق اصلاحات سوق الرساميل و تقوية صلابته، فإننا سنحاول التركيز على بعض الاصلاحات التي نراها أساسية و من شانها تخفيف الاشكالات المعنية.

فإشكالية الادخار أصبحت حاليا مقلقة بشكل كبير حيث وصل عجز الادخار الوطني بالمقارنة مع حجم الاستثمار 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، بفعل على الخصوص تدهور الادخار العمومي، وبدرجة أقل، المكون الخارجي للادخار. لذلك نعتبر أن قدرة المغرب على تنمية الادخار الوطني تبقى أحد التحديات المطروحة لضمان تسريع و تيرة الاستثمار.

و عليه ينبغي أولا اعادة التوازن الى المالية العمومية من أجل تحسين معدل الادخار العمومي و تخفيف أثر الاستبعاد و الضغوطات على أسعار الفائدة في السوق المالية الداخلية. و في هذا الصدد، يجب تفعيل مبدأ التوازن المنصوص عليه في الدستور. و نقترح بهذا الخصوص التنصيص في إطار القانون التنظيمي المرتقب على وجه الخصوص على مايلي: التنصيص على هدف كمي للعجز البنيوي والدين العمومي، وإحداث هيئة مستقلة للمالية العمومية وتوضيح كيفية صرف الموارد غير المتوقعة في إطار قوانين المالية.

كما ينبغي تشجيع الادخار الداخلي الخاص و ذلك بتدعيم و تسريع سياسة الادماج المالي عن طريق الرفع من معدل الاستبناك، و إحداث مختلف أدوات المالية الاسلامية و توسيع و إعادة هيكلة أنشطة جمعيات القروض الصغرى و المتوسطة و توسيع تدخلات البريد بنك و تشجيع الخدمات البنكية لذوي الدخل المحدود *Low Income Banking* وتشجيع توزيع أكثر توازنا للشبكات البنكية على المستوى الترابي في أفق تفعيل النظام الجهوي المرتقب. و نعتبر في هذا الصدد ان غياب الحكومة عن الاشراف الفعلي لهذه السياسة المتعلقة بالادماج المالي و عدم اعتبارها سياسة عمومية ذات اولوية قد يحد من فعاليتها.

و في نفس الاطار، ينبغي مواصلة تنويع أدوات تعبئة الادخار واعادة تنظيمها. فمن جهة، نعتبر أن تعزيز منتوجات الادخار بالمخططات المشار اليها سابقا تبقي خطوة مهمة من اجل تعبئة الادخار المتوسط الأمد بشكل أمثل، لكن من جهة اخرى، نعتبر ان قاعدة هذه المنتوجات لازالت غير كافية بالشكل المطلوب خاصة في ما يخص الادخار المؤسساتي. فهذه النوعية من الادخار توفر امكانات مهمة إن على مستوى منتوجات التقاعد أو التأمين ، و ذلك بالنظر على وجه الخصوص الى الانتقال الديموغرافي الذي يجتازه المغرب. وعلى صعيد توجيه الادخار كذلك، يقترح اعادة النظر في دور صندوق الايداع والتدبير على غرار مثلا المؤسسة الفرنسية المماثلة والتي توجه الادخار المنظم الى استعمالات محددة سلفا من قبيل السكن و التنمية الصناعية... كما ينبغي التفكير في إحداث مرصد لتتبع الادخار المالي في المغرب لتتبع توجهاته و استعمالاته و اقتراح الوسائل الممكنة لتدعيمه و تحسين بنيته.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 159 06/10/2015 15:32:14

الى ذلك، نعتقد انه حان الوقت للتفكير في الغاء مجانية الودائع تحت الطلب باعتبار أن أهميتها تحول دون منافسة حقيقية بين البنوك و تزيد من تمركز النشاط البنكي لكون أن هذه المجانية تخدم بالأساس مصالح الابناك ذات الشبكات المهمة. كما تؤثر هذه المجانية على منحنى معدلات الفائدة المدينة حيث تتميز بضعفها بالاسعار الحقيقية و بارتباطها الضعيف بتقلبات السوق. كما "تعفي" الابناك من ضرورة الابتكار في منتوجاتها و تنمية أنشطة غير تقليدية خاصة الهندسة المالية. الى ذلك، إلغاء هذه المجانية يتيح منافسة اكبر بين البنوك الاتفاقية و البنوك المساهمة المقترحة في اطار مشروع القانون البنكي المرتقب. ويجدر التأكيد هنا أن لا تشمل المكافأة الا جزء الودائع الذي يعرف نوع من الاستقرار تفاديا للتأثير على تكلفة موارد البنوك،

و بصفة عامة، يجب تقوية المنافسة البينبنكية و فعالية الوساطة البنكية من حيث هو مدخل أساسي لتحسين شروط ولوج الفاعلين الى التمويل. و بهذا الخصوص، يجب، و كما خلص الى ذلك تقرير مجلس المنافسة في مارس 2013، أن تستهدف على الخصوص تسعيرات الخدمات البنكية و خاصة أسعار الفائدة. و يمكن تقوية هذه المنافسة عبر اليات متعددة من قبيل تسريع إحداث أدوات المالية الاسلامية و تعميق اصلاح باقي مكونات النظام المالي و تدعيم الشفافية المالية. كما ينبغي توضيح العلاقة بين مجلس المنافسة وبنك المغرب فيما يخص هذا المجال. كما ان مجانية الودائع تحت الطلب قد تكون سببا في ضعف المنافسة بين الفاعلين البنكيين.

إن تقوية المنافسة بين البنوك من شأنها تخفيض معدلات الفائدة و تنمية سوق الدين الخاص من جهة ثانية و أن لا تبقي مقتصرة على تدخلات و اصدارات المؤسسات المالية و المقاولات الكبرى. كما ستمكن من الاستغلال الأمثل لميكانيزمات الضمان المحدثة من طرف السلطات العمومية.

و لضمان توسيع ولوج أفضل للفاعلين الى التمويل، ينبغي، بالاضافة الى كل ماسبق، اصلاح نظام احتساب السعر الاقصى للفوائد الاتفاقية لضمان ولوج الأشخاص و الفاعلين الذين يشكلون مخاطرة أكبر للمقرضين. و إذا كان يتم احتساب حاليا احتساب سعر اقصى موحد على ضوء ارتفاع تكلفة موارد مؤسسات الائتمان، نعتقد من المهم تحديد أسعار متعددة تأخذ بعين الاعتبار اجل الاستحقاق و طبيعة المقترض.

و من جهة أخرى نعتبر أن تحويلات المغاربة بالخارج لا تستعمل بالشكل الأمثل خاصة و أن البحث الذي أنجزه البنك الاوروبي للاستثمار أوضح أن الاثار الاقتصادية لهذه التحويلات تبقي محدودة و أن عددا قليلا من المغاربة المقيمين بالخارج تحولوا الى مقاولين في المغرب عكس بعض الدول العربية كمصر و الاردن . لذلك نعتقد انه يجب احداث اليات خلاقة بامكانها تحسين الدور التنموي لهذه التحويلات. فبالإضافة الى خفض تكاليف التحويلات ينبغي تدعيم قنوات التحويل المؤسسية. فبالإضافة الى الشبكة البنكية، ينبغي على سبيل المثال إحداث هيئات للاستثمار الجماعي خاصة بالعمال المغاربة بالخارج و منح

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 160 06/10/2015 15:32:15

البنوك المغربية امكانية تسنيد تحويلاتهم. و قد عرف هذا الميكانيزم الاخير نجاحا كبيرا في بعض الدول كما يشير الة ذلك التقرير السالف الذكر.

أما فيما يخص الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فينبغي ايضا تبني سياسة اكثر استهدافا لاعادة توجيه هذه الاستثمارات من القطاعات التقليدية كالعقار و السياحة الى تلك المنتجة للثروة و الناقلة للتكنولوجيا وكذا تلك الكفيلة بلعب دور الرافعة للسياسات القطاعية التي وضعها المغرب في السنوات الماضية. لذلك، نعتبر أن التحفيزات يجب أن تختلف حسب ما اذا كانت تخدم هذه الرؤيا أم لا. فعلى سبيل المثال، قطاع النسيج يعاني من ضعف في اندماجيته و اقتصاره أساسا على المناولة التي تؤثر على القيمة المضافة المنتجة، و بالتالي فإن الاستثمارات المستهدفة والتي يجب ان تحظى بالأولوية هي التي من شانها تقوية اندماج هذا القطاع. و من هذا المنطلق، فإن السياسة التحفيزية، بمكوناتها الثلاث الضريبية و المالية و المحفزات الاخرى من مؤسسات و عقار...، يجب ان تعكس الرؤيا المغربية لسياسته التنموية.

.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 161 06/10/2015 15:32:15

توجهات من أجل سياسة أفقية متوجهة نحو تحسين الإنتاجية

النمو الاقتصادي يعني إنتاج مزيد من الخيرات وخلق مناصب شغل مما يمكن من مواجهة البطالة وخفض الفقر والهشاشة وتحقيق فائض يمكن من تمويل زيادة الرفاه الإنساني. يتحقق هذا النمو عبر تراكم عوامل الإنتاج من عمل ورأسمال أو عبر تحسين كفاءة استعمال الموارد المتوفرة عبر زيادة إنتاجيتها. زيادة الإنتاجية[107] كما ناقشنا ذلك في الجزء التشخيصي تعني زيادة الإنتاج دون زيادة كمية المدخلات المستعملة.

تنبع أهمية الإنتاجية من كونها توجد في صلب التحليلات حول أداء الاقتصاد وتنافسيته. هكذا يعتبر مايكل بورتر أن الإنتاجية هي **المرادف** الحقيقي للتنافسية على المستوى الوطني. أما المنتدى الاقتصادي العالمي فيعتبر أن "التنافسية هي مجموع المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في بلد ما". أما مركز التنافسية العالمي فيعرف التنافسية بقدرة اقتصاد ما على زيادة رفاهية أفراده باستعمال كامل موارده (Atkinson, 2013, p. 2). لنذكر فقط بأن معدل النمو في بلد ما ليس إلا مجموع معدلات نمو المدخلات أو العوامل المادية ومعدل نمو الإنتاجية.

تنبني مقاربتنا للنمو ومعرقلاته ومحركاته على أن كل ضعف لنمو يتأتى من ضعف الاستثمار الذي يفسر **بصعوبة تمويله** أو **بتدني إنتاجيته الاقتصادية** أو **بتدني نسبة العائد التي يتملكها المبادر** بالاستثمار. تحسين مناخ الاستثمار ونقص معدل الجبايات ووجود إطار ماكرواقتصادي متين والضمانات التي يمنحها وجود دولة غير ضعيفة في المغرب يدفعنا إلى اعتبار ضعف الإنتاجية من المسببات الأساسية لضعف الاستثمار وبالتالي ضعف النمو في المغرب. ضعف الإنتاجية يمس كل من الإنتاجية الجزئية للعوامل وإنتاجيتها الكلية.

كما وضحنا سابقا في التشخيص (أنظر المرحلة الثانية من الدراسة) هناك شبه إجماع في المغرب على ضعف الإنتاجية. هذا الضعف يظهر إذا تفحصنا الاقتصاد ككل. فحسب حسابات مايكل بورتر فإن إنتاجية عامل في المغرب لا تساوي إلا 20% من إنتاجية العامل الأمريكي. إن هذا التباين الشديد ينعكس

[107] الإنتاجية ليست هي المردودية. فهذه الأخيرة مفهوم مالي أما الإنتاجية فهي مفهوم اقتصادي. قد تكون مقاولة ذات مردودية عالية ولكن ذات إنتاجية متدنية. السبب في ذلك أن هذه المقاولة تبيع منتجاتها بثمن عال لوجودها في وضع احتكار مثلا.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 162 06/10/2015 15:32:16

على الأسعار وعلى التنافسية وعلى معدلات النمو وعلى رفاهية الأفراد. يمكن أن نلاحظ نفس الفرق إذا قارنا الناتج الداخلي الخام للفرد في المغرب مع نظيره في عينة من الدول هي تركيا، تونس، ماليزيا، فرنسا وكوريا الجنوبية. نفس الخلاصة تتحدد إذا عمقنا البحث في مستويات الإنتاجية في القطاعات. نلاحظ فروقات أساسية في الإنتاجية مما يعني أن هناك قطاعات مثل الفلاحة حيث مستويات الإنتاجية جد متدنية وقطاعات أخرى ذات إنتاجية أعلى ولكن عموما بعيدة عن مستويات الإنتاجية في نفس القطاعات إذا قارناها مع دول أخرى.

ومن أهم قياسات الإنتاجية قسمة الإنتاج أو القيمة المضافة على كمية عامل إنتاج. في المغرب نلاحظ تدنيا للإنتاجية مهما كان عامل الإنتاج الذي نأخذه بعين الاعتبار. استعمال هذا المؤشر يوضح أن عوامل الإنتاج من عمل وأرض ورأسمال تستعمل بكفاءة متدنية. أكثر من ذلك فإن الإنتاجية الكلية للعوامل متدنية. هذا الوضع يعني أن النمو جد مستهلك للعوامل مما يعني زيادة متواصلة لكلفة الإنتاج مما يعرقل تحسن التنافسية.

وتتوضح الفروقات بين مستويات الإنتاجية كذلك بمقارنة الوضع في المقاولات الصغرى والمقاولات الكبرى. تظهر لنا هذه المقارنة أن المقاولات الكبرى تحقق مستويات أعلى من الإنتاجية بينما إنتاجية المقاولات الصغرى متدنية. هذا الوضع نلاحظه كذلك إذا قارنا مستويات الإنتاجية في الاقتصاد المهيكل والاقتصاد غير المهيكل. هناك بعض الدارسين الذين يعتبرون أن المشكل الأساسي للقطاع غير المهيكل ليس وجوده خارج الإطار القانوني ولكن في تدني إنتاجيته.

هناك أيضا زاوية أخرى لتفحص مستوى الإنتاجية وذلك باستكشاف الفروقات بين مستويات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص. في هذه الحالة نلاحظ كذلك فروقات وفجوات كبيرة خصوصا إذا قارنا القطاع العام مع بعض أجزاء القطاع الخاص التي تحقق مستويات أعلى من الإنتاجية أو قارنا مستوى إنتاجية القطاع العام مع إنتاجية نفس القطاع في دول أخرى.

تدني الإنتاجية وشمولية هذه الملاحظة لكل الاقتصاد مقارنة مع الأوضاع في الدول المنافسة يدعو إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك. لمعالجة هذا الوضع يجب صياغة **خطة أفقية** تشمل كل الاقتصاد من أجل تحسين الإنتاجية في كل القطاعات مما يمكن من زيادة فعالية استعمال الموارد وبالتالي رفع معدل النمو وزيادة تنافسية الاقتصاد.

وضع استراتيجية التحسين المستمر للإنتاجية

يمكن رصد العلاقات التي تربط الإنتاجية مع المتغيرات الأساسية في الاقتصاد من تفهم مدى مركزية هذا المتغير في تحسين مستويات العيش وزيادة عائد الاستثمار و وزيادة الأجور وزيادة العمالة عبر حلقة إيجابية تؤدي في الأخير إلى زيادة جديدة في الإنتاجية. تمكن زيادة الإنتاجية كذلك في التحكم في الضغوط التضخمية.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 163 06/10/2015 15:32:18

الرسم المبياني رقم 30 : ترابطات الإنتاجية والمتغيرات الاقتصادية

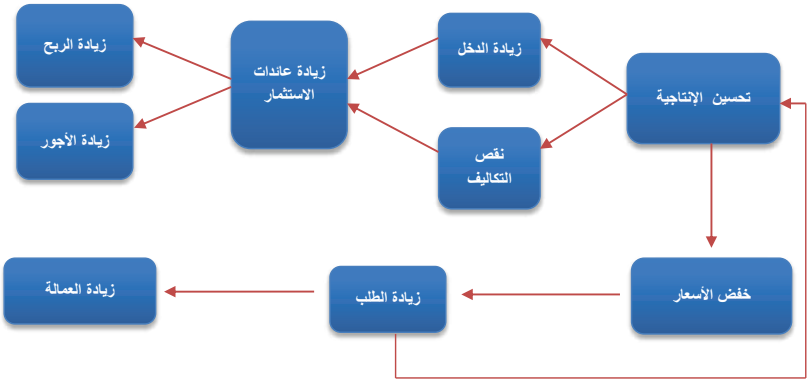

إن الإنتاجية والتجديد والابتكار والتنافسية هي في المحصلة تمظهرات لنفس الشيء. فالتجديد سواء كان تقنيا أو تنظيميا أو مؤسسيا أو في صيرورات الإنتاج أو في غزو أسواق جديدة يمكن من زيادة الإنتاجية. هذه الزيادة في الإنتاجية تمكن من تحسين التنافسية عبر خفض الأسعار أو زيادة جودة البضائع والخدمات. إذا فإن التجديد والابتكار يؤديان إلى تحسين الإنتاجية وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة التنافسية.

انخفاض الإنتاجية في المغرب نمط لا يمكن أن تخطئه العين في المقاولات والمرافق العمومية وفي القطاعات الاقتصادية المنتجة سواء كانت مصدرة أو التي توجه إنتاجها للاستهلاك المحلي وحتى في القطاع غير مهيكل. هناك اهتمام ضعيف بدمج ترتيبات تمكن من التحسين التدريجي والمتواصل للإنتاجية. تفهم أسباب هذا الوضع هو نقطة البداية لتبني قرارات وسياسات تمكن من زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة فعالية استعمال كافة المدخلات في العملية الاقتصادية.

الرسم المبياني رقم 31 : تفاعلات صيرورة الإنتاجية

إن تدني الإنتاجية في الاقتصاد المغربي يرجع إلى المعطيات الأساسية للاقتصاد المغربي المتعلقة باختلال الأسعار وضعف جودة عوامل الإنتاج وتفشي الريع وعدم الاهتمام بتجديد أدوات وبتنظيم عملية الإنتاج.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 164 06/10/2015 15:32:22

وراء هذه العوامل البنية المؤسسية غير محفزة للحركية والتي لا تمارس ما يكفي من الإكراهات لزيادة كفاءة استعمال الموارد.

إن تدني الإنتاجية يعود حتما لعوامل يمكن -بضم الياء- حصرها من تصميم سياسات تمكن من معالجة هذا الوضع لحفز النمو وزيادة رفاهية الأفراد. إن الأسباب التي سنركز عليها هي: الحوافز والمنافسة وجودة العوامل والإطار الماكرواقتصادي وديناميكية بيئة الأعمال. لنلاحظ أن تحسين الإنتاجية هو مرادف لتحسين التنافسية. مقاربتنا هو أن تحسين الإنتاجية ينبني على القناعة بأن ذلك مسار طويل يمر عبر الاستغلال الجيد للموارد المتوفرة وتمتين الإطار الماكرو اقتصادي وبناء مؤسسات ممكنة للتطوير ولرفع الفعالية.

الإنتاجية تنبع من التداخل بين العناصر التي ذكرنا آنفا. تنبني كل استراتيجية لتحسين الإنتاجية على دمج فعال للحوافز الدافعة للاستعمال الأمثل للموارد وعلى تقوية المنافسة بين الفاعلين وعلى زيادة جودة عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وعلى تمتين الإطار الماكرو اقتصادي وعلى تأهيل المتواصل لبيئة الأعمال. استراتيجية من هذا القبيل سترفع حجم العوامل المستعملة في الإنتاج ولكن الأهم أنها ستمكن من زيادة جودتها وكذا فعالية استعمالها من طرف الفاعلين الاقتصاديين.

رفع إنتاجية العوامل والإنتاجية الكلية في كل الهياكل الإنتاجية

الإنتاجية ظاهرة معقدة لتداخل عوامل ميكرو اقتصادية وماكرو اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وغيرها في تحديد مستواها. لذلك فإن استراتيجية التحسين المستمر للإنتاجية تنبني على فهم جيد لدور كل عنصر وتفاعلاته مع العناصر الأخرى مما يؤدي إلى التأثير على مستوى الإنتاجية. على صعيد السياسات المصممة لتحسين الإنتاجية يجب تفهم كيفية تأثير كل عامل وكيفية تفاعل العوامل في تأثيرها على مستوى الإنتاجية.

من ناحية أخرى فإن الإنتاجية يتحكم فيها وتقاس بشكل جيد على مستوى وحدة اتخاذ القرار سواء كانت منتجة للبضائع أو للخدمات أو مرفقا عموميا يقدم خدمات عمومية بحتة (جماعة حضرية) أو مرفقا عموميا يقدم خدمات نافعة مثل المستشفيات والمدارس. يمكن أن تقاس الإنتاجية على مستوى الوحدات الإنتاجية حتى ولو كانت غير مهيكلة مثل المقاولات العاملة في القطاع غير المهيكل. يظهر إذن أن الإنتاجية يستحسن تدبيرها كظاهرة ميكرواقتصادية لتسهيل أجرأة سياسات التحفيز الممكن تنفيذها وكذا تقييمها كميا.

في هذا الإطار تعمل سياسات الدولة في المستوى الأول على توفير كافة العوامل التي تتحكم ماكرواقتصاديا في الإنتاجية كوجود إطار قانوني حافظ لحقوق الملكية ونظام وطني للابتكار والتجديد وتوفر بنيات تحتية ضرورية لسلاسة اشتغال الاقتصاد وإطار ماكرواقتصادي موائم. في مستوى ثان

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 165 06/10/2015 15:32:23

تعمل السلطات العمومية على العمل على التأثير على السلوكات الميكرواقتصادية للمنظمات لدفعها للاشتغال تحت أقصى إكراهات تحسين الإنتاجية.

الرفع من إنتاجية القطاعات بترحيل الموارد من القطاعات المتدنية الإنتاجية إلى القطاعات عالية الإنتاجية

من أكفأ وأسرع الطرق لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد ترحيل الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية. في المغرب إنتاجية العمل في القطاع الفلاحي متدنية جدا. كل ترحيل للموارد من هذا القطاع إلى قطاعات أكثر إنتاجية يمكن من زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني. سياسة الدولة الداعمة للقطاع الفلاحي لها كثير من الحسنات إلا أنها تطرح أسئلة كبيرة لأن الإعانات التي تقدمها الدولة غير مشروطة بتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية. أحيانا تكون الاستثمارات غير مبنية على حسابات الإنتاجية مما يعني استعمال موارد دون تحقيق زيادات متناسبة في الإنتاج وبالأحرى زيادة الإنتاجية.

هذه الملاحظة صحيحة كذلك بالنسبة للرأس المال الذي قد يستعمل بشكل غير فعال في بعض القطاعات مع وجود حالات تحتاج إلى رأس المال. فهناك جهات استأثرت بموارد هائلة وجهات تم نسيانها. هناك حالات مؤسسات عمومية يلاحظ فيها الاستثمار الزائد أو الاستثمار غير الهادف الذي لا يفسر إلا برغبة المسؤولين في تحقيق أهداف غير اقتصادية بالمطلق. هناك كذلك مشاريع أكبر من الحاجيات. إن كل مورد فائض في مكان ما هو مورد ناقص في مكان آخر مما يخفض معدل إنتاجية الموارد.

فاستكشاف الاشتغال القطاعي للاقتصاد المغربي يمكن من تحديد القطاعات التي تعاني من الضعف الشديد للإنتاجية واستهدافها بإجراءات محفزة للفاعلين من أجل زيادة الإنتاجية. يمكن أن نزاوج في هذا الإطار بين التحليل القطاعي والمجالي بحيث نحدد ماهي القطاعات التي تعاني من ضعف الإنتاجية وفي أي جهات. في هذا الإطار يجب التذكير بأن التمدين يعتبر ضروريا لمواكبة سياسات التصنيع وزيادة الإنتاجية.

رفع إنتاجية المقاولات خصوصا الصغرى والمتوسطة

تعتبر شبكات المقاولات الصغرى والمتوسطة الأكثر قدرة على التوائم مع المجال والإكراهات. وتوفر هذه الزمرة من المقاولات إمكانيات كبيرة لمواجهة الهشاشة والفقر وحاجيات الساكنة من خدمات وشغل في مختلف الأوساط والمجالات الجغرافية. هذه الفئة من المقاولات تتميز بمرونة كبيرة تمكنها من التكيف مع التحولات والاستفادة منها.

في المغرب تعاني هذه الفئة من المقاولات من ضعف الإنتاجية. مؤشر بسيط عن هذا الضعف هو عدم تناسب وزن هذه المقاولات في النسيج المقاولاتي، أكثر من 90 بالمئة، مع مساهمتها في إنتاج القيمة المضافة، أقل من الربع. من الأسباب التي تفسر ضعف إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة عدم قدرتها

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 166 06/10/2015 15:32:26

على عصرنة عملية الإنتاج بشراء تجهيزات ومعدات وآلات تستجيب لحاجياتها. هذه الفئة من المقاولات تعاني كذلك من عدم قدرتها على جذب كفاءات تقنية من مهندسين ومسيرين أكفاء بسبب تفضيلهم العمل في المؤسسات الكبرى أو لدى الدولة. عنصر آخر يفسر تدني إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة هو ضعف حوافز التجديد التنظيمي وتوسيع الأسواق لدى القائمين عليها مما يجعل عملها غير محترف وغير مستفيد من الإنتاج بكميات كبيرة. عائق آخر، يؤكد عليه مايكل بورتر، هو غياب بيئات مجالية للعمل المشترك بين المؤسسات المنتجة مما يخلق الحافز للتعامل المشترك وتبادل الخبرات والموارد. هذا يعود في رأينا إلى الركود الذي تعرفه المناطق الصناعية في المغرب وعدم وجود تنشيط حقيقي مهني أو من طرف المسؤولين الحكوميين.

كل تنمية في بلد كالمغرب تمر عبر تحفيز الإنتاجية لدى الشبكة الكثيفة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنتشرة في كافة التراب الوطني. هذه المجوعة من المقاولات تحتاج أحيانا إلى القليل من الموارد لزيادة فعاليتها وتوسيع أسواقها وتخفيض كلفة الإنتاج وعصرنة أدوات الإنتاج. قد يكون من الممكن زيادة إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر تمكنها من منصات للاشتغال في أماكن متقاربة مما يزيد إمكانيات التعلم وانتقال الموارد بسرعة من مقاولة إلى أخرى.

رفع الإنتاجية في القطاع العام

في كل تجارب التنمية لعبت الدولة دورا محوريا في تأطير الأسواق، خلق طلب للمؤسسات المنتجة، خلق مؤسسات منتجة ومصاحبتها في مراحلها الأولى في السوق. كما قامت الدولة بالتشريعات الضرورية لكي يتحسن أداء المقاولات بشكل جيد. بالموازاة مع ذلك عملت الدولة في الاقتصادات التي عرفت التنمية (كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين، تايوان، سنغافورة ...) على جعل اشتغال القطاع العام فعالا. تمثل هذا الهاجس في الاهتمام بزيادة مخرجات القطاع العمومي كما وكيفا.

لنلاحظ أن تحسين إنتاجية القطاع العام يعني مزيدا من الخدمات ذات الجودة العالية للمواطنين. وجود محاسبة للمسؤولين وصحافة يقظة ومستقلة ومجتمع مدني فعال يمكن من تطبيق إكراهات على مسيري القطاع العام، من بيروقراطيين ومنتخبين، تدفعهم إلى ابتكار طرق وأدوات لزيادة مخرجات القطاع العام وكذا جودته مما يعني تحسينا مستمرا للإنتاجية. لنلاحظ أن المدارس والمستشفيات لها مخرجات ومدخلات واضحة مما يسهل إدماج خطة للتحسين المستمر للجودة فيها.

في المغرب هناك إدارات عمومية تقوم بمجهودات متواصلة لزيادة إنتاجيتها مثل إدارة الجمارك والضرائب. تمكن هذه المجهودات من زيادة الخدمات المقدمة كما وكيفا والتكيف مع التحولات التي تعرفها بيئة الأعمال. بالمقابل هناك إدارات مازالت غير قادرة على الاندماج في عملية التحسين التدريجي للإنتاجية. نظن أن هناك مواقع يمكن أن تتحسن فيها الإنتاجية بسرعة وبمجهودات قليلة ولكن منظمة مثل قطاعات التعليم والصحة والعدل.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 167 06/10/2015 15:32:27

تثمين محفزات الاقتصاد غير المادي لدعم الانتاجية

تظهر العلائق بين الإنتاجية والتنافسية وتحسين الرفاه أن الإنتاجية هي الطريق المستدام لتحسين رفاه الأفراد. من أجل دمج تحسين الإنتاجية كمحرك للنمو في كامل الاقتصاد الوطني نقترح تصميم سياسة وطنية للزيادة المستمرة في الإنتاجية. هذه المقاربة تمكن من التعاطي الأمثل مع ما يسمى بعناصر الاقتصاد غير المادي باعتبارها تمثل محركا مستداما للنمو وكعامل زيادة الرفاه الاجتماعي.

نشر الوعي بأهمية الإنتاجية داخل المقاولات والقطاع العام والجامعات وكل المنظمات

أثبتت الدراسات التي تمت على عملية التصنيع التي حدثت بالدول الآسيوية ككوريا الجنوبية و اليابان وكذا على الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا أن البزوغ الصناعي ينبني أساسا على زيادة الإنتاجية. لدمج هذا الاهتمام في سلوكيات الفاعلين المغاربة يجب جعل كل الفاعلين في صلب هذه العملية.

يجدر بنا في هذا الإطار إعداد كتاب مرجعي على غرار ما قامت به منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. يمكن هذا الكتاب المرجعي من تقديم المادة الأساسية في الموضوع. الهدف من ذلك هو جعل النقاش بين كافة الأطراف مبني على فهم متقارب بواسطة مفاهيم موحدة.

الكتاب المرجعي الذي نقترحه يهدف إلى وضع الإنتاجية وتحسينها المستمر في صلب السياسة الاقتصادية للبلاد. يوضح هذا الكتاب أن التجديد والابتكار والإنتاجية والتنافسية هي أوجه متعددة لنفس الأمر. الكتاب يلخص تصور متفاوض عليه حول معايير واضحة وشفافة لتوثيق وتقييم وتحسين وتوطيد مستويات الإنتاجية.

ربط الدعم العمومي للقطاع الخاص بشرط تحسين الإنتاجية

تميزت السياسة المغربية في مجال دعم الأنشطة الاقتصادية بالسخاء الذي لم يربط بشرطية الإنتاجية. لهذا السبب أصبح هذا الدعم ريعا ولم يلعب دور الحافز لكي يتحول الفاعلون المستفيدون من الدعم إلى مقاولات قادرة على تحقيق تنافسية عالية سعرا وجودة. لم يحقق الدعم أي هدف استراتيجي ومثل عبئا ماليا على الدولة وشوه هيكل الأسعار ولربما أدى إلى تراكم عوامل إنتاج غير مستعملة من طرف الفاعلين الاقتصاديين مما كان له تأثير في اتجاه خفض الإنتاجية.

نقترح أن تربط الدولة الدعم المالي أو العيني أو التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية التي تمنحها للمقاولات بتحقيق مستويات عليا من التنافسية عبر تحسينها المستمر للإنتاجية. تزيد أو تنقص الدولة الحوافز التي تمنحها حسب مجهودات الفاعلين للقيام بالتجديدات الضرورية لتحديث وعصرنة طرق الإنتاج. المهم أن تنتهي تلقائية الدعم بدون إنجازات.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 168 06/10/2015 15:32:29

تطبيق القطاع العام لخطة طويلة الأمد لتحسين إنتاجيته

يقوم القطاع العام بأدوار أساسية في الاقتصاد ويستعمل موارد هائلة. توضح المقارنات بين الوضع في المغرب وباقي الدول أنه يمكن زيادة إنتاجية القطاع العام عبر إنقاص المدخلات المستعملة أو زيادة حجم أو جودة المخرجات. أهمية هذا العنصر الأخير تنبع من أن مخرجات القطاع العمومي تستعمل عموما من طرف القطاع الخاص. فخريجو المعاهد والجامعات يدخلون سوق الشغل ويؤثرون على مستوى إنتاجية المؤسسات المنتجة سلبا أو إيجابا حسب نوعية تكوينهم.

يمكن أن يزيد القطاع العام إنتاجيته عبر اعتبار كل منظمة منه (مدرسة، مستشفى، جماعة محلية، جامعة، كلية، وكالة عمومية ...) وحدة مستقلة عمليا تيا ومسؤولة عن مستوى إنتاجيتها. لنلاحظ أن المنطق الغالب في المؤسسات العمومية في المغرب هو الاشتغال وتسيير الأمور وليس تحقيق أعلى حجم من المخرجات بأقل كمية من المدخلات. نشير هنا إلى أن الهاجس ليس رفع إنتاج الخدمات بأسرع من زيادة المدخلات مما يعني التضحية بالإنتاجية.

في هذا الإطار نقترح وضع عقود لكل المؤسسات العمومية تلزمها بوضوح بزيادة الإنتاجية مع التحقق بواسطة مؤشرات واضحة وموضوعية. لنلاحظ في هذا الإطار أن المنظومة القانونية للمراقبة المالية للمؤسسات العمومية لا تهتم إلا بمدى ملاءمة القرارات مع النصوص القانونية. نقترح أن يتم الانتقال إلى التساؤل عن حجم المجهودات التي يقوم بها المسؤولون لاستعمال المدخلات لتحقيق أعلى المخرجات. بهذا يتم الانتقال من **التدبير بتطبيق القانون** إلى **التدبير القانوني المحقق لأعلى إنتاجية ممكنة**.

تقوية الترسانة القانونية التي تسرع خروج المقاولات الفاشلة من الأسواق

يميل المشرع أحيانا إلى جعل معالجة مشاكل المقاولات التي توجد في وضعية مالية صعبة في اتجاه الحفاظ عليها رغبة في الحفاظ على قدراتها وعلى الموارد وعلى وظائف العمال. هذا السلوك، الذي له تفسيرات مقبولة، قد يؤدي أحيانا إلى سجن موارد في استعمالات لا تكون دائما ذات إنتاجية عالية. في هذا الإطار يجدر بنا العمل على التوازن بين الهدفين بحيث لا يكون هدف الحفاظ على آلة الإنتاج سببا في خفض إنتاجية لموارد.

تقاسم ثمار تحسين الإنتاجية بين العمال وأصحاب رأس المال

الإنتاجية التي تتحقق في العملية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة المداخيل المتوفرة في الاقتصاد. يساهم كل من العمال وأصحاب رأس المال في إحداث الزيادات في القيمة المضافة. لكي يكون العمال مستعدين للتضحية والعمل من أجل زيادة الإنتاجية يجب العمل على تقاسم ثمار الإنتاجية بشكل عادل طبق آليات متفاوض عليها. إن كل استئثار بفوائد تحسين الإنتاجية يدفع العمال إلى عدم الاندماج في مسلسل تحسين الإنتاجية. في هذا الإطار يدعوا الكثير من المنظرين إلى اعتماد أجر

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 169 06/10/2015 15:32:30

الفعالية الذي يتجاوز مساهمة العمال في الإنتاج لجعلهم مستعدين للبقاء في المؤسسة والمساهمة في تحسين أدائها.

محاربة الريع لمنعه اشتغال حوافززيادة الانتاجية

الريع هو الحصول على دخل دون مجهود متناسب. المقاولة التي تحتكر السوق أو تحصل على حق استعمال بعض المدخلات بأثمان مدعمة أو تحصل على ترخيصات لاستيراد وتصدير بضائع تستفيد من الريع. الأشخاص الذي يعملون أقل من الوقت القانوني لسبب أو آخر يستفيدون منا الريع. النخب التي لا تقوم بأدوارها كاملة وتستفيد فقط لتوفرها على مواقع أو علاقات أو شواهد تستفيد من الريع. حينما يتواجد الريع تغيب الدافعية للتطوير وللتحسين ولابتكار طرق جديدة للعمل والأداء. هذا يعني أن الأوضاع الريعية لا تحفز على زيادة الإنتاجية. محاربة الريع تمكن في الأخير من زيادة متواصلة للإنتاجية وبناء اقتصاد الاستحقاق.

تشجيع تشغيل الكفاءات التقنية في عمليات الإنتاج لقدرتهم على التحسين والابتكار

من المشاكل التي تعانيها الدول المتخلفة هو غياب الكفاءات وهذا يؤدي إلى أن المتوفر منها يتم توجيهه للعمل الإداري المكتبي الروتيني. هذا العمل في الإدارات العمومية يصبح أكثر جذبا للكفاءات التقنية حينما يكون هيكل الأجور وبنية التحفيز في القطاع العمومي أكثر كرما كما في المغرب. هذا الوضع يجعل الكفاءات التقنية، وهي الفئة أكثر قدرة على الابتكار والتجديد والتطوير، لا تتوجه بما يكفي للأنشطة الإنتاجية. في المغرب أثبتت الإحصائيات أن عددا كبيرا من المهندسين يتم استقطابهم للعمل في القطاع العام مما يؤدي إلى ضعف التأطير وهامشية المجهودات التي تبذل لزيادة الإنتاجية في الأنشطة المنتجة خصوصا التي يقوم بها القطاع الخاص.

تنشيط وتقوية وإنعاش المناطق الصناعية لجعلها بؤر/ نمو وابتكار

أثبتت الأبحاث أن المقاولات التي تبتكر وتحسن إنتاجيتها تشتغل في بيئات حيوية تتفاعل في إطارها المقاولات عبر العمليات المشتركة وتقاسم خزانات الكفاءات وانتقال المعارف والمهارات من مقاولة لأخرى. لم تستطع مجهودات الدولة التي أنجزت أن تمكن من بناء منصات وبيآت نشطة للإنتاج وتبادل المدخلات والمعارف والخبرات والابتكارات. هناك صعوبات جمة في الوصول إلى مثل المناطق الصناعية الموجودة في شمال إيطاليا ومنطقة بنغالور بالهند وغيرهما حيث تتكاثر المقاولات والترابطات فيما بينها مما يزيد منسوب الابتكار والتجديد. لا مناص من القيام بمجهودات لتنشيط المناطق الصناعية وربطها فيما بينها ومع الجامعات ومرتكز التطوير.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 170 06/10/2015 15:32:32

جعل هدف السياسة الصناعية بالمغرب هو تحسين وزيادة الإنتاجية مهما كان القطاع

تكون السياسة الصناعية ذات أثر طويل المدى إذا كانت أفقية ما أمكن. هذا يعني أن محفزات وإجراءات هذه السياسة تتوجه إلى تحقيق أهداف بغض النظر عن القطاع. تعتبر السياسات الأفقية أكثر حيادا وأقل خلقا للتشوهات التي تحدثها على هيكل الأسعار. نقترح أن يصبح هدف التحسين المستمر للإنتاجية مركبا أساسيا في السياسة الصناعية المغربية.

تقوية الضغط على مستعملي الموارد الزائدة

لأسباب تتعلق بتشوهات الأسعار أو استراتيجيات الفاعلين المتعلقة بالمضاربة قد يراكم البعض كميات هائلة من الموارد التي لا يستعملها بتاتا أو يستعملها جزئيا. فمثلا إعفاء الفلاحة من الضرائب وقدرة بعض الأطراف جعلها تراكم مساحات هائلة من الأرض لا تستغلها بشكل كفؤ. عن طريق التضريب والتحفيز تدفع الدولة الأفراد إلى التخلي عن الموارد غير مستعملة.

تشجيع المنافسة

وجود المقاولات في بيئات تنافسية يدفعها إلى الاستعمال الأمثل للمدخلات. نتيجة ذلك هي تبنها لخطط التحسين المستمر للإنتاجية. المنافسة التي نشير إليها قد تكون خارجية في حالة الانفتاح وخفض الحواجز الجمركية أو داخلية عبر إزالة الترخيصات ونزع الاحتكارات التي تمارسها بعض المقاولات نتيجة وجود قوانين أو لتمتعها بالقرب من أصحاب القرار.

تحفيز وتشجيع ومساعدة المقاولات على التعرض (المتأكد منه) للمنافسة العالمية والتقدم نحو الأنشطة الجديدة. الإعانات والإعفاء الضريبي وخفض قيمة العملة تدفع المقاولات إلى الانتقال للقطاعات المنتجة للبضائع الموجهة للأسواق العالمية. في هذا الإطار يجب الانتباه إلى عدم تحول التحفيز إلى استفادة ريعية دون إنجازات تنافسية شفافة وقابلة للتقييم الموضوعي.

***

عموما فالتوجهات الأفقية التي نقترحها للتحسين المستمر للإنتاجية تهتم أساسا بزيادة فعالية اشتغال الاقتصاد ككل مما يمكن من تقوية تنافسيته. هذه السياسة الأفقية تتكامل مع سياسات الأوراش البنيوية الحالية ولكنها توجهها بحيث يمكن أن تكون ذات فائدة مباشرة وملموسة على عملية الإنتاج عبر تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية.

ولنشر إلى أن كل المعطيات المتوفرة توضح أن تحسين الإنتاجية يمكن أن يكون معينا هائلا لزيادة الرفاه. أهمية وخصوصية هذا المعين تنبع من أنه مستدام ويمكن من زيادة تنافسية الاقتصاد. جعل تحسين الإنتاجية هو محور سياسة أفقية يمكن من دفع المقاولات إلى بذل مجهودات جبارة لتكثيف التجديد التنظيمي والتكنولوجي والمؤسساتي مما ينعكس إيجابيا على اشتغال الاقتصاد.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 171 06/10/2015 15:32:33

IV. خطة عمل لتطوير معدلات النمو الوطني وبناء اقتصاد قوي ومتضامن

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 172 06/10/2015 15:32:34

تدابير من أجل التحكم في تكلفة التمويل

كما سبقت الاشارة الى ذلك، أبان تحليل تطور النظام المالي المغربي أن تكلفة التمويل و على خلاف ما كان عليه الامر في سنوات الثمانينات والتسعينات لم تعد تشكل عقبة رئيسية أمام تسريع وثيرة النمو. بالمقابل، مكن التحليل نفسه من الوقوف على أربع اشكالات من شأنها أن تعرقل الاداء الاقتصادي لبلادنا على المدى المتوسط و تحول دون تدعيم اندماجية النسيج الاقتصادي. و يتعلق الأمر ب:

- إشكالية الادخار، حجما و بنية و توجها
- استثمار غير أمثل لتحويلات المغاربة بالخارج
- ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ضرورة تحسين نوعيتها
- ضرورة تنويع مصادر التمويل و توسيع ولوجيته و تيسير شروطه

و سنحاول في هذا الصدد اقتراح بعض التدابير التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية و غيرها المرتبطة بهذه الإشكاليات،علما أن الاجابة على هذه الاخيرة تقتضي بالموازاة مع ذلك تدابير افقية من قبيل تدعيم الاطار الماكرواقتصادي، تحسين الشفافية المالية و تنمية الثقافة المالية و فكر المقاولة و تدعيم المنافسة و محاربة الرشوة و الريع و اصلاح القضاء و الادارة....

تنمية الادخار و تكييف بنيته مع متطلبات الاستثمار

يعد الادخار أحد المحددات الاساسية لتكلفة التمويل و بالتالي للاستثمار المنتج و النمو. و عليه، ينبغي ايلاء هذا المتغير الاهمية اللازمة خاصة مع بداية ظهور مؤشرات على تدهوره في السنوات القليلة الماضية. و بالإضافة الى تجاوز الاكراه المتزايد لحجم الادخار فان السياسة المقترحة تتجه الى التخفيف من نقط الضعف الهيكلية التي ميز الادخار في المغرب و التي تتمثل أساسا في بنيته السائلة و في غياب القنوات الأمينة بتحويله الى استثمارات منتجة بالشكل الكافي. و من هذا المنطلق، نقترح عدد من الاجراءات التي تهم مختلف مكونات الادخار العمومي، بدءا من الادخار العمومي و مرورا بالمكون الخاص والمؤسساتي و انتهاءا بالمكون الخارجي للادخار. الى ذلك، نقترح عددا من الاجراءات المؤسساتية ذات التأثير الافقي على هذه المكونات.

❖ تحسين معدل الادخار العمومي

يعتبر تحسين الادخار العمومي مدخلا أساسيا لتنمية الادخار الوطني وذلك باعتماد سياسة مرتكزة على القواعد الميزاناتية التي أصبحت اليوم توجها دوليا، فضلا على كونها تمكن من احترام مبدأ التوازن

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 173 06/10/2015 15:32:35

المنصوص عليه في الفصل 77 من دستور 2011 ومن أجل تحقيق ذلك وجب تحقيق التدابير التالية والعمل على ادماجها في القانون التنظيمي للمالية لضمان تدبير جيد للمالية العمومية. :

- احداث قواعد ميزانية ذات قوة ملزمة للحكومة و للبرلمان:
- تحديد هدف كمي للعجز البنيوي و الدين العمومي
- تسقيف بعض النفقات أو ربط تطورها مع مؤشر مرجعي معين
- تحديد كيفية صرف الموارد غير المتوقعة في إطار قوانين المالية و الزام الحكومة برصدها أولا الى اعادة التوازن في حال ظهور مؤشرات على انحراف او احتمال انحراف مؤشرات المالية العمومية.

✓ التفكير على المدى المتوسط في اعطاء استقلالية أكبر للادارة الضريبية على غرار بعض التجارب الدولية الحديثة و ذلك لجعلها تشتغل في اطار عقد برنامج ووفق مؤشرات محددة للمردودية الضريبية و للإدماج الضريبي

✓ إحداث سلطة مستقلة للمالية العمومية تعني بالتوقعات الماكرواقتصادية على المدى المتوسط و احتساب العجز البنيوي و بتقييم تحمل المديونية العمومية.و باقتراح تصور حول التوجهات الكبرى للسياسة المالية للدولة (النفقات و الموارد) مكونة من مختلف السلطات المعنية : وزارة المالية ، المندوبية السامية للتخطيط ، بنك المغرب

✓ عدم تطبيق الغرامات و الفوائد في حال المراجعة التلقائية للمقاولات الملزمة بغية الرفع من الادماج الضريبي و تحسين مردودية النظام الضريبي

✓ إعادة تنظيم المديرية العامة للضرائب و ذلك بالمرور من تنظيم يعتمد على دورة حياة الضريبة الى تنظيم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الملزمين وذلك للرفع من الادماج الضريبي و تحسين مردودية النظام الضريبي لكون هذا التنظيم من شأنه الاستجابة لحاجيات الملزمين بحسب طبيعتهم .

❖ تنمية المكون الداخلي للادخار الخاص

✓ احداث حساب الادخار الصناعي بتحفيزات ضريبية و مرونة على مستوى الخروج و الدخول يتم تسويقه من طر ف البنوك و توجيه حصة من الادخار المعبئ الى صندوق الايداع و التدبير و ذلك لتوسيع قاعدة منتوجات الادخار و توجيهها لدعم السياسات القطاعية للحكومة. و لضمان نجاح هذه الالية يقترح احداث ميكانيزم يجمع بين صندوق الايداع و التدبير و صندوق الحسن الثاني و الصندوق المركزي للضمان. كما يقتضي الامر تأهيل حكامة صندوق الايداع و التدبير و طرق مراقبته؛

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 174 06/10/2015 15:32:36

- ✓ اعفاء الحسابات على الدفاتر من الضرائب أو على الاقل حذف المبلغ الأقصى باعتبار أن هذا المنتوج موجه أساسا للادخار الصغير و القروي كما ان تحديد مبلغ اقصى يكون مقرونا بتحفيزات ضريبية
- ✓ تدعيم و تسريع سياسة الادماج المالي عن طريق الرفع من معدل الاستبناك، و إحداث مختلف أدوات المالية الاسلامية و توسيع و إعادة هيكلة أنشطة جمعيات القروض الصغرى و المتوسطة و توسيع تدخلات البريد بنك و تشجيع الخدمات البنكية لذوي الدخل المحدود و تشجيع توزيع أكثر توازنا للشبكات البنكية على المستوى الترابي في أفق تفعيل النظام الجهوي المرتقب.

❖ **تنمية الادخار المؤسساتي**

- ✓ توسيع الحماية الاجتماعية و تقوية جادبية منتوجات التأمين و التقاعد، و ذلك بتقوية مرونتها و سلامتها و بتحفيزات ضريبية
- ✓ خفض تكاليف الدخول و الخروج بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي، و ذلك بتقوية المنافسة و تعميق الاصلاحات علما أن هذه المنتوجات بحكم طبيعتها السائلة تفترض تحمل هذه التكلفة من طرف المستثمرين عير أن ارتفاع هذه الاخيرة يحد من جادبيتها
- ✓ اعادة النظر في دور صندوق الايداع و التدبير باستلهام تجربة المؤسسة الفرنسية المماثلة و التي تستفيد من الادخار المنظم « épargne réglementée » المعبئ من مختلف القنوات و ذلك لتوجيهه الى استعمالات للمصلحة العامة محددة سالفا من قبيل السكن و التنمية الصناعية....

إحداث مرصد لتتبع الادخار خاصة المنظم و الذي يستفيد من تحفيزات ضريبية و ذلك لتتبع توجهاته و استعمالاته و اقتراح البدائل الممكنة لتدعيمه و تحسين بنيته.

تحويلات المغاربة بالخارج

لقد شكلت هذه التحولات في السنوات الماضية العامل الاساس في الرفع من معدل الادخار الوطني بالشكل الذي جعله قادرا على تمويل الاقتصاد الوطني و افراز فائضا في الحساب الجاري لسبع سنوات متتالية. و لقد تسبب هذا المعطي فيما يشيه مرضا هولانديا Syndrome néerlandais باعتبار أن هذه الارتفاع المضطرد لهذه التحويلات لم يوازيه سياسة مندمجة كفيلة باستثمارها بالشكل الأمثل. لذلك، و مع الحاجة المتزايدة للاقتصاد الوطني الى الر فع من حجم الادخار الوطني و تكييف بنيته، نعتقد أنه لم يعد بالإمكان الرهان فقط على البعد التضامني و الارتباط بالوطن الأم بل بوضع سياسة واضحة بتحفيزات ذات طبيعة اقتصادية المراد منها تعزيز هذه التحويلات و خاصة التأثير في بنيتها لتصير أكثر ملائمة للاستثمار المنتج للثروة و فرص الشغل و لبناء التوازن الجهوي المنشود. و يمكن في هذا الاطار الاستئناس ببعض التجارب الدولية الناجحة في هذا الباب.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 175 06/10/2015 15:32:37

تأسيسا على ذلك، نقدم بعض الاقتراحات الهادفة، من جهة، الى تعزيز التحويلات و تكييف بنيتها، و من جهة أخرى، الى ضمان توجيهها الى استثمارات منتجة. الى ذلك، نقترح بعض الاجراءات المؤسساتية:

❖ تعزيز التحويلات وتغيير بنيتها

- ✓ تكييف المنتوجات البنكية لتمكين المغاربة القاطنين بالخارج من الاستفادة من التحفيزات الضريبية الموجودة : حسابات الادخار و مخططات الادخار على سبيل المثال، ذلك ان القانون يعفي الفوائد المترتبة عن ودائع المغاربة القاطنين بالخارج حتى لو كانت بالدرهم. و في هاته الحالة الاخيرة يجب على المودع أن يثبت أن الودائع مصدرها العملة الصعبة . و الحال أن ودائع القاطنين بالدرهم يستفيد منها أيضا عائلاتهم بالمغرب. لذلك، يقترح توسيع الاعفاء الى عائلات القاطنين (أباء و أبناء) مع الحفاظ على نفس شروط الاثبات و ذلك بالنسبة للحسابات على الدفتر لانها مسقفة.
- ✓ احداث هيئات للتوظيف الجماعي خاصة بالمغاربة القاطنين بالخارج و ذلك لتحفيزهم على المساهمة في تنشيط الاسواق المالية، على أن يتم تمكينهم من ضمان لتغطية مخاطر الصرف
- ✓ العمل على خفض تكلفة التحويل عن طريق تشجيع استعمال القنوات الرسمية و تقوية المنافسة و الشفافية بين الفاعلين في المجال، فمختلف الدراسات تشير الى أن العائق الاكبر أمام تحويلات العمال بالخارج يتجلى في التكلفة المرتفعة خاصة اذا كان حجم هذه الاخيرة ضعيف. و هو ما يؤدي في غالب الاحيان الى استعمال القنوات غير الرسمية (أوراق بنكية، ارسال مع أشخاص...) و هو ما يحول دون استعمال جيد لهذه التحويلات.

❖ توجيه التحويلات الى استثمارات منتجة

- ✓ تشجيع احداث نوادي الاستثمار بتحفيزات ضريبية و غير ضريبية (التكوين و التحسيس) و باستثمار شبكات المجتمع المدني
- ✓ وضع استراتيجية مماثلة لبرنامج 3 في 1 المعمول به في المكسيك لتسهيل و تقوية كفاءة مساهمة المغاربة بالخارج في التنمية المحلية و التفكير في احداث برنامج 1 في 3 بالنسبة للاستثمارات المنتجة.
- ✓ و ضع ميثاق للاستثمار الاجنبي مع مقتضيات خاصة بالمغاربة القاطنين بالخارج
- ✓ تقييم تجربة صندوق MDM INVEST واعادة النظر على وجه الخصوص في المبلغ الادنى للاستثمار و ذلك حتى يتسنى استهداف أكبر فئة ممكنة من المغاربة القاطنين بالخارج
- ✓ استعمال التحويلات كضمان للقروض المقدمة الى المغاربة القاطنين بالخارج
- ✓ تسنيد تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج المنظمين في اطار نواد للاستثمار

❖ تدابير مؤسساتية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 176 06/10/2015 15:32:38

- ✓ انشاء مرصد لتتبع التحويلات و ذلك لتتبع حجمها، و مصدرها ، و القنوات المستعملة و تطور تكلفة التحويل و استعمالاتها و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية و على مستوى التوازن الجهوي....حتى يتسنى رسم السياسات القمينة باشتثمارها بالشكل الامثل
- ✓ احداث بنك للمشاريع (من لدن المراكز الجهوية للاستثمار مثلا) ووضعها رهن اشارة المغاربة القاطنين بالخارج و خاصة المنظمين في اطار نواد للاستثمار و ذلك لمواكبة المغاربة القاطنين بالخارج و تسهيل انجاز استثماراتهم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر القدرة الاستقطابية للدول النامية للاستثمارات الاجنبية حجما و كيفا أجد مؤشرات النجاح الاقتصادي و افاق البلد المعني الواعدة. و قد بينا في المرحلة السابقة أن التطور الكمي النسبي الذي شهدته قدرة المغرب الاستقطابية لهذه الاستثمارات غير مرتبط بتطوير قدراته التنافسية و باستثمار امكاناته ومجهوداته في ما يخص الاستقرار الاقتصادي والسياسي وإنما مرتبط بالظرفية الاقتصادية الدولية وحرص الاستثمار الاجنبي على توزيع محافظه على المستوى الجغرافي و لصالح الدول النامية، بدليل أن حجم هذه الاستثمارات يبقى في مستوى الحجم المسجل في البلدان العربية كتونس و الجزائر و الاردن. على العكس من ذلك، يبقي حجم هذه الاستثمارات ضعيف جدا بالمقارنة مع القدرة الاستقطابية للدول الصاعدة كالصين و الهند و البرازيل و غيرها.

لذلك، ينبغي من وجهة نظرنا تبني سياسة اكثر استهدافا لاعادة توجيه هذه الاستثمارات من القطاعات التقليدية كالعقار و السياحة الى تلك المنتجة للثروة و الناقلة للتكنولوجيا و كذا تلك الكفيلة بلعب دور الرافعة للسياسات القطاعية التي وضعها المغر ب في السنوات الماضية. لذلك، نعتبر أن التحفيزات يجب أن تختلف حسب ما اذا كانت تخدم هذه الرؤيا أم لا. فعلى سبيل المثال، قطاع النسيج يعاني من ضعف في ادماجيته و اقتصاره أساسا على المناولة التي تؤثر على القيمة المضافة المنتجة، و بالتالي فإن الاستثمارات المستهدفة و التي يجب ان تحضى بالأولوية هي التي من شانها تقوية اندماج هذا القطاع. و من هذا المنطلق، فإن السياسة التحفيزية، بمكوناتها الثلاث الضريبية و المالية و المحفزات الاخرى من مؤسسات و عقار...، يجب ان تعكس الرؤيا المغربية لسياسته التنموية.

و ترجمة لهذه السياسة المقترحة، نتقدم في المصفوفة التالية ببعض المقترحات في هذا الاتجاه.

❖ تقوية القدرة الاستقطابية

- ✓ وضع مدونة خاصة بالاستثمارات الاجنبية و ذلك لضمان المقروؤية اللازمة لها ومرونة تعديلها حسب الاوليات الحكومية في هذا المجال و توجهات الاستثمارات الدولية ،
- ✓ تعزيز موقع المغرب كقنطرة الى افريقيا،
- ✓ تعبئة و تحديث البنية العقارية،

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 177 06/10/2015 15:32:39

- ✓ اخراج قانون الاضراب،
- ✓ مراجعة القانون العقاري (ظهير شريف رقم1.63.28 بتحديد الشروط التي تسترجع الدولة بموجبها أراضي الاستعمار بحذف بعض المقتضيات الحمائية و المجانية.

❖ **تحسين نوعية الاستثمارات**

- ✓ اعتماد نظام للتحفيزات من الجيل الثالث يرتكز على الاستهداف،
- ✓ الاهتمام و تثمين البحث العلمي بشراكة مع القطاع الخاص و عن طريق احداث وحدة مختصة في الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات لكي تلعب الاستثمارات الاجنبية دورها في نقل التكنولوجيا يجب تأهيل الكفاءات و جعلها قادرة على تملك هذه التكنولوجيا،
- ✓ استهداف بعض الاستثمارات المهيكلة ذات الاثار الخارجية المهمة.

توسيع ولوجية التمويل و تيسير شروطه

اذا كان هذا الامر يبقى مشروطا بتنمية الادخار و تكييف طبيعته و متطلبات الاستثمار المنتج، فانه يستلزم أيضا اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها الرقي بالقطاع المالي المغربي ليلعب دوره كاملا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و سنركز في مايلي على بعض التدابير التي من شانها :

- تطوير و تحسين الوساطة البنكية: باعتبار ضعف المنافسة البينبنكية و التي تجعل هامش الوساطة البنكية مرتفعايحول دون تنويع مصادر التمويل

- تأهيل سوق الرساميل: في أفق تحويل البورصة كمصدر منافس للتمويل البنكي. فبالاضافة الى تاهيل البنية التحتية للسوق المالية الوطنية، يقترح اخذ بعض التدابير ان على مستوى تنمية العرض أو على مستوى تقوية الطلب. فمن جهة العرض، نعتقد انه لايجب الاقتصار فقط على الاسواق الموجودة في البورصة بل أيضا توسيع قاعدة المنتوجات المتداولة. و بخصوص الطلب، يجب التركيز على المستثمرين الافراد و المستثمرين الاجانب.

- تأهيل النظام الوطني للضمان: بالنظر الى أن هذا الاخير لازال يشكل عقبة رئيسية أمام الولوج الى التمويل حيث يحتل المغرب مرتبة متأخرة حيث يشكل الضمان في المتوسط 169٪ من قيمة القرض بدل 103٪ بالنسبة للبلدان ذات الدخل مماثل (تقرير التنافسية أفريقيا لسنة 2009). لذلك يجب تحسين كفاءة النظام الوطني للضمان و تقوية المنافسة داخله و تسهيل شروط الاستفادة و تبسيط و تعميم المساطر

- إصدار النصوص التنظيمية لقانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 103.12

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 178 06/10/2015 15:32:41

❖ **تعميق الوساطة البنكية و توسيع الولوجية الى التمويل البنكي**

- ✓ مراجعة القانون 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة لابراز علاقته ببنك المغرب فيما يخص السهر على احترام المنافسة بين فاعلي القطاع واعطاء صلاحيات واضحة لمجلس المنافسة و توضيح العلاقة بينه و بين بنك المغرب في ما يخص القطاع و ذلك للحرص على ضمان منافسة حقيقية بين الفاعلين في القطاع،
- ✓ حذف ضرورة انخراط مؤسسات الائتمان داخل المجموعات المهنية،
- ✓ التفكير في الغاء مجانية الودائع تحت الطلب أو ربط المجانية بمجهودات البنوك في توسيع ولوجية التمويل خاصة للمقاولات الصغرى و المتوسطة و توسيع الشبكة البنكية،
- ✓ اصلاح نظام حساب السعر الاقصى للفوائد الاتفاقية لضمان. و هكذا، بدل ان يتم احتساب سعر اقصى موحد يقترح تحديد أسعار متعددة تاخذ بعين الاعتبار اجل الاستحقاق و طبيعة المقترض و ذلك لتمكين أكبر عدد ممكن من الفاعلين للولوج الى التمويل، خاصة المقاولات الصغرى و المتوسطة،
- ✓ السماح باحداث مكاتب القروض و توسيع مجال تغطيتها و ذلك لتدعيم الشفافية المالية وخفض منح المخاطرة،
- ✓ احداث مسطرة خاصة لمعالجة المديونية المفرطة Surendettement للاشخاص الذاتيين والمقاولين الذاتيين والمقاولات الصغرى و المتوسطة.

إصلاح البورصة

❖ **تنمية العرض**

- ✓ مراجعة قانون رقم 1.93.211 المتعلق ببورصة القيم باحداث مقصورة خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لجعل شروط ادراج هذه الفئة مرنة وذلك بحسب القطاعات الاقتصادية : تجربة بورصة طورونطو و سيمكن ذلك هذه الفئة من المقاولات من تنويع مصادر تمويلها والارتقاء بحضور ها في البورصة الى مستوى الدول المثيلة كمصر مثلا حيث تستحوذ هذه المقاولات على 13 بالمائة من الرسملة بدل 2 بالمائة بالنسبة للمغرب
- ✓ تحديد السقف الادنى العائم في حدود 30 بالمائة بدل 20 بالمائة و ذلك لتقوية سيولة السوق التي تعد من المعوقات الهيكلية لبورصة الدار البيضاء كما يمكن اعطاء فترة زمنية معقولة لبلوغه
- ✓ اعداد برنامج على المدى المتوسط لعمليات الخوصصة عبر السوق المالية
- ✓ تقييم امكانية ادراج و تداول الصكوك

❖ **تنمية الطلب**

- ✓ خفض تكلفة العمليات خاصة و ان الشركة المدبرة للبورصة راكمت احتياطات مهمة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 179 06/10/2015 15:32:42

- ✓ تشجيع المستثمرين المؤسساتيين بتفعيل فتح رأسمال البورصة لفائدتهم وتحديد نسبة معينة لعمليات شركات البورصة لحسابهم الخاص
- ✓ تشجيع المشتثمرين الافراد بتشجيع احداث نوادي الاستثمار بتحفيزات ضريبية و غير ضريبية
- ✓ تبسيط مدخرات الادخار المرتبطة بالقيم المتداولة
- ✓ تشجيع المشتثمرين الاجانب وذلك بالعودة و تدعيم مكانة السوق المالية الوطنية الى حظيرة الاسواق الصاعدة
- ✓ احداث غرفة المقاصة في البورصة و اعادة تنظيم البورصة خاصة و ان البورصة تجتاز مرحلة صعبة

اصلاح نظام الضمان

- ✓ مراجعة القانون رقم 47.95 القاضي بإعادة تنظيم صندوق الضمان المركزي لاحداث سجل خاص بالضمانات و ذلك لمركزة الضمانات المقدمة من طرف المقترضين و ذلك لضمان حقوق المقرضين و ترتيب اولويتهم
- ✓ مراجعة القانون رقم 47.95 القاضي بإعادة تنظيم صندوق الضمان المركزي و توسيع قاعدة الضمانات المسموح بها للمقاولات الصغرى و المتوسطة لتشمل السلع المنقولة
- ✓ توسيع شبكة الصندوق المركزي للضمان و تأهيله

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 180 06/10/2015 15:32:43

تدابير من أجل تعزيز التنافسية والرفع من الانتاجية

اعتبارا ان مطلب تعزيز التنافسية هو بمثابة توفير العوامل التي تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار على المدى الطويل،

فهذا يتطلب توفير بعض المقومات الأساسية التي تحتاج إلى تدابير تشريعية وإجراءات موازية أخرى. وفي هذا الصدد تلعب السياسات الاقتصادية دورا هاما في دعم تنافسية الاقتصاد المغربي، والتي تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين وذلك من خلال العمل على الرفع من مؤشرين أساسيين يمكن تقسيمهما إلى عدة محاور فرعية :

1) تعزيز العوامل الظرفية للتنافسية
2) تعزيز العوامل المستديمة للتنافسية

تعزيز العوامل الظرفية للتنافسية

❖ **الاداء الماكرو اقتصادي**

✓ إحداث سلطة للتاطير الماكرو اقتصادي والمالي (autorité de cadrage macroéconomique et budgétaire) تحت إشراف رئيس الحكومة ، مكونة من جميع الجهات المعنية بذلك : وزارة المالية ، المندوبية السامية للتخطيط ، بنك المغرب ، الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجتمع المدني الامر الذي سيساعد كثيرا على تجاوز حرب الأرقام في المغرب فيما يتعلق بالاقتصاد وأطروحات إعداد مشاريع قوانين المالية السنوية، فمثلا نسب النمو والبيانات التي قدمها المندوب السامي للتخطيط حول الوضع الاقتصادي للمملكة، دفعت بالحكومة إلى الردّ بأرقام أخرى واتهام" التخطيط "بتسييس الأرقام .ليس لأنها كشفت فقط عن الوضع الاقتصادي بشكل ما ، بل لأن الإعلان عنها امتزج فيها التقني بالسياسي

❖ **مناخ الاعمال والجاذبية**

✓ مراجعة بعض مقتضيات مدونة التجارة وقانون المسطرة المدنية وقانون المحاكم الإدارية لتبسيط إجرءات البث في النزاعات في مجال الحكامة وفاعلية المؤسسات وخاصة من خلال :

- تحديث الجهاز الإدارى فيما يتعلق بإجراءات توطين الاستثمارات

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 181 06/10/2015 15:32:43

- ، تحديث النظام التشريعي،
- تبسيط إجراءات التقاضي، المشاركة السياسية

✓ مراجعة المخططات المديرية لتهيئة التراب و القوانين الضريبية وكذا القوانين المتعلقة بالنقل الطرقية البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات وذلك من خلال:

- اتخاذ تدابير المرافقة لإصلاح النقل الطرقي
- تبسط المساطر المينائية، وتقليص مدة المرور، باعتماد تطبيق نظامEDI ، وتقوية الأمن المينائي
- تنمية الاستثمارات والخدمات اللوجيستيكية (سهيل عقارية إجراءات ضريبية، تكوين خاص في اللوجيستيك، الاندماج في إعداد التراب الوطني)

✓ بذل المزيد من الجهود لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير وتوفير فرص العمل، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من تجربة شبكات التسويق والإنتاج العالميين التي يتمتع بهما، وتفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Outsourcing،والتزويد الخارجي Subcontracting،

✓ تدخل الحكومة في الاقتصاد في السياسة الضريبية والسياسية النقدية

✓ تقييم سياسية الصرف بالمغرب والعمل على تخفيض سعر الخصم، ومن ثم أسعار الفائدة على القروض، تخفيضات إضافية لنسبة الاحتياطي القانوني .والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية، وربط الدرهم المغربي بسلة عملات متوازنة لضمان مرونة هذا السعر، والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات مقابل أهم الشركاء التجاريين ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

✓ تدخل الدولة في السياسة الجمركية : صلاح هيكل التعريفة الجمركية وإزالة التشوهات فيه، وكذلك إزالة العوائق التي تقيد التصدير، من خلال تخفيض تكلفة التعامل في الموانئ ، استنادا إلى بنية تحتية تجارية فعالة. لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبيا مقارنةبالمتوسط العام للدول النامية، كما يشوب التعريفة الجمركية العديد من التشوهات في هيكلها، وأيضا في مجال تطبيق الإجراءات الجمركية

❖ **ديناميكية الاسواق و المنتجات والتخصص**

✓ تفعيل مراجعة القانون 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية :

✓ إعتماد سياسة شمولية تدخل سلطة المنافسة في جميع القطاعات الاقتصادية فضلا عن ضمان استقلالية مجلس المنافسة وتخويله سلطة تقريرية وتوسيع سلطاته لتشمل مراقبة التركيزات الاقتصادية مع مراعاة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية العليا للبلاد

✓ مواجهة ظاهرة تهريب السلع من المنافذ غير الشرعية.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 182 06/10/2015 15:32:45

❖ إذكاء الانتاجية

✓ تقييم سياسة التنشئة الاجتماعية بالمغرب والعمل على ترسيخ قيمة العمل في المجتمع المغربي بحيث لا تزال معدلات إنتاجية العامل المغربي اقل من مثليتها ولا يزال هناك عدم احترام لعنصر الوقت، لذا يجب بذل المزيد من الجهد لتحسين بيئة الأعمال ، والحصول على المكانة الملائمة للمغرب على خريطة المنافسة العالمية.

تعزيز العوامل المستديمة للتنافسية

❖ الطاقة الابتكارية وتوطيد التقنية

مع انفتاح الأسواق وتزايد المنافسة العالمية زادت أهمية الابتكار، حيث أصبحت المؤسسات التي لا تعطي أهمية لاستحداث منتجات جديدة وتسويقها بشكل فعال مهددة بخطر الزوال، مما يجبرها على اتباع سياسات قد تأتي بالجديد وتعمل على جذب المستهلك المحلي عن طريق الجودة والسعر. لذلك وجب مراجعة القانون رقم 17-97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية ومراجعة القانون رقم 99.13 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قصد توفير دعم حكومي لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية ، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشئات، هذا وعلى الرغم من وجود تشريع لحماية حقوق الملكية الفكرية ، إلا أن هناك حاجة ماسة لتفعيله من خلال جهاز مختص يطبقه، ويعتبر هذا من الأمور الحاسمة لجذب للاستثمارات الأجنبية التي تنفق بشكل كبير على البحث والتطوي

❖ الرأسمال البشري

✓ التعليم: نظم التعليم بالمغرب لا تمكن الخريج المغربي من تكوين قدرات تؤهله للتنافس العالمي، بما ينعكس على انخفاض المستوى المهاراتي للعامل المغربي، الأمر الذي يخفض من إنتاجيته، ويقضي على الميزة النسبية للمغرب المتمثلة في انخفاض مستوى الأجور بها.

✓ التكوين وتطوير القدرات : هناك العديد من مكونات سوق العمل لا تزال تحتاج إلى إصلاحات جوهرية، وخاصة فيما يتعلق بتنمية المهارات البشرية من خلال التكوين، فحتى الآن لم تستكمل" خريطة "المهارات البشرية التي يتطلبها سوق العمل، حيث هناك العديد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل وهي غير متوافرة وأيضا هناك حاجة ماسة إلى تحسين خدمات التشغيل لكي تقوم بالمقابلة الفعالة، ما بين الطلب والعرض في سوق العملMatchmaking.

❖ نوعية التكنولوجية

من المعلوم ان مشروع المدونة الرقمية الذي أعدته مؤخرا وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة قد أنتج ردود أفعال قوية من طرف النشطاء المغاربة في العالم الافتراضي والصحافة الرقمية، تشجيع المنابع المحلية للتنمية التكنولوجية و حمايتها من المنافسة الأجنبية ,و العمل على توسيع الآليات الحالية لنقل التكنولوجيا لن تؤدي إلا إلى مزيد من التبعية التكنولوجية لتسريع خروج مدونة الرقمية حيز التنفيذ.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 183 06/10/2015 15:32:45

إجراءات لزيادة إنتاجية استعمال الموارد في الاقتصاد المغربي

تؤطر القوانين والتنظيمات والسياسات اشتغال المنظمات وتحدد مستوى فعالية استعمالها للموارد. تخلق هذه القوانين والتنظيمات والمؤسسات الحوافز التي تمثل المحرك للقرارات التي تتخذها المقاولات والأفراد والوكالات العمومية من وزارات ومكاتب ومجالس. جودة هذه القرارات تحدد مستوى الإنتاجية. هذه الأخيرة تمثل مصدرا مستمرا لنمو الاقتصاد ولتقوية تنافسيته العالمية.

لاحظنا بتتبعنا لمقاطع الاقتصاد المغربي ولبنياته أن الإنتاجية متدنية. يعتبر علاج هذا المشكل على جميع المستويات (قطاع خاص، قطاع عام، قطاع منتج، قطاع غير منتج، قطاع ربحي، قطاع غير ربحي، قطاع مهيكل وقطاع غير مهيكل ...) مدخلا أساسيا لزيادة معدل نمو الاقتصاد المغربي. فيما يلي حزمة من الإجراءات التي تمكن من حفز الإنتاجية في الاقتصاد المغربي.

إننا نؤكد أن هم الإنتاجية يجب أن ينتقل إلى مستوى عال من الإدراك والأولوية مما يجعل تطوير الإنتاجية هو الناظم الأساسي للسياسة الصناعية المغربية. لذلك فإن الهدف هو تقارب رؤى الفاعلين ووضوحها من أجل تدخلات فاعلة وهادفة ومتفاهم عليها. فيما يلي مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد المغربي.

إعداد كتاب مرجعي حول الإنتاجية

يلاحظ أن هناك غياب فهم مشترك وعملي للإنتاجية ولأهميتها في تحديد تنافسية الاقتصاد الوطني، إن إعداد كتيب مرجعي يوضح الإطار العملي للتعامل مع مطلب التحسين المستمر للإنتاجية سيساهم في الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد المغربي وفي هذا السياق. نذكر بالكتاب المرجعي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعنون ب"حساب الإنتاجية: مرجع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 184 06/10/2015 15:32:46

توضيح محددات السياسة الصناعية المغربية

إعداد وثيقة مرجعية حول المبادئ الحاكمة للسياسة الصناعية المغربية.يعتبر تضارب وعدم وضوح الرؤية في الاستراتيجية الاقتصادية. محدد أساسي نتج عنه جذب الموارد من بعض القطاعات مما حرمها من موارد الاستثمار وعجل بتراجعه .

تشجيع القطاع الخاص على توظيف الكفاءات العالية القدرة على التطوير والتجديد

يجب ملاءمة بنية معدلات التضريب مع مطلب توظيف الكفاءات العالية في القطاع الخاص. بحيث تظهر البيانات المتوفرة أن الضريبة على الدخل مرتفعة خصوصا في حالة الأطر ذات التكوين العال مما يرفع كلفة العمل بالنسبة للقطاع الخاص. هذه الكلفة المرتفعة تحد من توظيف المهندسين والكفاءات التدبيرية والتقنية العالية. هذه الوضعية تحد من تنافسية المقاولات ولا تمكن من توفر عدد كاف من المهارات القادرة على الابتكار والتجديد داخل المقاولات. يجب العمل على تشخيص الوضع واقتراح كيفية مواءمة بنية معدلات التضريب مع مطلب توظيف الكفاءات العالية في القطاع الخاص.

تسهيل انتقال الموارد بين القطاعات استجابة لتغيرات المردودية :

تشخيص سلاسة انتقال الموارد بين القطاعات وتحديد التغييرات الواجب إدخالها في مختلف المجالات وتصحيحها بإجراءات مناسبة تخفض كلفة الخروج والإغلاق.بغية تسهيل عملية انتقال الموارد بين القطاعات الاقتصادية عبر تصميم آليات محفزة في بنية التضريب والقوانين المنظمة للعمل وغيرها من العناصر التي تتحكم في كلفة الخروج والإغلاق صعوبة انتقال الموارد من القطاعات التي تتراجع مردوديتها إلى القطاعات التي تزداد مردوديتها بسبب نقص سلاسة اشتغال الاقتصاد. هدا يعني أن هناك معوقات للخروج من القطاعات المتراجعة والدخول للقطاعات الصاعدة.

محاربة الريع عبر معدلات جبائية مدروسة :

تلهف المستثمرين على بعض القطاعات الإنتاجية من قبيل استغلال المقالع والتطوير والإنتاج العقاريين. يعزى هذا التلهف إلى وجود اختلالات في الهيكل القطاعي للمردودية في صالح القطاعات أقل هيكلة وتجديدا وجنبيات (externalités) إيجابية يجب العمل على .إزالة هذه الاختلالات والتشوهات عبر محفزات وتضريب (fiscalisation) مناسب قادرين على تصحيح الوضع.

جرد القطاعات المستفيدة من الإعفاء وتحديد مستوى التجديد والابتكار فيها وخفض الدعم عن القطاعات التي تكون فيها المخاطرة قليلة ومحاربة الريع عبر معدلات جبائية مدروسة تمكن من عدم تكديس الموارد في القطاعات عالية المردودية ومنخفضة التجديد والإنتاجية

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 185 06/10/2015 15:32:47

إدارة معدل الصرف

يعاني المغرب بشكل مستمر من تناقص معدل الصرف الحقيقي وبالتالي زيادة قيمة العملة الوطنية وانخفاض تنافسية السلع المغربية مما يصبح معه من الأجدى للمستهلكين المغاربة شراء بضائع مستوردة وهذا يدفع المقاولات المغربية إلى نقل نشاطها نحو البضائع غير المصدرة التي تتميز بضعف التجديد وتؤدي إلى ما يسمى بالمرض الهولندي مما يدفع الاقتصاد الوطني إلى التراجع مشاورات بين المتدخلين الأساسيين أخذا بعين الاعتبار آثار معدل الصرف على تنافسية الاقتصاد.. بهدف توضيح سياسة الصرف ودور كل من الحكومة والبنك المركزي ووضع آلية لتتبع واستهداف والتحكم في معدل الصرف الحقيقي.

تحسين توجيه الموارد في القطاعات العمومية:

يعرف القطاع العام اختلالات عميقة في توزيع الموارد بين الإدارات المركزية ولا ممركزة والجهات والقطاعات. فهناك قطاعات وجهات تستفيد من موارد بشرية ومادية كبيرة إما لعدم رغبة الأطر في العمل في الجهات البعيدة أو لوجود مجموعات ضغط توجه الموارد للمناطق الحساسة سياسيا. تحديد الجهات والقطاعات والفآت التي لم تستفد بما يكفي من الموارد وتصحيح آلية توجيه الموارد في القطاع العام والجماعات المحلية.

ضبط أثمان مدخلات الإنتاج

هناك مدخلات في المغرب يزداد ثمنها بسبب المضاربة وتعدد الوسطاء وعدم شفافية سلاسل التوريد. ضبط هذه العناصر يمكن من التحكم في كلفة الإنتاج. يتم جرد محددات أثمان مدخلات الإنتاج ويتم العمل على إزالة التكاليف الزائدة والتي لا تمثل إلا ربعا لبعض الأطراف. تحسين اشتغال أسواق عوامل الإنتاج لجعلها أكثر فعالية في اتجاه خفض تكاليفها. كل دعم لأثمان المدخلات يجب أن يكون محدودا في الزمان ومشروطا بالإنتاجية وباكتساب تنافسية في الأسواق العالمية

معالجة مستوى الإنتاجية المتدني في القطاع غير المهيكل بعيدا عن المقاربة القانونية

أظهرت التطورات والدراسات الحديثة أن القطاع غير المهيكل لا يتراجع بل يتوسع نتيجة الهجرة والأعطاب التي تميز نمط التنمية. لهذا فإن المقاربة الحالية تبتعد عن المنظور القانوني والجبائي في معالجة القطاع غير المهيكل في اتجاه تطويره وتحديثه من أجل زيادة إنتاجيته وخلق حافز داخلي لهيكلته. لذا يجب تشخيص واقع هذا القطاع وتحديد معيقات زيادة إنتاجيته من اجل توفير أدوات تمكن من تطوير القطاع غير المهيكل وتحفيز الفاعلين فيه على الهيكلة.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 186 06/10/2015 15:32:49

خلق مجلس وطني للتنافسية

من أجل تركيز المجهودات وخلق طرف مسؤول محدد تم تأسيس، في عدد من الدول، ما عرف بمجالس التنافسية (Competitiveness Council). من الدول والمنظمات التي أسست مثل هذه المجالس إيرلندا والنمسا وكندا والشيلي والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول والكيانات. تم تكليف هذه المجالس بالقيام باليقظة والتتبع والاستعلام والاقتراح فيما يتعلق بالتحولات والسياسات التي تمكن من رفع تنافسية الاقتصاد الوطني. وضع تصور لمجلس التنافسية مع منح وزارة الاقتصاد أو الوزارة الأولى خدمات السكرتارية واللوجستيك لعمل هذا المجلس. بهدف الدعوة إلى توحيد أجهزة تتبع التنافسية وجعل هذا المجلس المقترح هو الفاعل المنسق.

ربط الإنتاجية بالتمويل

التمويل يرتبط بالإنتاجية لأنه يمكن من تجديد آلة الإنتاج وتدريب العمال وتمويل غيرها من النفقات التي تزيد من فعالية المنشآت الإنتاجية. معالجة مشكل التمويل بالنسبة لكل فئة من المقاولات بحيث يتم تحديد عناصر المشكل أخذا بعين الاعتبار حجم وقطاع ونشاط وتطور وعمر وطريقة تسيير كل فئة من المقاولات. إن المعالجة العامة لوضعية المقاولات تخفي الحالات الخاصة ولا تمكن من تصميم حلول خاصة بكل مقاولة

تمكين المقاولات من شروط وحوافز تجديد سلة منتجاتها خصوصا الموجهة نحو التصدير

في المدة 2000-2014 مثلت سلة مكونة من 10 منتجات ثلثي صادرات المغرب. من هذه السلة 6 منتجات طبيعية أو شبه طبيعية مما يعني أن قيمتها المضافة متدنية جدا. هذا الوضع يعني غياب التنويع الذي يمكن المقاولات المغربية من غزو أسواق جديدة ومن مواجهة التحولات في الأذواق والطلب. السبب الرئيسي لهذا الوضع الهش هو غياب التجديد والابتكار بهدف تمكين المقاولات من حزمة تحفيزات مشروطة في اتجاه استكشاف منتجات جديدة سيمكن من زيادة رسوخية الميزان التجاري في مواجهة الصدمات الخارجية. لذا يجب تحديد حاجيات المقاولات المصدرة ودعمها للإنتقال تدريجيا نحو منتوجات جديدة بربطها بمقاولات كبرى عن طريق المناولة أو باستكشاف الأسواق بشكل مباشر.

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 187 06/10/2015 15:32:50

مواصلة إصلاح القطاعات الأفقية

تقييم مقاربات الإصلاح وتحديد مساراته الجديدة بمقاربة استهدافية مع إشراك الفاعلين وتوضيح رؤية الدولة. تحدد مجالات الإصلاح ويتم وضع تصور موحد للعمل وترتيب الأولويات بشكل يمكن من استهداف الإصلاحات ذات أعلى أثر.

تقاسم ثمار تحسين الإنتاجية بين العمال وأصحاب رأس المال

تقييم سياسة الأجور في المغرب وبناء المفاوضات بين النقابات وأرباب العمل في اتجاه تطوير الإنتاجية وتحفيز العمال على ذلك. اعتماد أجر الفعالية الذي يتجاوز مساهمة العمال في الإنتاج لجعلهم مستعدين للبقاء في المؤسسة والمساهمة في تحسين أدائها. لكي يكون العمال مستعدين للتضحية والعمل من أجل زيادة الإنتاجية يجب العمل على تقاسم ثمار الإنتاجية بشكل عادل طبق آليات متفاوض عليها. إن كل استئثار بفوائد تحسين الإنتاجية يدفع العمال إلى عدم الاندماج في مسلسل تحسين الإنتاجية. في عديد من الحالات يؤدى للعمال أجرا يتجاوز مساهمتهم في الإنتاج يسمى أجر الفعالية.

تشجيع المنافسة

الإعانات والإعفاء الضريبي وخفض قيمة العملة تمكن من انتقال القطاعات المنتجة لإنتاج للبضائع الموجهة للأسواق العالمية. في هذا الإطار يجب الانتباه إلى عدم تحول التحفيز إلى استفادة ريعية دون إنجازات تنافسية شفافة وقابلة للتقييم الموضوعي.وجود المقاولات في بيئات تنافسية يدفعها إلى الاستعمال الأمثل للمدخلات. نتيجة ذلك هي تبنها لخطط التحسين المستمر للإنتاجية. المنافسة التي نشير إليها قد تكون خارجية في حالة الانفتاح وخفض الحواجز الجمركية أو داخلية عبر إزالة الترخيصات ونزع الاحتكارات التي تستفيد منها بعض المقاولات نتيجة وجود قوانين أو لتمتعها بالقرب من أصحاب القرار. تحفيز وتشجيع ومساعدة المقاولات على التعرض (المتأكد منه) للمنافسة العالمية والتقدم نحو الأنشطة الجديدة

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 188 06/10/2015 15:32:51

صور عن اللقاء الدراسي

الذي نظمه الفريق بتاريخ 22 يوليوز
2015 لتقديم الدراسة المنجزة لفائدته
تحت عنوان : "رؤية استراتيجية مندمجة
للنهوض بالاقتصاد الوطني"

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 189 06/10/2015 15:32:51

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 190 06/10/2015 15:32:57

Livre Etude 5-10-15PJDG.indd 191 06/10/2015 15:33:02